ظاهرة التقديم

بين النحويين والبلاغيين

الدكتور
جابر محمد البراجة
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلاة وسلاما على أشرف خلقه وأنبيائه محمد بن عبد الله وعلى آله وصحابته الذين ساروا على نهجه واتبعوا سنته ٠

وبعد ...

فهذا بحث يتناول ظاهرة التقديم بين النحويين والبلاغيين ، وقد دفعني إلى الكتابة فيه ما وجدته من اهتمام البلاغيين بها منذ عبدالقاهر إمامهم واعتبارهم ـ معظمهم ـ أن الحديث عنها يخص البلاغيين دون غيرهم على أساس أنه لم يكن اظهار ما خفي منها وبيان ما يتعلق بها الا على أيديهم ـ ناسبين إلى النحويين عدم اهتمامهم بها والمرور عليها مر الكرام ـ ناسين أن أول من تحدث عنها ولفت الأنظار اليها ـ باعتراف بعض البلاغيين المنصفين ـ كان الخليل وسيبويه فكتاب سيبويه خير شاهد على ذلك ٠

وليس معنى ذلك إننا نهضم حقوق البلاغيين وما بذلوه من جهد في سبيل بيان هذه الظاهرة وما يترتب عليها من

فوائد فى الكلام . فنحن نعترف بحق البلاغيين وجهـــــدهم فى بيان هذه الظاهرة ، لكننا نقول ـ إن اللغويين هم الذين وضعوا أساسها ووطدوا أركانها ، ثم جاء البلاغيون فوضحوا وشرحوا وفصلوا ، وأضافوا ، فلهم فضل ذلك .

وسوف يتبين لنا ذلك من خلال عرضنا لهذه الظاهرة من الوجهة البلاغية . ندعوا الله سبحانه أن يجعل هذا العمـل نافعا وأن يسدّ به ركنا شاغرا من أركان المكتبـــة العربيـة حيث كان ذلك من أهم الأهداف الأساسية لهذا البحث .

الدكتــور
جابر محمد البراجه

الفصـل الأول

تمهيـــــــــد

ظاهرة التقديم من الظواهر التى تتردد على ألسنة المعربين والمتحدثين بالعربية وبخاصة من يهتم بالنحو والبلاغة ويعمل فى حقلهما . فكثيرا ما نرى خبرا مقدما أو مفعولا مقدما ، أو غير ذلك من هذه المواضع التى يقدم فيها ما حقه التأخير .

وحينما يجد نحوى أو بلاغى كلمة مقدمة على غيرها ، فإنهما يعللان لهذ التقديم ويلتمسان له الأسباب التى أدت الى ذلك ، لكن تعليل كل منهما يختلف عن الآخر ، لأن تعليل النحوى لهذه الظاهرة مرتبط دائما بالناحية الإعرابية وبارتباط العوامل بالمعمولات ، أعنى بالترتيب الذى تبنى عليه الجملة ، بمعنى أننا حينما نجد الخبر مقدما على المبتدأ نقول مثلا ، لأن المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شىء فى الخبر ، فإذا تأخر الخبر فى هذه الحالة ، لزم عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة ، وهذا ما لا تبيحه القواعد النحوية ، كما لو قلنا : فى الدار صاحبها وهكذا .

أما البلاغى فإنه يرى فى تقديم اللفظ من الفوائد البلاغية ، ما لا يوجد حينما يكون مؤخرا ، سواء احتفظت الكلمة مع هذا التقديم بما كان لها من اعراب قبله أم لا ؟

ولأن التقديم — كما رأينا — يهتم به البلاغيون والنحويون رأيت ان أبين الفرق بين الاهتمامين ، حتى لا يظن ان النحوى والبلاغى فى هذا المضمار يسيران فى اتجاه واحد فى كل حال. وأقول : « فى كل حال » لأنهما قد تتفق نظرتهما الى التقديم فى بعض الأحوال كما سنرى ان شاء الله من خلال عرضنا لرأى كل منهما . ولتأكيد ذلك نعرض لهذه الظاهرة أولا من الوجهة البلاغية ، ثم نعرض لها بعد ذلك من الوجهة النحوية ، ولكن قبل ذلك نود أن نبين أن ظاهرة التقديم فى اللغة العربية من الظواهر المهمة ، وإلا ما شغل العلماء أنفسهم بها ، وقد بين بعض العلماء ذلك أثناء حديثهم عن التقديم . يقول الزركشى : هو أحد أساليب البلاغة ، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم فى الفصاحة وملكتهم فى الكلام ، وانقياده لهم ، وله فى القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق (١) . . ا هـ .

ويقول د / أحمد مطلوب : وهذا الباب تتبارى فيه الأساليب وتظهر المواهب والقدرات (٢) . . ا هـ

(١) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣/٢٣٣ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم — ط بيروت .

(٢) أساليب بلاغية د/ أحمد مطلوب ص ٢٦٨ — ط وكالة المطبوعات — الكويت .

التقـــديم من الوجهة البلاغية

مما لا شك فيه أن عبد القاهر الجرجانى إمام البلاغيين بلا منازع كما يقول البلاغيون أنفسهم ، لذا رأيت أن أعتمـــد عليه فى بيان رأى البلاغيين فى هذه الظاهرة ، لأننا لو تتبعنا آراءهم سنجد أن معظمهم تابعون لهم وسائرون خلفه،وقد قرر ذلك أحد البلاغيين المعاصرين وهو يتحدث عن التقـــــديم فقـــال :

« ولابد أن اقرر أمرا مهما وهو أن التقديم والتأخير ، إنما قرر قواعده وبينها أفضل بيان الإمام عبد القـــــاهر الجرجانى ــ رحمه الله ــ وكان الناس من قبل عبد القاهــر يتحدثون عن التقديم والتأخير حديثا عاما ، فيقولون : إنما يقدم الشيء للاهتمام به (٣) ... أ هـ

ولسنا هنا بصدد مناقشة رأى هذا الباحث فيمـــا قاله النحاة عن التقديم من العناية والاهتمام واعتباره ذلك حديثا عاما ، فقد تكفل بالرد على ذلك أحد أساتذة البلاغة المرموقين وهو يتحدث عن التقديم فيبين أن ما قاله سيبويه فى التقديم هو الأصل الذى بنى عليه عبد القاهر نظريته فيه .

يقول الدكتور محمد أبو موسى :

(٣) البلاغة فنونها وأفنانها د/فضل حسن عباس ــ دار الفرقان ــ الاردن ١٤٠٥ ــ ١٩٨٥ .

« وحين نسترسل فى قراءة كتاب سيبويه نجد دراسات أخرى فى التقديم تزيد على ما نقله الجرجانى فى هذا الموطن. بل قد تكون أصلا لكل ماذكره الجرجانى فى هذا الباب (٤) » اهـ

ولعل هذا الباحث الذى اعتبر حديث النحاة عن التقديم حديثا عاما يسير خلف شيخه عبد القاهر فى هذا التجنى على النحاة حيث رأى أن تعليل النحاة للتقديم بالعناية والاهتمام ليس كافيا ، بل يجب أن يعلل لم كانت هذه العناية وهذا الاهتمام (٥) ؟.

وسوف أبين ذلك وأوضحه عند حديثى عن رأى عبد القاهر فى نظرة النحويين إلى التقديم فيما يلى إن شاء الله ، لأننى ما أردت هنا إلا أن أعلل سبب اعتمادى فى أغلب الأحايين فى تحليل هذه الظاهرة عند البلاغيين على عبد القاهر الجرجانى .

والحق أن عبد القاهر قد فاض فى تحليل هذه الظاهرة ، وعرج فيها على رأى النحويين وما يقولونه فيها ، فقد بين أن التقديم يأتى على وجهين :

١ — تقديم على نية التأخير وهو ما استحسنه الخليل كما سنرى ويراه النحويون بصفة عامة .

(٤) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ص ١٠٠ — ١٠١ د . محمد أبو موسى .

(٥) دلائل الاعجاز ص ٨٥ للامام عبد القاهر الجرجانى تحقيق محمد رشيد رضا — ط بيروت

٢ - تقديم لا على نية التأخير ، وحداً ما يهتم به البلاغيون دون غيرهم من النحويين .

ويبين الإمام عبد القاهر أن الأول يأتي في كل شيء قدم في اللفظ مع الإبقاء على حكمه الاعرابي ، كتقديم خبر المبتدأ ، وتقديم المفعول على الفاعل ، وأن الثاني هو الذي ينقل على أثره الشيء من حكم الى حكم آخر ، ويجعل بنسيه في باب غير بابه ، ويأخذ إعرابا غير إعرابه ، وذلك كان تقدم اسما على آخر في جملة يحتمل فيها كل منهما أن يكون مبتدأ أو خبرا ، فتجعل الأول مبتدأ مرة وخبرا مرة ثانية على أساس تقديمه أو تأخيره (٦) .

والذي يعني النحويين من هذين النوعين اللذين ذكرهما عبد القاهر هو النوع الأول ، لأنه هو الذي تحتفظ الكلمة معه برتبتها وبإعرابها .

أما النوع الثاني فهو يبين رأي البلاغيين وحدهم في هذه الظاهرة ، لأنهم يقدمون الكلمة على غيرها على أساس ما تؤديه من معنى لا يكون لها وهي مؤخرة سواء احتفظت برتبتها مع هذا التقديم أم لا .

ولهذا ينفي الزركشي أن يكون تقديم ما رتبته التأخير أو تأخير ما رتبته التقديم من المجاز . يقول مبينا رأي البلاغيين في ذلك ومصححا عدم كونه من المجاز :

---

(٦) ينظر دلائل الاعجاز ص ٨٣ - تحقيق محمد رشيد رضا ط بيروت .

« وقد اختلف في عده من المجاز ، فمنهم من عده منه ، لأنه تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول ، وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل ، نقل كل واحد منهما عن رتبته وحقه ،.

والصحيح أنه ليس منه ، فإن المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع (٧) » اهـ

وقد نبه عبد القاهر الى ذلك كله من خلال تقسيمه للتقديم فقال :

« واعلم أن تقديم الشيء على وجهين :

تقديم يقال إنه على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذى كان عليه وفي جنسه الذى كان فيه ، كخبر المبتدأ ، اذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول اذا قدمته على الفاعل ، كقولك : منطلق زيد ، وضرب عمرا زيد معلوم أن « منطلق » و « عمرا » لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك ، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون اذا أخرت • وتقديم لا على نية التاخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكمه إلى حكم ،وتجعله بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن تجيء الى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ، ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا ، ومثاله ما

(٧) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٣٣/٣ – تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم •

تصنعه بزيد والمنطلق ، حيث تقول مرة : زيد المنطلق ، وأخرى المنطلق زيد ، فأنت فى هذا لم تقم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه من كونه مبتدأ الى كونه خبرا (٨) .

واظهر من هذا قولنا : ضربت زيدا ، وزيد ضربته ، لم تقدم « زيدا » على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله فى موضع الخبر له (٩) » اهـ

وما قاله عبد القاهر هنا ذكره صاحب المطول أيضا حيث قال : التقديم ضربان ، تقديم على نية التأخير ، كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ، ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم .

وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر ، والفعل على الفاعل ، وذلك بأن تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو : « زيد قام » ، وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو : « قام زيد » (١٠) اهـ

---

(٨) يرجع فى هذه المسألة الى همع الهوامع للسيوطى ٢/٣٢ — تحقيق عبد العال سالم مكرم ، حيث ذكر السيوطى أن بعض النحويين اجاز التقديم مطلقا اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين .

(٩) دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجانى ص ٨٣ — تحقيق محمد رشيد رضا — بيروت .

(١٠) المطول على شرح التلخيص للتفتازانى ص ١٠٦ ط ١٣٣٠ هـ .

ونشير هنا الى أن بعض البلاغيين (١١) قد سمى النوع الأول من التقديم تقديما معنويا والثاني تقديما لفظيا .

ولعله اعتبر ذلك بناء على أن الكلمة في النوع الأول من التقديم ، وإن كانت مقدمة في اللفظ إلا أنها مؤخرة في الرتبة ، لأن الكلمة كما عرفنا محتفظة مع التقديم بما كان لها من إعراب قبله .

والبلاغيون في نظرتهم إلى هذا النوع من التقديم لم يخرجوا عما رآه النحويون فيه ، وقد بين ذلك أحد البلاغيين المعاصرين ، وهو يعلق على كلام عبد القاهر السابق حيث قال : « وبذلك لم يخرج عبد القاهر في بيان هذا الوجه من التقديم عما ذكره الخليل ، وإن كان لم يورد لاسم الخليل ذكرا (١٢) » اهـ

وعلى الرغم مما رأيناه من اتفاق نظرة النحويين والبلاغيين الى النوع الأول من التقديم كما بينا ، الا أنه يجب أن نتنبه إلى أن البلاغيين ينظرون في المقام الأول إلى ما يفيده تقديم اللفظ على غيره من الناحية الفنية (الذوق والمعنى) . أما النحويون فيهتمون أولا بالناحية الإعرابية للفظ المقدم وبناء الجملة وترتيبها ، ولا مانع عندهم من الاهتمام بعد ذلك بالمعنى ، ويدلنا على ذلك ما ذكره سيبويه وهو يتحدث عن تقديم المفعول حيث قال : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله

(١١) هو السيد شريف صاحب حاشية على شرح المطول ينظر حاشيته بهامش المطول ص ٨٣ .

(١٢) د/عبد القادر حسين اثر النحاة في البحث البلاغي ص ٥٩ ط دار نهضة مصر سنة ١٩٧٥ م .

الى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا . فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع فى « ذهب » وشغلت « ضرب » به كما شغلت به « ذهب » وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل ، فان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله ، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخرا فى اللفظ . فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربى جيد كثير ، كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم (١٣) » ا هـ

ويؤكد لنا هذا ما قاله عبد القاهر عن سيبويه ، حيث بين أن سيبويه يرى فى تقديم المفعول ورفعه بالابتداء وبناء الفعل الذى كان ناصبا له عليه تنبيها له .

يقول عبد القاهر وهو يتحدث عما يفيده التقديم من تنبيه :

« وهذا الذى قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب (١٤) فى المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء ، وبنى الفعل الناصب كان له عليه ، وعدى الى ضميره فشغل به كقولنا فى « ضربت عبد الله » عبد الله ضربته » .

---

(١٣) الكتاب ١/٣٤ هارون .
(١٤) يقصد سيبويه .

فقال : وانما قلت : عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليـــه الفعل ورفعته بالابتداء (١٥) » ا هـ

وهذا الذى ذكرناه وان كان يبين لنا اتفـــاق النحويين والبلاغيين فى نظرتهم الى هذا النوع من التقديم وهو الذى على نية التأخير حيث تحتفظ الكلمة معه برتبتها كما أشرت الا أنه يجب ان نعرف ان هناك اختلافا بينهما فى نظرة كل منهما الى التراكيب بصفة عامة ويوضـــح لنا ذلك ما ذكره بهاء الدين السبكى فى كتابه «عروس الأفـــراح» حيث بين الصلة القائمة بين علم النحو وعلم المعانى ، وما يختلف فيه كل منهما عن الآخر ، وما مهمة النحوى والبلاغى فى البحث عن التراكيب ؟

يقول : « أى فائدة لعلم المعانى ، فإن المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة ، وعلم المعانى غالبه من علم النحو » كلا إن غاية النحوى أن ينزل إلى المفردات على ما وضعت له ويركبها عليها ، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع ممـــا تتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهى ، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعانى ، والنحوى وإن ذكرها فهو على وجـــه اجمالى يتصرف فيه البيانى تصرفا خاصا لا يصل اليـــه النحوى (١٦) » ا هـ

ويعلق احد الباحثين على كلام السبكى هذا فيقول :

---

(١٥) دلائل الاعجاز ص ١٠١ وينظر الكتاب لسيبويه ٨١/١ تحقيق الاستاذ هارون .

(١٦) عروس الافراح فى شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكى ٥٢/١ ضمن شروح التلخيص - ط الحلبى ١٩٣٧ م .

« وهذا الفهم من السبكي لفائدة علم المعـــاني ومقاصده وغاياته يوجه به الى الصلة بين علم النحو والبلاغة ، والى أن النحوى يهتم بالمفردات والتراكيب على ما وضعت له فى الواقع ، أى حقيقة المفردات والتراكيب ، أما علم المعـــانى ، فيهتم بأسرار التراكيب الذى لا ينهض به علم النحو ، واذا ذكرها النحوى فهى مجملة ، وهذا الذى يشير اليه السبكى ونضح عندما ننظر مثلا فى كتاب سيبويه فى باب تقديم المبتدأ ، فيذكر أن ذلك للاهتمام ، أما البلاغى فيوجه هـــذا الاهتمام الى حالى المتكلم أو المخاطب والمستمع ويتحدث عن مقام المسند اليه أو المســند فى حالة التقــــــديم أو التأخير (١٧) » أ هـ

ويتفق ابن كمال باشا مع السبكى فى اظهار نظـــرة النحويين والبلاغيين الى التراكيب فقد بين فى احدى رسائله هذه الفروق الواضحة بين نظرة كل منهما الى التراكيب بصفة عامة على الرغم من اشتراكهما فى البحث عنها فقال :

« ويشارك النحوى فى البحث عن المركبـــات ، إلا ان النحوى يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحـــة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعانى يبحث عنها من جهة حسن النظـــم المعبر عنه بالفصاحة فى التركيب وقبحـــه ، ومرجع تلك الفصاحة الى الخلو عن التعقيد ، فيما يبحث عنه فى علـــم النحو من جهة الصحة والفساد ، ويبحث عنه فى علم المعانى

---

(١٧) الصورة البلاغية عند بهاء الدين الســبكى ص ٩٨ - ٩٩ د/محمد بركات حمدى أبو على - نشر دار الفكر - عمان - الاردن ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م .

من جهة الحسن والقبح ، وهذا يعني كون علم المعاني تمام علم النحو ، ومن وهم أنه مجرد دعوى فقد وهم (١٨) » اهـ

وقد علق محقق هذه الرسالة على ما ذكره ابن كمال باشا فقال :

« ابن كمال في رسالته هذه يتناول هذا الموضوع ، وكان وسطاً ، جمع بين منهج الجرجاني في أن الكلمة لا تروقك ولا تعجبك إلا في النظم ، ولكنه خالف الجرجاني ، لأنه بين مدى مشاركة علم المعاني لعلم النحو (١٩) » اهـ

ثم ذكر المحقق بعد ذلك نص ابن كمال باشا السابق ، وبين موقفه من هذه القضية فقال :

« وهو في هذا - أي ابن كمال باشا - متفق مع الجرجاني ويحذو حذوه في أن النحو والمعاني متعانقان ، وكلاهما يبحث عنهما في النظم ، إلا أنه حدد أن الصحة والفساد من شـــأن النحو ، والجمال والحسن من شأن المعاني ، فهو يقصد أن النظم الصحيح يشترك في البحث عنه صاحب المعاني والنحوي ، ولكنه جعل لصاحب المعاني مهمة خاصة دون النحوي ، وهي البحث عن الناحية الفنية والابداع في التركيب (٢٠) » اهـ

---

(١٨) رسالة في بيان ما اذا كان صاحب علم المعاني يشـــارك النحوي في البحث عن مفردات الالفاظ لابن كمال باشا - دراسة وتحقيق د · محمد حسين ابو الفتوح ص ١٩٩ من مجلة الدارة العدد الثالث - السنة الخامسة عشرة - ربيع الآخر - جمادى الاخرة ١٤١٠هـ ·

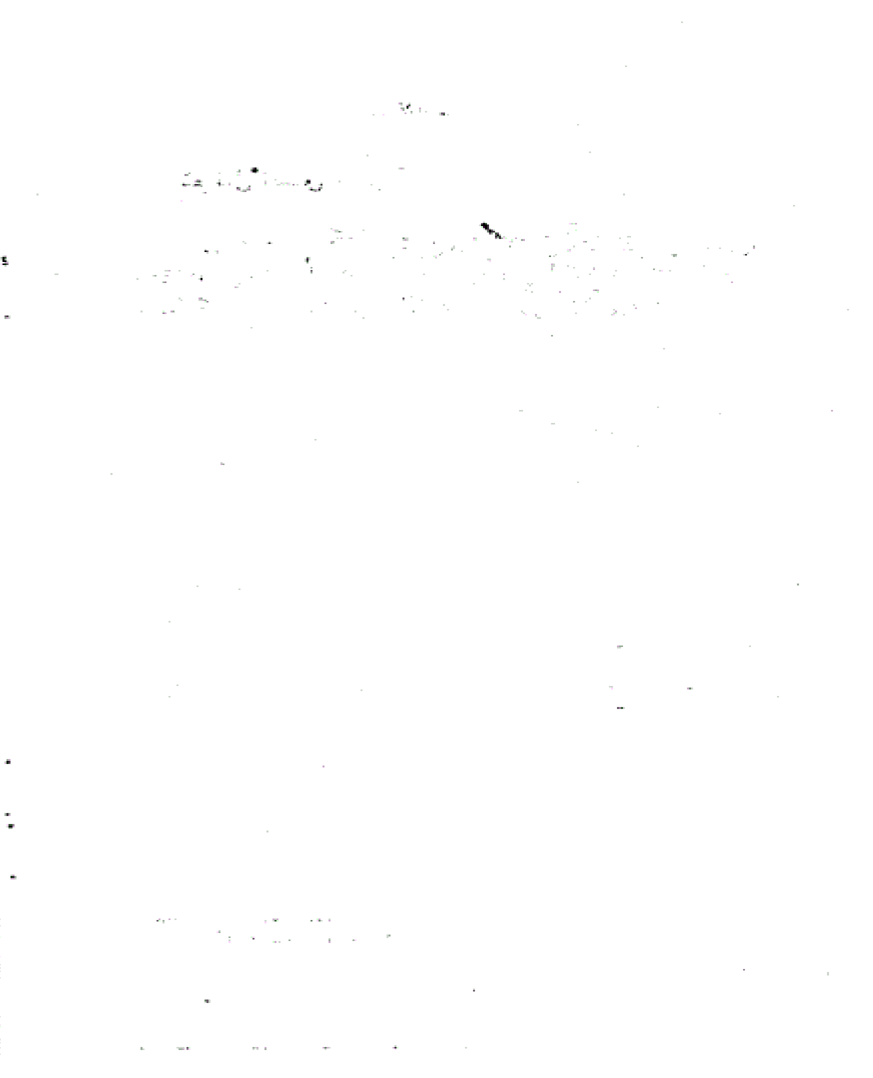
(١٩) المرجع السابق ص ١٩٤ ·

(٢٠) السابق نفسه ·

ثم قال المحقق :

« وبهذا نعلم أنه قد يكون نظم أفضل من نظم في المعنى، وهذا ليس من عمل النحوى المشتهر بيننا الآن في عصرنا بعد السكاكى وغيره من علماء النحو المتأخرين (٢١) » .

(٢١) السابق نفسه .



التقــديم من الوجهة النحوية

رأينا فيما سبق أن نظرة البلاغيين الى التقديم تختلف عن نظرة النحويين اليه فلقد بنى النحويون نظرتهم الى التقديم على أساس احتفاظ الكلمة معه برتبتها وبما كان لهـــا من إعراب وهى مؤخرة ، ولذا وجدنا الخليل يستقبح أن نقــول فى : « زيد قائم » « قائم زيد » من غير أن نجعل « قائم » خبرا مقدما ، فالتقديم فى نظره إذن يجب فيه أن تحتفظ الكلمـــة برتبتها وبما كان لها من حكم إعرابى قبله .

يقول سيبويه مبينا رأى الخليل فى ذلك : « وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك اذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيدا عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا ، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما ، وهذا عربى جيد ، وذلك قولك : تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجــــــل عبد الله ، وخز صفتك (٢٢) » أ هـ

كما وجدنا ابن هشام – بناء على هذا – يعتبر الأساس فى حكمنا على الجملة من حيث كونها اسمية أو فعلية هـــو تصدرها بالمسند أو المسند إليه ، ولا عبرة عنده بما يتقـــدم عليهما من الحروف ، لكن العبرة عنده بما هو صدر فى الاصل، ولذا فهو يحكم على قولنا : كيف جاء زيد وما يماثلها بأنه

(٢٢) الكتاب لسيبويه ٢/١٢٧ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

جملة فعلية على الرغم من تقدم الاستفهام ، وكذلك يعتبر الجملة فى قوله تعالى : « ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون » (٢٣) وفى قوله تعالى : (خشعا أبصارهم يخرجون) (٢٤) فعلية ، ويعلل ذلك بأن الأسماء المقدمة فى نية التأخير .

يقول ابن هشام : « مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند اليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة فى نحو : أقائم الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعل أباك منطلق ، وما زيد قائما ، اسمية ، ومن نحو: أقائم زيد،وإن قام زيد ، وقد قام زيد ، وهلا قمت ، فعلية .

والمعتبر أيضا ما هو صدر فى الأصل ، فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ، ومن نحو : (فأى آيات الله تنكرون) (٢٥) ، ومن نحو (ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) (٢٦) ، و (خشعا أبصارهم يخرجون) (٢٧) فعلية ، لأن هذه الأسماء فى نية التأخير ، وكذا الجملة فى نحو : يا عبد الله ، (وإن أحد من المشركين استجارك) (٢٨) ، (والأنعام خلقها) (٢٩) ، (والليل اذا يغشى) (٣٠) ، لأن صدورها فى الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيدا ، وان استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأقسم والليل (٣١) » اهـ

---

(٢٣) البقرة / ٨٧ .
(٢٤) القمر / ٧ .
(٢٥) غافر / ٨١ .
(٢٦) البقرة / ٨٧ .
(٢٧) القمر / ٧ .
(٢٨) التوبة / ٦ .
(٢٩) النحل / ٥ .
(٣٠) الليل / ١ .
(٣١) مغنى اللبيب بحاشية الامير لابن هشام ٢ / ٤٣ .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن أحد البلاغيين المعاصرين قد علق على كلام الخليل السابق ، فبين أن التقديم عنده يكون على نية التأخير ، وهو النوع الأول من النوعين اللذين قسم عبد القاهر اليهما التقديم كما عرفناه ، كما بين أن ذلك — أى التقديم على نية التأخير — شرط لحسن التقديم عند الخليل وبدونه يكون الكلام قبيحا .

يقول : فالتقديم عند الخليل يكون على نية التـــأخير ، ويبقى على حكمه الذى كان عليه قبل أن يقدم ، فتقديم الخبر فى « زيد قائم » يظل خبرا إذا قلنا : « قائم زيد » ، وتقـــديم المفعول فى « ضرب عمرو زيدا » يبقى على حـــاله مفعـــولا اذا قلنا : « ضرب زيدا عمرو » وهذا هو الشرط لحسن التقديم عند الخليل ، وبدون مراعاة هذا الشرط يصبح الكلام قبيحا ، لأنه إما أن يؤدى إلى لبس كما فى تقديم المفعول حين يصبح فاعلا ، أو يؤدى إلى المحال كما فى تقديم الخبر حيث يخبر عن النكرة بالمعرفة (٣٣) » أ هـ

وقد بين هذه النظرة الى التقديم عند النحويين أحـــــد الباحثين النحويين المرموقين وعاب على النحاة اقتصـــــار نظرتهم فى التقديم على المحـــــافظة على ترتيب الجملة وأركانها .

يقول الدكتور السيد رزق الطويل مناديا بربط الدراسات

---

(٣٢) هو الاستاذ الدكتور عبد القادر حسين فى كتابه أثر النحاة فى البحث البلاغى .

(٣٣) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٥٨ د/عبد القادر حسين ط دار نهضة مصر ١٩٧٥ م .

النحوية بالدراسات البلاغية مستشهداً على ذلك بموضوع التقديم والتأخير :

« وموضوع آخر وهو التقديم والتأخير ، وهو من ابرز الموضوعات التى أكثر النحاة فيها القول ، واحتدم فيهم الخلاف وتحكمت فيهم مقاييس صناعية بحتة ، وما من باب من أبواب النحو ـ غير القليل منها ـ إلا نرى فيها لونا من التقديم والتأخير ، تقديم الفعل على الفاعل مثل ضرب محمد ، وعكسه مثل محمد ضرب . لا يعنى النحاة هنا أكثر من أن يحافظوا على وجود نوعين من الجملة فى النحو ، وأن الأولى فعلية ، لتقدم الفعل ، والثانية اسمية ، لأنها بدئت بالاسم مع أن مضمون الجملتين واحد ، ومحمد هو هو الفاعل فى الجملتين ، تقدم او تأخر ، لكن الرسوم التقليدية للصناعة تشغلهم كثيرا ، اذ لابد أن يتصرفوا فى هذا الأمر الخطير عندهم ، ولا يصح للفاعل أن يتقدم على الفعل بحال ، واذا تقدم لا يصح أن يكون فاعلا ، بل هو مبتدأ .

هى اذن قضية صناعية بحتة .

على أن الذى تغير شىء واحد لم يبحثه النحاة ، وتركوه للبلاغيين ، وكان الأولى بهم أن يبحثوه ، فذلك خير للغة وبنائها من ترف الصناعة .

وهذا التغير انما هو فى هدف المتكلم فى الجملتين .

ففى الجملة الأولى يريد المتكلم أن ينسب فعلا لفاعله فحسب .

وفى الجملة الثانية يعول المتكلم على شخصية الفاعـــل ناسبا الفعل إليها .

ففى حالة التقديم تعلق الاهتمام بشخصية الفـــاعل ، وفى حالة النسق الطبيعى كان هدف المتكلم مجرد الإخبـــار بمضمون الجملة (٣٤) « اهـ

وارى أن ما نسبه الأستاذ الدكتور هنا الى النحويين من صب جل اهتمامهم الى المحافظة على الجملة وأركانهـــــــا وترتيبها حال التقديم والتأخير — وهذا ما أثبته فيما سبق — حق ، الا أنى أقرر أن النحويين لم يتركوا جانب المعنى عنـد التقديم للبلاغيين نهائيا ، حقيقة البلاغيون اهتموا بالتقديم اكثر من اهتمام النحويين به من ناحية ما يؤديه من فوائد ، غير أن النحويين على الرغم من اهتمامهم فى المقام الأول كما بينت بالناحية الإعرابية وبالنسق المعروف للجملة ، إلا أنهم إذا رأوا أن التقديم لا يخل بالإعراب وسوف يفيد فى تقوية المعنى لم يمنعوه .

لذلك وجدنا سيبويه يعلل لتقديم المفعول على الفاعـــل فيقول : كأنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم (٣٥) « اهـ

ويذكر فى مواضع أخرى مثل ما ذكره هنا ، فيقول فى باب كان وأخواتها :

---

(٣٤) الخلاف بين النحويين ص ٦٣٣ — ٦٣٤ د/السيد رزق الطويل نشر المكتبة الفيصلية — مكة المكرمة .

(٣٥) الكتاب لسيبويه ٣٤/١ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

« والتقديم هينا والتأخير فيما يكون ظرفا أو اسما فى العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت فى باب الفاعل والمفعول (٣٦) » ا هـ

ويقول فى باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل ، قدم أو آخر « وإن قدمت الاسم فهو عربى جيد ، كما كان ذلك عربيا جيدا ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواء مثله فى ضرب زيد عمرا ، وضرب عمرا زيد (٣٧) » ا هـ

ويقول فى باب إن وأخواتها : « واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا مثله فى باب كان ، ومثل ذلك قولك : إن أسدا فى الطريق رابضا ، وإن بالطريق أسدا رابض (٣٨) » ا هـ

وقد فطن أحد الباحثين الى هذه اللفتة البلاغية فى كلام سيبويه فقال وهو يتحدث عن صلة العلوم العربية ببعضها فى القرون الخمسة الأولى وعن صلة النحو بعلم المعانى . « كانت علوم العربية فى أول الأمر فى القرون الخمسة الأولى وحدة شاملة بلا تحديد أو تمييز ، وكتب المتقدمين من علماء العربية خير شاهد على ذلك ، ففيها تجاوزت مسائل علوم العربية ، واختلط بعضها ببعض ، فنرى سيبويه فى صدر كتابه يحدثنا عن التقديم والتأخير بكلام ، يعد هو العمدة ، وربما كان هو أول من طرق سر هذا اللون البلاغى بين العلماء ،

(٣٦) الكتاب ١/٥٦ .
(٣٦) الكتاب ١/٨٠ — ٨١ .
(٣٨) الكتاب ٢/١٤٣ .

ذراه يوجه النظر الى سر بلاغى مهم تلتقفه علماء النحـــو والبلاغة ويناقشونه ، فأثرى بهذه اللفتة الطيبـــة كثيراً من المباحث البلاغية (٣٩) » ا هـ

ومما هو جدير بالذكر هنا أن عبد القاهر الجرجانى علق على ما علل به سيبويه لتقديم المفعول على الفاعل فقال :

« وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بانسان ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم فى حال الخارجى يخـــرج ، فيعيث ويفسد ، ويكثر به الأذى ، انهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شىء ، فاذا قتل وأراد مريد الاخبار بذلك ، فانه يقدم ذكر الخارجى ، فيقول : قتـــل الخارجى زيد ، ولا يقول قتل زيد الخارجى ، لأنه يعلم أن ليس للناس فى أن يعلموا أن القاتل له زيد جـــدوى ، وفائدة ، فيعنيهم ذكره ويهمهم ، ويتصل بمسرتهم ، ويعلم من حالهم أن الذى هم متوقعون له ، ومتطلعون اليه متى يكون وقـــوع الفعل بالخارجى المفسد ، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه .

---

(٣٩) رسالة فى بيان ما اذا كان صاحب علم المعانى يشـــارك اللغوى فى البحث عن مفردات الالفاظ لابن كمال باشا — دراسة وتحقيق د/محمد حسين أبو الفتوح — بحث منشور بمجلة الدارة ص ١٩٢ — العدد الثالث — السنة الخامسة عشرة — ربيع الاخر — جمادى الاولى — جمادى الاخرة ١٤١٠ هـ .

ثم قالو : فان كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه انه يقتل فقتل رجلا ، وأراد المخبر أن يخبر بذلك ، فانه يقـــدم ذكر القاتل فيقول : قتل زيد رجلا ، ذاك لأن الذى يعنيه ويعنى الناس من شان هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه وبعده كان من الظن (٤٧) ا هـ

---

(٤٠) دلائل الاعجاز ـ ص ٨٤ ـ ٨٥ ٠

راى عبد القاهر فى نظرة النحويين الى التقديم والرد عليـــه

اذا كان النحويون كما رأينا قد اكتفوا بهذا التعليل لما كان مقدما على غيره ، فان البلاغيين اضافوا تعليلا آخر الى ما علل به النحويون (وهو العناية والاهتمام) • لذلك وجدنا الامام عبد القاهر يعلق على ما ذكره من كلام النحويين فيما سـبق ويبين أن تعليلهم للتقديم بالعناية والاهتمام ليس كافيا ، بل يجب أن يعلل أيضا لم كانت هذه العنـــاية وهـذا الاهتمام ؟

يقول : « وقد وقع فى ظنون الناس انه يكفى أن يقال : إنه قدم للعناية ، ولأن ذكره أهم ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولم كان أهم ؟ ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير فى نفوسهم ، وهونوا الخطب فيه ، حتى انك لترى أكثرهم ، يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف •• ولم نر ظنا ازرى على صاحبه من هذا وشبهه (٤١) » اهـ

وبهذا نرى أن عبد القاهر لم يكتف بما أضافه الى تعليل سيبويه ، بل عاب عليه أيضا اقتصاره على هذا التعليل • ويعرض عبد القاهر فى موضع آخر بالنحويين ويعيب عليهم أن يجعلوا التقديم فى بعض الأحيان لفائدة ، وفى بعضها الآخر لاتصرف فى اللفظ من غير معنى ، لأن النحويين كما هو معلوم يجعلون التقديم أحيانا من باب التوسع أو الضرورة •

---

(٤١) دلائل الاعجاز ص ٨٥ •

وعلى هذا الأساس نفى عبد القاهر أن يقسم التقديم إلى مفيد فى بعض الكلام ، وغير مفيد فى بعضه ، وبين أنه متى ثبت فى تقديم المفعول مثلاً على الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تحصل مع التأخير ، لو أخر وظل فى مكانه الطبعى من الجملة ، فقد وجب أن تكون تلك قضية فى كل شئ وكل حال .

ويدلل عبد القاهر على ما رآه بمسائل لا يمكن فيها لأحد — كما يقول — أن يدعى أن التقديم فيها وعدمه سواء ، لأن المعنى فى حال التقديم غيره عند عدم التقديم ومثل لذلك بالاستفهام بالهمزة فى حال تقديم الفعل أو تأخيره فى مثل قولهم : أفعلت ؟ ، أو « أنت فعلت ؟ لأن البدء بالفعل كما فى المثال الأول يعنى أن الشك فى الفعل نفسه ، والغرض من الاستفهام آنذاك هو ان يعلم السائل وجود هذا الفعل من عدمه .

أما فى المثال الثانى ، وهو الذى يبدأ فيه السائل بالاسم وهو الضمير « أنت » فان الشك يكون فى الفاعل من هو ؟ .

يقول عبد القاهر : « واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر فى تقديم الشئ وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيدا فى بعض الكلام وغير مفيد فى بعضه . وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لها قوافيه ولذاك سجعه . ذلك لأن من البعيد ان يكون فى جملة النظم ما يدل تارة ، ولا يدل أخرى . فمتى ثبت فى تقديم المفعول مثلا على الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخر ، فقد وجب أن تكون تلك قضية

فى كل شئ وكل حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء ، أن يدعى أنه كذلك فى عموم الأحوال ، فأما أن يجعله بين بين ، فيزعم أنه للفائدة فى بعضها وللتصرف فى اللفظ من غير معنى فى بعض ، فممـــــا ينبغى أن يرغب عن القول به .

وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمـــــه . ومن ابين شئ فى ذلك الاستفهام بالهمزة فان موضـــــع الكلام على انك اذا قلت : افعلت ؟ فبدأت بالفعل ، كان الشك فى الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجـــــوده ، وإذا قلت : أأنت فعلت ، فبدأت بالاسم كان الشك فى الفاعل من هو ؟ وكان التردد فيه (٤٢) اهـ .

ولا شك أن التقديم فى هذين المثالين اللذين ذكرهمـــــا عبد القاهر له ميزة غير العناية والاهتمام ، وقد تنبه النحاة قبل القاهر إلى ذلك .

فها هو ذا المبرد يبين لنا الفرق بين عبارتين قدم فيهما الفعل على الاسم مرة ، ومرة أخرى قدم الاسم على الفعل ، فاختلف المعنى تبعا لذلك .

يقول فيما نقله عنه الزجاجى : « الفرق بين ضربت زيدا ، وزيد ضربته ، أنك اذا قلت : ضربت زيدا ، فانما أردت أن

---

(٤٢) دلائل الاعجاز ص ٨٦ _ ٨٧ .

تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك ، واذا قلت : زيد ضربته ، فأنما أردت أن تخبر عن زيد (٤٣) » ا هـ

وها هو ذا ابن الخباز ايضا يحرك ما يؤديه تقديم احد اللفظين على الآخر من معنى فى قولنا : زيد أخوك ، وأخوك زيد ، فيبين أن تقديم « زيد » فى قولنا : زيد أخوك ، تعريف للقرابة ، وأنه لا ينفى أن يكون لزيد أخ آخر غيره ٠

أما اذا قلنا : « أخوك زيد ، فقدمنا « أخوك » على « زيد » كان ذلك تعريفا للاسم ونفيا لأن يكون له أخ غيره ٠

يقول : ان قلت : ما الفرق بين « زيد أخوك » و « أخوك زيد » ؟

قلت : من وجهين : أحدهما أن « زيد أخوك » تعـــريف للقرابة و « أخوك زيد » تعريف للاسم ٠

والثانى : ان «زيد أخوك» لا ينفى أن يكون له اخ غيره ، لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ٠ و « أخوك زيد » ينفى أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالخاص عن العام (٤٤) » ا هـ

لكن ما يجب أن تتنبه اليه هنا هو أن التقديم فيما ذكره المبرد وابن الخباز خرج بالكلمة عن موقعهـــا الإعرابى فى

---

(٤٣) الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٣٦ ـ ١٣٧ تحقيق د / مازن المبارك ـ ط دار النفائس ـ بيروت ٠

(٤٤) الاشباه والنظائر ٢/١٢٢ ـ تحقيق طه عبد الرءوف سعد ـ ط شركة الطباعة الفنية ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م ٠

الجملة حيث تحولت الجملة فيما مثل به المبرد من جملة فعلية الى جملة اسمية ، وحيث تحول الاسم فيما مثل به ابن الخباز من مبتدأ الى خبر .

والنحويون كما ذكرت قبل ذلك لا يعتبرون ذلك من أنواع التقديم ، لأن التقديم الذى يعنيه هؤلاء النحاة هو الذى تحتفظ الكلمة معه بموقعها الاعرابى الذى كان لها قبله وهو الذى سماه عبد القاهر وغيره من البلاغيين بأنه تقديم على نيـــة التاخير .

وقد أكد هذه النقطة من النحـــويين عصــــــام الدين الاسفراييني فى كتابه شرح الفريد وهو يتحدث عن الحروف المشبهة بالفعل ، فبين ان المبتدأ هو الجزء الأول من الجملة الاسمية وحقه التقديم وإن تأخر .

يقول : وما يدخل على جملة اسمية ما يكون جزؤها الأول اى ما يكون من حقه التقديم اسما مثل « زيد قائم » و « قائم ابوه زيد » ، وان تاخر لكن حقه التقديم ، لكونه مبتدأ (٤٥)ءاه

كما أكد ذلك الشيخ خالد الأزهرى ، وهو يفنـــــد رأيا للزمخشرى فى الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، حيث خطأ الزمخشرى ابن عامر فى قراءة « وكذلك زين لكثير من المشركين

---

(٤٥) شرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني ص ٢٤٧ — تحقيق ياسين حسين — نشر المكتبة الفيصلية — مكة المكرمة — ط اولى ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م .

قتل أولادهم شركائهم (٤٦) » بنصب أولادهم وخفض شركائهم .

فيذكر الشيخ خالد أن هذه القراءة على الرغم من انفصل فيها بين المضاف اليه والمضاف ، الا انه يحسن ذلك ثلاثة أمور :

الأول : كون الفاصل فضله ، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به .

الثاني : كونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف اليه مقدم التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية (٤٧) . فهو كما نرى يجعل اللفظ المتقدم محتفظا برتبته ، فالمضاف وان تقدم ، الا أن ذلك على نية التأخير . وقد رأينا ما ذكره الخليل وسيبويه فى ذلك فيما سبق .

ولعلنا بعد ذلك وبعد ما رأيناه من الامام عبد القاهر فيما نسبه الى النحويين ندرك بوضوح هذا التعريض ، بل والاتهام الصريح الذى وجهه اليهم فى نظرتهم الى التقديم — ويؤكد لنا ذلك ما ذكره الأستاذ الدكتور عبد الفتاح لاشين وهو يتحدث عن التقديم فى نظر القدماء حيث قال : « لاحظ عبد القاهر ، أن النحويين لا يتغلغلون إلى معرفة دقائق الكلام والفروق بين التراكيب ، ووجوه الاختلاف بينها ، سواء فى

---

(٤٦) الانعام / ١٣٧ .

(٤٧) ينظر شرح التصريح للشيخ خالد الازهرى ٢/٥٧ .

التقديم والتأخير — أو في الحذف والتكرار ، أو في الاضمار والاظهار ، أو في الفصل والوصل ، او غير ذلك من صـــور التراكيب (٤٨) » أ هـ

والحقيقة أن هذا الاتهـــام ليس في موضـــعه ، لأن النحويين لم يهملوا أمر التقديم كما ادعى الامام عبد القاهر ، لكنهم كما بينت ينظرون اليه من زاوية ربما تختلف عن هذه الزاوية التي ينظر منها البلاغيون الى التقديم ، وأقول هنـــا ربما ، لأن النحويين وإن كان يعنيهم — كما ذكرت — احتفاظ الكلمة بموقفها الاعرابي حين تقديمها لتظل الجمـــلة على ترتيبها ، الا أنهم لم يهملوا جانب المعنى نهائيا ، وانما قد يستحسنون تقديم كلمة على غيرها بســـبب ما يؤديه هـــذا التقديم من معنى لا يكونه مع غيره ، والدليل على ذلك ما ذكره سيبويه وهو يتحدث عن « أم » اذا كان الكلام بها بمنزلة « أيهما وأيهم » حيث بين أن تقديم الاسم حال ارادة هـــذا المعنى ، أحسن ، كما في قوله : أزيدا لقيت أم بشرا .

وقد عال سيبويه لتقديم الاسم هنا بما يعلل به البلاغيون عادة في مثل هذه الحـــالة ، على الرغم من أنه لم يخـــرج باستحسانه التقديم هنا عما رآه النحويون ، ونظروا به الى التقديم وهو احتفاظ الكلمة بحالتها الاعرابية حال تقديمها وسوف أعرض هنا ما قاله سـيبويه ليـكون شـــاهدا على ما أقول :

---

(٤٨) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ص ١٤٠ د/ عبد الفتاح لاشين — ط دار الجيل — القاهرة ١٩٨٠ م نشر دار المريخ — الرياض — السعودية .

يقول سيبويه : « هذا باب « أم » اذا كان الكلام بها بمنزلة « أيهما وأيهم » وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرا ؟ فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما ، لأنك اذا قلت : أيهما عندك ، وأيهما لقيت ، فأنت مدع أن المسؤول قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما ، الا ان علمك قد استوى منهما لا تدرى أيهما هو .

ثم قال بعد ذلك .. : « واعلم أنك اذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لا تسأله عن اللقى ، وانما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدرى أيهما هو ، فبدأت بالاسم ، لأنك تقصد قصد أن يبين لك اى الاسمين فى هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، فصار الذى لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : ألقيت زيدا أم عمرا ؟ كان جائزا حسنا ، أو قلت : أعندك زيد أم عمرو ، كان كذلك .

وانما كان تقديم الاسم ههنا احسن ، ولم يجز للآخر الا أن يكون مؤخرا ، لأنه قصد قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التى لا يسأل عنها ، لأنه انما يسأل عن أحدهما من اجلها ، فانما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ثم يعدله بالثانى (٤٩) اهـ

ولو نظرنا الى النحويين غير سيبويه سنجد أن كثيرا

---

(٤٩) الكتاب ٣/١٦٩ ـ ١٧٠ ـ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

منهم قد حظى باب التقديم والتأخير منهم بعناية فائقة كابن جني الذي عقد في كتابه الخصائص فصلا خاصا للتقديم (٥٠) وكذا ابن عصفور الذي خص التقديم بالحديث في كتابه ضرائر الشعر (٥١) .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن أحد البلاغيين المعاصرين (٥٢) قد أدرك هذا التجني من جانب الامام عبد القاهر على النحاة فعلق على كلام عبد القاهر وانصف النحاة وبين أن أمر التقديم لم يكن صغيرا ولم يكن هينا في نظرهم كما ادعى الإمام عبد القاهر . ويهمنا أن نذكر هنا ما قاله هذا الباحث المنصف لتتضح الحقيقة أمامنا :

يقول وهو يتحدث عن التقديم عند ابن جني وعن مدى اهتمامه به بعد أن ساق أمثلة تؤكد ذلك :

« كل ذلك يدلنا على أن أمر التقديم والتأخير عند ابن جني لم يكن صغيرا ، وخطبه لم يكن هينا ، وان تتبع مواضعه ليس ضربا من التكلف ، كما زعم عبد القاهر ، حين أزرى على النحاة في معالجتهم أمر التقديم ، وبدلا من أن نجد عبدالقاهر يدافع عن هذا الاتجاه الذي اتخذه النحاة وخاصة ابن جني ، ازاء تفسيرهم للتقديم المفعول به ، راح ينتقد مسلكهم ، ويبخس جهدهم ، متهما اياهم بأنهم لا يتغلغلون الى معرفة

(٥٠) ينظر الخصائص ٢/٣٨٢ ـ تحقيق الاستاذ محمد على النجار ـ ط بيروت .

(٥١) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩١ ـ تحقيق السيد ابراهيم محمد ـ ط دار الاندلس ـ بيروت .

(٥٢) هو الاستاذ الدكتور عبد القادر حسين .

دقائق الكلام ، سواء في التقديم والتـــأخير أو الحـــذف والتكرار ، أو الاظهار والاضمار ، أو الفصل والوصـــــل ، ولا يغوصون الى ادراك أنواع الفروق والوجوه ، في الوقت الذى نرى فيه ابن جنى يبرز التقديم فى صوره المختلفـة ، ودرجاته المتفاوتة (٥٣) . أ هـ

كما نرى باحثا آخر وعالما من علماء البلاغة المعاصرين يؤكد لنا هذا المعنى ، فينفى أن تكون الدراسات المتقدمة على عبد القاهر فى التقديم ، ما عدا ما ذكره سيبويه فى كتابه ، ينفى أن تكون أصلا لبحث التقديم عند الجرجانى ، ثم يبين أن ما قاله سيبويه فى التقديم يعد هو الأصل لبحث التقديم عند الجرجانى .

يقول صاحب هذا الرأى ـ وهو الدكتور محمد أبو موسى بعد أن تحدث عن التقديم عند ابن قتيبة والباقلانى : « ولا نستطيع أن ندعى أن شيئا من هذه الدراسات كان أصلا لبحث التقديم عند الجرجانى ، لاختلاف المنزع والأسلوب فى كل منهما . إذن فما أصل هذا البحث ؟ . قد أشار الجرجانى إلى صاحب الكتاب ، والى ما قاله فى التقديم ، من أنهم يقدمون الذى بيانه أهم وهم بشأنه أعنى ، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ، ثم ذكر عبد القاهر ما قالوه فى قتل الخارجى فلان ، وقتل فلان الخارجى ، وتحديدهم للمقام الذى يقتضى كل صورة من هاتين الصورتين ، وعلق على ذلك بقوله : وهذا جيد بالغ ، ثم إنه ينبغى أن يعرف فى كل شىء قدم فى موضع

---

(٥٣) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٣٠٦ د/عبد القادر حسين ـ ط دار نهضة مصر .

من الكلام مثل هذا المعنى ، ويفسر وجه العناية فيه هـــــذا التفسير ".

وحين نسترسل فى قراءة كتاب سيبويه نجد دراسات أخرى فى التقديم تزيد على ما نقله عنه الجرجانى فى هذا الوطن ، بل قد تكون أصلا لكل ما ذكره الجرجانى فى هذا الباب (٥٤) . ا هـ

ولذا نذهب بعيدا وأمامنا السكاكى وهو أحد علمـــاء البلاغة المعروفين يبين ان التقديم يكون للعناية والاهتمام ـ وهو ما قاله سيبويه قبله وقبل البلاغيين بصفة عامة ـ كما يبين السكاكى أن العناية بتقديم ما يقـــدم والاهتمام به نوعان :

النوع الأول : وهو أن يكون موضع اللفظ فى الأصـــل هو التقـــديم كالمبتدأ بالنســـبة للخبر وكالفاعل بالنسبة للمفعول .

والثانى : أن تكون العناية لكون اللفظ المقدم فى نظـر المتكلم أهم من غيره فى الذكر .

ويستدل السكاكى على ذلك بأمثلة كثيرة ، لم يخـــرج فيها عما ذكره النحاة فى التقديم .

(٥٤) البلاغة القرآنية فى تفســير الزمخشرى ص ١٠٠ ـ ١٠١ د/محمد أبو موسى .

يقول وهو يتكلم عن التقديم والتأخير فى الفعل :

« والحالة المقتضية للنوع الثالث (٥٥) » هى كون العناية بما يقدم أتم وإيراده فى الذكر أهم ، والعناية التامه بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه نوعان :

أحدهما : أن يكون أصل الكلام فى ذلك هو التقديم ، ولا يكون فى مقتضى الحال ما يدعو الى العدول عنه ، كالمبتدا المعروف ، فإن أصله التقديم على الخبر نحو · زيد عارف ، وكذى الحال المعرف فأصله التقديم على الحال ، نحو : جاء زيد راكبا ، وكالعامل فأصله التقدم على معموله ، نحو : عرف زيد عمرا ، وكان زيد عارفا ، وإن زيدا عارف ، ومن زيد وغلام عمرو ، وكالفاعل فأصله التقدم على المفعولات ، وما يشبهها من الحال والتمييز نحو : ضرب زيد الجانى بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له ··· وكالذى يكون فى حكم المبتدأ من مفعول باب · أعطيت وكسوت نحو : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت عمرا جبة ، فزيد عاط وعمرو مكتس ، فحقهما التقدم على غيرهما ، وكالمفعول المتعدى إليه بغير واسطة فأصله التقدم على المتعدى إليه بوساطة ، نحو : ضربت الجانى بالسوط ، وكالتوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها نحو : جاء زيد الطويل راكبا ، وعرفت أنا زيدا ، وكذا عرفت أنا وفلان زيدا ، وغير ذلك مما تعرف له فى علم النحو موضع من الكلام بوصف الأصالة بالاطلاق ·

---

(٥٥) يقصد أن يقع الفصل بين الفعل وبين ما يتصل به نحو : عرف زيد عمرا · ينظر مفتاح العلوم ص ٢٣١ للسكاكى ·

وثانيهما : ان تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه، لكونه فى نفسه نصب عينك ، وأن التفات الخاطر إليه فى التزايد ، كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك فى خدمته ، وقيل لك : ما الذى تتمنى ؟ تقول : وجه الحبيب اتمنى • فتقدم ، أو كما تجدك اذا قال احد : عرفت شركاء الله ، يقف شعرك فزعا ، وتقول : لله شركاء ؟ وعليه قوله تعالى : « وجعلوا لله شركاء » (٥٦) ، أو لعارض يورثه ذلك ، كما إذا أخذت فى الحديث ، وتوهمت لقرائن الأحوال ، من انت معه فى الحديث ملتفت الخاطر الى معنى ينتظـــر من مساقك الحديث إلمامك به ، فيبرز ذلك المعنى عندك فى معرض أمر يتجدد فى شأنه التقاضى ساعة فساعة ، فكما تجد له مجالا فى الذكر صالحا تتوقف أن تذكره ، مثل ما تقـــول لصاحبك : أعجبنى المسألة الفلانية من كتابك ، وتأخذ فى كيت وذيت ... وله كتاب آخر فيه مسائل ، فتحدث أن كتابه الآخر واقع الآن فى ذهنه ، وهو كالمنتظر ، هل توردهفى الذكر فتقول : واعجبنى من كتابك الآخر المسألة الفلانية ، فتقدم المجرور على المرفوع ... وانا ألقى عليك من القرآن عدة أمثلة مما نحن فيه لتستغنى بها فيما عسى يظلم عليـك من نظائرها ، إذا احببت أن تتخذها مسارح نظرك ، ومطارح فكرك ، منها أن قال عز من قائل فى سورة القصص فى قصة موسى « وجاء رجل من اقصى المدينة » (٥٧) فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه وقال فى يس فى قصة رسل عيسى عليه

---

(٥٦) الانعـــام / ١٠٠ .
(٥٧) القصص / ٢٠ .

السلام » وجاء من أقصى المدينة » (٥٨) فقدم ما كان أهم ، يبين ذلك أنه حين أخذ فى قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية والرســـل ، أنهم أصروا على تكذيبه ، وانهمكوا فى غوايتهم مستشرين على باطلهم ، فكان مظنه أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية قائلا : ما أنكدها تربة ، وما أسوأها منبتا ، ويبقى مجيــلا فى فكره : أكانت تلك المدرة بحافتها كذلك ، أم كان هنـــاك قطن دان أو قاص منبت خير ، منتظرا لمساق الحديث ، هل يلم بذكره ؟ فكان لهذا العارض مهما ، فكما جاز موضع صالح ذكر ، بخلاف قصة موسى » (٥٩) ا هـ

وإن ما قاله السكاكى هنا يؤكد لنا بوضوح أن النحويين لا يهملون أمر التقديم وأن العناية والاهتمام كما قال سيبويه هى أحد أغراض التقديم ، وليس كما ذكر الجرجانى من أن العناية والاهتمام لا يكفيان فى أمر التقديم ، وقد رأينــا الآيات القرآنية تشهد بذلك والقرآن خير شاهد ، فحينما كان ذكر الرجل فى آية القصص السابقة أهم تقدم فى الذكر ، وحينما كان الحديث عن المدينة أو القرية أهم كما فى آية « يس » قدم المجرور على الفاعل .

لكن ما يهمنا هنا هو أن التقديم — كما قلت ســابقا — فيما ذكر هنا لم يخرج بالكلمة عن موقعهــا الإعرابى ، بل ظلت كما هى من حيث الوقع ، فكلمة « رجـــل » فى آيتى القصص ويس « فاعل » أى فى حالة تقديمها أو تأخيرها .

---

(٥٨) يس / ٢٠ .
(٥٩) مفتاح العلوم للسكاكى ص ٢٣٦ — ٢٣٨ .

والسكاكي كما رأينا يبين بوضوح نظرة النحويين الى التقديم ومدى عنايتهم واهتمامهم به طالما أنه لا يؤدي إلى خروج عن القواعد وعن الترتيب المعروف للجملة .

ولو رجعنا الى ما قاله بعض البلاغيين غير عبد القاهر في تقديم « قتل الخارجي زيد » لوجدناهم يبينون أن الاهتمام والعناية بالمتقدم هما اللذان أديا الى تقديمه ، وهذا ما قاله النحويون فيما سبق (٦٠) .

يقول محمد بن علي الجرجاني صاحب الاشارات والتنبيهات وهو يتحدث عن تقديم متعلقات الفعل :
« يعرض لبعض متعلقات الفعل ، تقدم على صاحبه :

إما لأصالته ، كتقدم الفاعل على المفعول ، وتقدم المفعول الأول على الثاني في باب أعطيت .

وإما لكونه أهم من غيره ، نحو : قتل الخارجي فلان . إذا كان الناس مهتمين بقتله دون تعين قاتله ، وبالعكس إذا كان رجلا ضعيفا ، لا تتخيل من مثله أن يكون قاتلا فقتل كافرا فقال : قتل الرجل كافرا .

ومن باب تقديم الأهم قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم

---

(٦٠) ينظر ص ٢٣ من البحث .

من إملاق نحن نرزقكم وإياهم » (٦١) ، وقوله في موضع آخر « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم » (٦٢) ، قدم المخاطبين في الأولى على الغائبين ، لأن الأولى خطاب للفقراء ولذلك قال من إملاق ، والثانية للأغنياء ، ولذلك قال : « خشية إملاق » فيكون تقديم المخاطبين في الأولى أهم بخلاف الثانية » (٦٣) اهـ .

ولو أمعنا النظر في أي كتاب من كتب البلاغة سنجد أن هذه الكتب تذكر دائما العناية والاهتمام ضمن أغراض تقديم تعلقات الفعل كما في قوله تعالى : « قل أغير الله أبغي ربا وهو رب كل شيء » (٦٤) .

وفي رأيي أن معظم ما يذكره البلاغيون ـ بصفة عامة ـ من أغراض للتقديم يرجع كله ضمنا الى العناية والاهتمام فهم يذكرون مثلا من أغراض تقديم المسند اليه :

١ ـ تعجيل المسرة إن كان في ذكره تفاؤل مثل سعد في دارك .

---

(٦١) الانعام / ١٥١ .
(٦٢) الاسراء / ٣١ .
(٦٣) الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني ص ٨٧ ـ ٨٨ ـ تحقيق د/عبد القادر حسين ـ ط دار نهضة مصر القاهرة .
(٦٤) الانعام / ١٦٤ .

٢ – إيهام أن المسند اليه لا يزول عن الخاطر نحـــو « الله ربى » .

٣ – إيهام التلذذ بذكره .

٤ – تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفى مثل : « ما أنا قلت هذا » .

وقول المتنبى (٦٥) :

وما أنا أسقمت جسمى به
ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

٥ – تقوية الحكم وتقريره كقوله تعالى : « والذين هم بربهم لا يشركون » (٦٦) .

كما يذكرون لتقديم المسند بعض هذه الأغراض السابقة ويزيدون عليها :

(١) التنبيه من أول الأمر على أن المسند خبر لا نعت

(٦٥) البيت من المتقارب وهو فى الايضاح للخطيب القزوينى ١/١٣٧ تحقيق د/عبد المنعم خفاجى ودلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجانى ص ٨٤ وديوان المتنبى ١/٢٩٦ .

(٦٦) المؤمنون / ٥٩ .

كقول حسان رضي الله عنه (٦٧) :

له همم لا منتهى لكبـــارها
وهمته الصغرى أجل من الدهــــر

له راحـــة لو أن معشار جودها
على البر كان أندى من البحـــــــر

(ب) التفاؤل كما في قولهم : « عليـــه من الرحمن ما يستحقه » .

(ج) التشويق الى ذكره (٦٨) ... الخ

وهذه الأغراض السابقة كلها ترجع الى العنــــاية والاهتمام ، لأن المتحدث أو المتكلم لو لم يهتم بالمتقدم ما قدمه ليتفاءل بذكره ، أو ليشوق السامع اليه ... الخ .

وعلى ذلك فإن ما اتهم به عبد القاهر النحــــويين من

---

(٦٧) البيتان من الطويل وهما في اساليب بلاغية د/مطلوب ص ١٧١ والكامل للمبرد ص ٥٠٦ والصون لابي احمد العسكري ص ٥٧ ـ تحقيق عبد السلام هارون ١٩٦٠ م ومعاهد التنصيص للعبـــاسي ٧٢/١ ط البهية ١٣١٦ هـ ومعجم الشواهد العربية لهارون ١٧٣/١ وينسب فيه لابي بكر بن النطاح أيضا .

(٦٨) ينظر الايضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ١٣٥/١ ـ ١٥٠ وأساليب بلاغية ص ١٦٩ ـ ١٧٥ د/احمــــد مطلوب ـ ط وكالة المطبوعات ـ الكويت ـ ودلالة التراكيب ص ١٧٥ د/محمد ابو موسى ـ ط دار التضامن ـ القاهرة ـ ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م ـ والبلاغة فنونها وافنانها ص ١٥٧ ـ ١٦٠ ، ١٧٢ ـ ١٧٣ د/فضل حسن عباس ـ ط الاردن .

إهمالهم لأمر التقديم أو تهوينهم من شأنه كما ادعى فيما سبق ليس فى موضعه ، لأنه هو والبلاغيون عامة بنوا نظرتهم فى التقديم على الأساس الذى وضعه سيبويه له وهو العناية والاهتمام غاية ما فى الأمر أن سيبويه أجمل هذه الأغراض كما رأينا فى العناية والاهتمام فكان له قصب السبق فى هذا الميدان والبلاغيون بنوا عليه فشرحوا وفصلوا واستخلصوا أغراضهم منه فكان لهم فضل الشرح والتوضيح والبيان .

وليس معنى أننا نغبط حق هؤلاء البلاغيين الذين بذلوا هذا الجهد الكبير فى تذوقهم لهذه الأغراض التى ذكروها ، إنما نريد أن نقرر حقيقة يجب أن لا تغيب عن الذهن — حتى لا يتهم النحويون بهذه الاتهامات — وهى أن النحويين لم يهملوا أمر التقديم ولم يصغر أمره فى نظرهم كما ادعى الامام عبد القاهر ومن سار على هذا الرأى .

رأى النحويين فى التقديم

بناء على ما قدمنا يمكننا أن نقول : إذا كان البلاغيون قد نظروا الى التقديم على أساس ما يؤديه اللفظ المقدم من معنى جديد ، فإن النحاة قد نظروا إليه أولا من جهة الترتيب الذى تبنى عليه الجملة إلى جانب العناية والاهتمام ، وما يؤديه اللفظ المقدم أحيانا من معنى ، طالما أن ذلك لا يتعارض والموقع الإعرابى للكلمة ، وطالما أنه لا يخرج بالجملة عن سمتها التى كانت عليها قبل التقديم .

فمن المعروف أن الجملة الفعلية تتكون من الفعل والفاعل ، ولابد فيها من هذا الترتيب حتى لا تتحول إلى جملة اسمية ، وكذا الحال بالنسبة للجملة الاسمية التى تتكون من المبتدأ والخبر ، وإن كان الأمر هنا يختلف عن الترتيب الحتمى بالنسبة للجملة الفعلية ، حيث يجوز لنا فى الإسمية التقديم والتأخير ، طالما أن الأمر لا يوقع فى لبس ، كما سنعرف من خلال عرضنا للأبواب التى وقع فيها التقديم إن شاء الله .

ونضرب هنا مثالا بسيطا على ذلك ، وهو أن النحويين حينما يجدون فى الكلام معرفة ونكرة ، يوجبون كون المعرفة هو المبتدأ والنكرة هو الخبر ، وذلك لأن المبتدأ لا يكون نكرة ، إلا بشرطها المعروف وهو الذى أشار إليه ابن مالك فى ألفيته بقوله :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

أما إذا كانا معرفتين ، فإنهم يخيروننا فى جعل أيهما المبتدأ ، وأيهما الخبر .

ومعنى ذلك أننا حينما نقدم الاسم المعرفة على غيره المعرفة ، لابد من جعل المقدم مبتدأ بعد أن كان خبرا ، لأننا إذا جعلناه خبرا مقدما ، لم يكن معه ما يدل على ذلك ، فإذا كان معه ما يبين المبتدأ من الخبر فلا مانع ، وما نلحظه هنا كان معه ما يبين المبتدأ من الخبر فلا مانع ، وما نلحظه هنا إسميتها ، لأن كليهما إسم بخلاف الجملة الفعلية .

يقول ابن جنى : « فإن اجتمع فى الكلام معرفة ونكرة ، جعلت المبتدأ هو المعرفة ، والخبر هو النكرة تقول : زيد جالس ، فزيد هو المبتدأ ، لأنه معرفة ، وجالس هو الخبر لأنه نكرة .

فإن كانا جميعا معرفتين كنت فيهما مخيرا ، أيهما شئت جعلته المبتدأ ، وجعلت الآخر الخبر تقول : زيد أخوك، وإن شئت قلت : أخوك زيد (٦٩) اهـ

ويقول أبوحيان : الأصل تأخير الخبر،ويجب هذا الأصل إن

---

(٦٩) اللمع لابن جنى ص ١١٠ — تحقيق د/حسين محمد شرف — ط عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٠ هـ — ١٠٧٩ م .

كانا معرفتين نحو : « زيد أخوك » أو كانا نكرتين نحو : افضل منك أفضل منى » أو مشبها بالخبر المبتدأ نحو : زيد زهير شعرا هكذا أطلق أصحابنا ، وقيل اذا دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر نحو قوله (٧٠) :

بنونا بنو أبنائنا ...

أى بنو أبنائنا بنونا ، أى مثل بنينا ، وإن لم يكن معنى يميز نحو : زيد أخوك مجيز ومانع (٧١) ا هـ

وقد رأينا ما قاله المبرد وابن الخباز فيما يؤديه تقديم أحد اللفظين على الآخر من معنى فى نحو : زيد أخوك ، وأخوك زيد ، وغير ذلك فيما سبق (٧٢) .

ومن هنا يتبين لنا أن النحويين حينما يجدون الأمر متعلقا بالترتيب الحتمى للجملة، فإنهم لا يحيدون عنه، فلا نجد نحويا قدم فاعلا على فعله ، وأبقى ما كان له من الإعراب قبل

---

(٧٠) البيت للفرزدق وهو من الطويل وينظر فى الانصاف للانبارى ٦٦/١ وابن يعيش ٩٠/١ ، ١٣٢/٩ وارتشاف الضرب لابى حيان ٤١/٢ والهمع ١٠٢/١ والدرر ٧٦/١ والاشمونى ٢١٠/١ والتصريح ١٧٢/١ وخزانة الادب للبغدادى ٢١٢/١ — ط بولاق .

(٧١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ٤١/٢ — تحقيق د/مصطفى النماس .

(٧٢) ينظر ص ٢٨ ، ٢٩ من البحث .

التقديم ، لكنه يحول الجملة الى جملة اسمية تأخذ سمة غير التى كانت لها .

ولا يعترض على ذلك بما يراه الكسائى من جواز تقديم الفاعل ، فهذا مردود عليه (٧٣) ، وسوف نعرف ذلك فيما سيأتى فى موضعه إن شاء الله .

وقد أدرك موقف النحويين هذا احد المستشرقين وهو برجستراسر ، فقال وهو يتحدث عن تقديم الفاعل : « وأما تقديم الفاعل فى الجملة الفعلية ، فلا يقرره النحويون ، بل يحسبونه مثل : « زيد جاء » جملة ذات وجهين ، اى جملة إسمية مبتدؤها « زيد » ، وخبرها جملة فعلية وهى « جاء » على قياس مثل : « زيد رأيته اليوم » معناها ، أما زيد فرأيته اليوم » (٧٤) ا هـ .

أما حينما يجد النحوى أن الأمر لا يتعلق بالناحية الإعرابية ، وأن الكلام قد جاء على ترتيبه الطبيعى فإنه يحاول التماس الأسباب التى ادت الى جعل هذا اللفظ متقدما على غيره كأن يقال مثلا : لماذا جاز تقديم المفعول على الفاعل ، حال احتفاظ كل منهما بإعرابه كما كانا قبل التقديم ؟

---

(٧٣) ينظر فى هذه المسألة المقتضب للمبرد ١/٦٦ ، ٤/١٢٨ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة وأسرار العربية لابن الانبارى ص ٧٠ تحقيق محمد بهجة البيطار .

(٧٤) بحوث لغوية ص ٤٢ د/احمد مطلوب ـ ط دار الفكر ـ عمان ـ الاردن ١٩٨٧ م .

وقد أجاب عن ذلك أحد النحويين فقال : « ويقـــال : لم جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل ؟

والجواب : إنهم أرادوا أن يتوسعوا فى الكلام بالتقديم والتأخير ، لأنهم يحتاجون إلى ذلك فى الشعر والسجع ، فلو لم يجيزوا ذلك ، لضاق عليهم الأمر ، ولم يخافوا لبسا ، لأن رفع الفاعل ونصب المفعول ، يفرق بين المعنيين ، ألا ترى أنهم متى خافوا اللبس ، لم يجيزوا إلا الترتيب نحـــو : ضرب موسى عيسى وضربت الكبرى الصغرى ، فإن ثنوا أو جمعوا أو عطفوا على أحدهما ما يظهر فيه الإعراب ، أجازوا التقديم والتأخير نحو قولك : ضرب الموسيان العيسيين ، وضرب الموسون العيســـين ، وضرب عيسى وزيدا موسى ، وضرب عيسى موسى وزيدا ، وكذلك ما لا يكون إلا فاعـــلا ، يجوز فيه التقديم والتأخير كقولك : أدارت ليلى الرحـــا ، وأدارت الرحا ليلى ، لأن « ليلى » لا تكون إلا فاعلة ها هنا ، لأنها هى المديرة الرحا » (٧٥) ا هـ

وما رآه النحاة هنا بالنسبة للتقديم عابه عبد القاهـر الجرجانى عليهم وخطأهم فيه حيث بين أن من يقســـم التقديم الى مفيد فى بعض الكلام وغير مفيد فى بعضـــه

---

(٧٥) شرح عيون الاعراب للمجاشعى ص ١٣١ — ١٣٢ — تحقيق د/حنا جميل حداد وينظر اصول النحو لابن السراج ٢/٢٢٥ — تحقيق د/عبد الحسين الفتلى والبسيط لابن أبى الربيع ١/٢٧٩ تحقيق عياد الثبيتى — ط بيروت .

الآخر ، ومن يعلل تارة بالعناية والاهتمام ، والأخـــرى بأنه توسعة على الشـــاعر والكاتب مخطىء ، وقد بينت ذلك فيما سبق (٧٦) .

ولعل سائلا يسأل فيقول : كيف حكمت على عبد القاهر بأنه يقصد النحويين على وجه الخصوص ؟

والإجابة عن ذلك بسيطة وهى :

هل قال أحد بالتوسع أو العناية والاهتمام غيـــــر النحويين ؟

إن النحويين هم الذين قالوا بالتوسع كما رأينـــا فى تقديم المفعول على الفاعل ، وهم الذين قالوا بالتـــوسع فى تقديم خبر « إن » على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا وفى تقديم معمول خبر كان إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وفى جواز تقديم خبر « ما » الحجـــازية حيث أجاز بعضهم إعمالها مع التقديم للتوسع فى الظروف والمجرورات .

ولعلنا إذا رجعنا الى أى موطن أبيح فيه تقديم الظرف أو الجار والمجرور دون غيرهما سنجد أن النحـــويين يعللون ذلك دائما بالتوسع ، فهذا هو السيوطى يقول وهو يتحـــدث

---

(٧٦) ينظر دلائل الاعجاز ص ٨٥ — ٨٧ وينظر ص ١٠ — ١١ من هذا البحث .

عن تقديم خبر إن على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا ·

« لا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف عليها بحال ، لأن عملها بحق الفرعية ، فلم يتصرفوا فيها ، وأما تقديمه على الاسم ، فإن كان غير ظرف أو مجرور ، لم يجز أيضا لما ذكر ، وإن كان ظرفا أو مجرورا ، جاز للتوسع فيها نحو : « إن لدينا أنكالا » (٧٧) ، « إن علينا للهدى وإن لنا للآخرة والأولى » (٧٨) · وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن يتصل بالإسم ضمير نحو : إن فى الدار ساكنها ، وإن عند هند أخاها » (٧٩) ا هـ

ويقول أيضا عن تقديم معمول خبر كان « فإن كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورا ، جاز أن يلى « كان » مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسع فى الظروف والمجرورات » (٨٠) ا هـ ·

---

(٧٧) الاية رقم ١٢ من سورة المزمل ·
(٧٨) الليل / ١٢ ، ١٣ ·
(٧٩) همع الهوامع للسيوطى ١٣٥/١ — تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ·
(٨٠) همع الهوامع للسيوطى ١١٨/١ — تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ·

نقطة التقاء النحويين والبلاغيين في نظرتهـــم الى التقـــديم :

اعتقد انه بعد أن عرفنا نظرة كل من النحـــويين والبلاغيين الى التقديم يمكننا أن نقول : إن نقطة التقـــاء البلاغيين مع النحويين فى ظاهرة التقديم هى التى يكون التقديم فيها من النوع الأول الذى ذكره عبد القاهـــر فيما سبق ، أى التقديم الذى على نية التاخير ، وهو الذى يقدم فيه اللفظ مع الإبقاء على ما كان له من حكم إعرابى ، لأنه حينما يقدم ، ويأخذ صفة غير التى كانت له فىالجملة، فإنه حينئذ يكون فى نظر النحوى ، واقعا فى ترتيبه الطبعى، كما فى تقديم الفاعل على الفعل ، لأنه يصبح مبتدأ بعد أن كان فاعلا ، فلا يقال عنه فى هذه الآونة : إنه فاعل مقدم ، لأن الفاعل كما عرفنا لا يقدم على الفعل ، وسوف نبين ذلك بالتفصيل فيما سيلى إن شاء الله .

وما ينطبق على الجملة الفعلية من حيث تحويلها إلى جملة إسمية إذا قدم الفاعل على فعله ، ينطبق أيضـــا على جملة الخبر إذا كان فعلها رافعا لضمير المبتدأ مستترا نحو : محمد قام ، فالتقديم هنا بالنسبة للخبر ممتنع ، حيث لا يجوز أن يقال : « قام محمد » على أن يكون « محمد » مبتدأ مؤخرا ، والفعل مع فاعله المستتر خبرا مقدما ، لأن الجملة تحولت

الى جملة فعلية ركناها الفعل والفاعل ، فليست إذن من باب المبتدأ والخبر (٨١) .

وربما يقول قائل : إن ذلك خاص بالفعل مع الفاعل . لأن الجملة تتحول بسببه من جملة فعلية الى جملة إسمية ، وليس هذا مطردا فى كل اسم يقـــدم على غيره ولذا منعه النحـويون ؟

ونجيب عن ذلك بأنه ربما يتصور هذا ، لأنه يمكننا فى الجملة الإسمية المكونة من من مبتدأ خبره مفرد (ليس بجملة ولا شبه جملة) يمكننا فيها تقديم الخبر على المبتدأ مع احتفاظ كل اسم منها برتبته ، لكن يجب أن نلحـــظ أن ذلك مشروط بشرط معين ، وهو أن يكون هناك دليل على أن المقدم هو الخبر ، وأن المؤخر هو المبتدأ ، طالما أن كل واحد منهما صالح لأن يكون مبتدأ نحو : زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو ، فهذان المثالان لا دليل فيهما يبين المبتـــدأ من الخبر إذا قدمنا ما كان مؤخرا منهما وأردنا الاحتفـــاظ مع التقديم بما كان له من إعراب قبله ولذا قال النحاة إن التقديم هنا بالنسبة للخبر ممتنع . وقد عرفنا ذلك فيما سبق من خلال نص ابن جنى وأبى حيان (٨٢) .

---

(٨١) ينظر شرح ابن عقيل ٢٣٣/١ - ٢٣٤ - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

(٨٢) ينظر ص ٢٥ من البحث .

أما إذا دل دليل على أن الخبر هو المقدم ، فلا مانع من تقديمه نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، وقد ورد من ذلك قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الأباعد (٨٣)

فقوله : « بنونا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم (٨٤) .

وهكذا يتبين لنا أن النحويين يمنعون التقديم حينما يخرج بالجملة عن ترتيبها المعروف فعلية كانت أو إسمية ، لكنهم على الرغم من ذلك يوجبون التقديم إذا أدى تركه إلى مخالفة للقواعد النحوية المعروفة ، لذا وجدناهم يوجبون تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة وليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، فلا يجوز أن يقال : رجل عندك ، ولا امرأة في الدار .

---

(٨٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق وينظر في الانصاف ٦٦ وابن يعيش ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ وخزانة الادب للبغدادي ٢١٣/١ والتصريح ١٧٣/١ والهمع ١٠٢/١ والدرر ٧٦/١ والاشموني ٢١٠/١ وديوان الفرزدق ص ٢١٧ - ط الصاوي ١٣٥٤م ودلائل الاعجاز ص ٢٤٠ .

(٨٤) ينظر شرح ابن عقيل ٢٣٣/١ - ٢٣٤ - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .

كما أنهم يوجبون تقديم الخبر أيضا إذا كان المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على شيء في الخبر مثل : في الدار صاحبها ، والسبب في ذلك أنه لو تأخر الخبر للزم عودة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، وغير ذلك من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ ، كأن يكون الخبر له صدر الكلام نحو : أين محمد ، أو أن يكون المبتدأ محصورا نحو : إنما في الدار محمد ، وما في الدار إلا علي وهكذا .

لكن ما يجب أن نلحظه - كما أقول دائما - أن الأسماء التي قدمت فيما سبق كان التقديم فيها كما ذكر عبد القاهر على نية التأخير ، وليس معنى ذلك أن النحويين لا يهتمون بالمعنى مطلقا ؟ وقد نبهت الى ذلك فيما سبق .

إنما معناه أن اهتمامهم ينصب في المقام الأول على مراعاة ترتيب الجملة ، والاحتفاظ بحالة الكلمة المقدمة من الناحية الإعرابية - وهذا ما لا يهتم به البلاغيون في كل حال - فإذا تحقق لهم ذلك - أعني النحويين - نظروا الى المعنى ، بدليل أنهم أجازوا تقديم المفعول على الفاعل حالة ظهور الإعراب في كل منهما ، أو في واحد منهما ، وقد بينا هذا الأمر فيما مضى من خلال ما عرضه عبد القاهر ، وما ذكره عن النحويين في المثال الذي أورده وهو : قتل زيد الخارجي ، وقتل الخارجي زيد (٨٥) .

---

(٨٥) ينظر ص ٢٥ من البحث .

ولعل ما أورده المجاشعي في هذ المضمار وهو يتحدث عن المفعول به من حيث تقديمه أو تأخيره يؤكد ما ذهبت اليه ·

يقول : « ولك في المفعول التأخير عن الفعل ، مثـــل : ضرب زيد عمرا ، أو التقديم على الفعل مثل : عمرا ضرب زيد ، والتوسيط بين الفعل والفاعل مثل : ضرب عمـــرا زيد ، وكذلك ما يتعدى الى ثلاثة ، لك في جميع ذلك وفيمـا بينت فيه من المواقع الثلاثة ، الطرفان والوسط ، فلا تهيب شيئا من ذلك إلا أن يكون الإعـــراب لا يدخله مثـــــل : ضرب موسى عيسى ، وضربت الكبرى الصغرى ، فإن هـــذا لابد من تقديم الفاعل فيه وتأخير المفعول ، ولا يجـــوز أن يتوسط المفعول ولا أن تقدمه ، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل ، وكذلك : أعطيت زيدا عمرا ، لابد في المفعولين أن تقدم الذي له مشركة في الفعل ، ويتأخر المفعول المحض وهو المأخوذ ، ولا يجوز فيه إلا ذلك ، وإلا التبس الآخذ بالمأخوذ · فأما أعطيت زيدا درهما ، ودرهما أعطيت زيدا ، ودرهما زيدا أعطيت ، فكله جائز ، لأنه لا يلتبس فيه أن المأخوذ هو الدرهم ، وأن زيدا هو الآخذ على كل حال » (٨٦) أ هـ ·

---

(٨٦) شرح عيون الاعراب للمجاشعي ص ١٢٥ وينظر أصـــول النحو لابن السراج ٢/٢٥٥ ·

ارتباط التقديم عند النحويين بالعوامل والمعمولات

لعلنا ندرك بوضوح من خلال ما تقدم أن نظرة النحويين الى التقديم قائمة على اساس ارتباط العوامل بمعمولاتها ايضا ، بمعنى أن التقديم اذا ادى الى الفصل مثلا بين العامل ومعموله ، منعوه ، ولذلك وجدنا ابا على الفارسي يمنع تقديم واو العطف على المعطوف عليه لهذا السبب .

يقول : « الواو للاجتماع ، ولا يجوز تقديمها قبل المنسوق عليه ، لأنك اذا قلت قام وزيد عمرو ، والفعل إنما سبيله أن يعمل في اول اسم يخلص اليه ، و « زيد » قد حلت بينه وبين الفعل بالواو ، وإنما أدخلته في فعل عمرو ، وكان التقدير أن العامل يأتي بعد الواو ، فإذا أنت فعلت هذا نقضت ما كنت رتبته » (٨٧) اهـ .

ولهذا السبب نفسه منع النحاة تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجرورا بالاضافة نحو : عرفت قيام هند مسرعة ، فلا يجوز تقديم « مسرعة » على « هند » لعدم الفصل ؛ كما لا يجوز تقديمها على « قيام » الذي هو المضاف

---

(٨٧) المسائل المشورة لأبي على الفارسي ص ٤٠ – تحقيق مصطفى الحدري – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ط دار المعارف للطباعة بدمشق .

لأن نسبة المضاف من المضاف إليه كنسبة الصلة من الموصول، والموصول لا يقدم عليه شيء من معمولاته .

هذا على الرغم من أنهم يجيزون تقديم الحال على صاحبها في غير هذا الموضع .

يقول السيوطي : « الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا كقوله :

فسقى ديارك غير مفسدها
صوب الغمام وديمة تهمى (٨٨)

أم منصوبا كقوله :

وصلت ولم أصرم مسببن أسرتي (٨٩)

أم مجرورا بحرف زائد نحو :

ما جاء عاقلا من أحد ، وكفى معينا بزيد ، أو أصلى نحو : « وما أرسلناك إلا كافة للناس » (٩٠) .

---

(٨٨) البيت من الكامل وهو لطرفة بن العبد وينظر في ديوانه ص٩٢١ ط بيروت برواية « بلادك » مكان « ديارك » والهمع ٤/٢٥ تحقيق د / عبد العال سالم مكرم والدرر ١/٢٠١ ومعاهد التنصيص للعباس ١/١٢٢ ط البهية .

(٨٩) مجهول القائل وليس له تتمة وهو في الهمع ٤/٢٥ والدرر اللوامع للشنقيطي ١/٢٠١ .

(٩٠) سبأ / ٢٨ .

هذا هو الأصل في الجميع أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه ، كعرفت قيام هند مسرعة ، فلا يقدم مسرعة على هند ، لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا على قيام الذى هو المضاف ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته ... الخ » (٩١) أ.هـ.

ومما يجدر ذكره هنا أن الأستاذ الدكتور / ابراهيم انيس خطأ النحويين فيما رأوه من جواز تقديم الحال فى هذه المواضع ، واعتبر ذلك نوعا من الفوضى بالنسبة للغتنا العربية ، وذكر أنه تتبع جميع آيات القرآن الكريم ، فلم يجد آية واحدة قدم فيها الحال ، بل التزم فى جميعها تأخيره ، يقـــول :

« أما الحال فأمر النحاة فى موضعها عجب ، إذ لم يحتموا التزامها موضعا معينا من الجملة إلا فى نوعين من الأساليب .

١ ـ الأول : ما يعبرون عنه بقولهم : حين يكون صاحب الحال مضافا اليه ، ويمثلون له بمثل : أعجبنى وجه هند مسفرة ، فهم يرون فى مثل هذا الأسلوب ، وجوب تأخير الحـــال .

---

(٩١) الهمع ٤ / ٢٥ .

٢ — الثانى : أسلوب الحصر ، فإذا كانت الحـــال محصورة أخرت . ولا يرى النحاة غضاضة من تقـــديم الحال أو تأخيرها فى غير هذين الأسلوبين . بل يفهـــم من كلامهم أن أى تركيب من التراكيب الآتيـــــة جـائز ولا غبـــار عليه .

١ — جاء زيد راكبا ، جاء راكبا زيد ، وراكبا جاء زيد .

٢ — أنت ظريف غاضبا ، أنت غاضبا ظريف ، غاضبـا أنت ظريف .

٣ — شرب زيد الماء صافيا ، شرب زيد صافيا الماء ، شرب صافيا زيد الماء ، صافيا شرب زيد .

ولعمرى تلك هى الفوضى التى لا تتقبلها لغة من اللغات، فضلا عن لغة منظمة دقيقة النظام كلغتنا العربية .

أليس يكون من المصادفة الغريبة أن نستقرىء جميـع الحالات المفردة فى القرآن الكريم ، فلا نرى بينها مثلا واحدا يؤيد ما يزعمه النحاة ؟ » (٩٢) أ هـ .

---

(٩٢) من أسرار اللغة ص ٣١٧ — ٣١٨ الطبعة الثانية ١٩٥٨ م د / ابراهيم أنيس .

وقد انبرى للدفاع عن النحاة في هذه المسألة الأستاذ الدكتور / عبد القادر حسين فقلد ما ذهب اليه الدكتور انيس ، ودعم ذلك بكلام المبرد ، وما استدل به المبرد نفسه على جواز تقديم الحال من القرآن الكريم والشعر العربي .

يقول الدكتور / عبد القادر حسين وهو يتحدث عن التقديم والتأخير عند المبرد :

« والدكتور أنيس يستهجن تصرف النحاة في تقديم الحال وتأخيرها ، ويعد هذا التقديم نوعا من الفوضى التي لا تقبلها لغة منظمة إذ لا يرى النحاة غضاضة من تقديم الحال أو تأخيرها في غير هذين الأسلوبين - أسلوب الإضافة مثل أعجبني وجه هند مسفرة ، وأسلوب الحصر نحو : وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين » (٩٣) .

ولا يفهم من كلامهم أن أي تركيب من تراكيب التقديم والتأخير في الحال جائز لا غبار عليه .

ويعقب على ذلك بقوله :

« ولعمري تلك هي الفوضى التي لا تقبلها لغة من اللغات فضلا عن لغة منظمة دقيقة النظام كلغتنا العربية » ثم يزعم

(٩٣) من الآية رقم ٤٨ من سورة الأنعام .

أنه استقرأ جميع الحالات المفردة فى القرآن الكريم ، فلم يجد بينها مثلا واحدا يؤيد ما يزعمه النحاة من تقديم الحال ، ويستشهد على صحة ما يراه بخمس عشرة آية من القرآن التزم فيها تأخير الحال عن صاحبها وعاملها معا .

ولكن المبرد يؤكد لنا أن الحال يتقـــدم على صاحبه وعامله ، وأن استقراء الدكتور انيس لم يكن شاملا ـ ونحن نتجوز فى هذا التعبير ـ وأن الحال قد تقدم فى القرآن وفى شعر العرب فيقول :

وقول الله عز وجل عندنا على تقديم الحـــال ـ والله اعلم ـ (خشعا أبصارهم بخرجون من الأجـــداث) (٩٤) وكذلك هذا البيت لسويد بن ابى كاهل اليشكرى الذى عاش فى الجاهلية دهرا :

مزبدا يخطر ما لم يرنى وإذا يخلو له لحمى رتع(٩٥)

وقال الشاعر : (٩٦)

---

(٩٤) القمر / ٧ ، وينظر البحر المحيط لأبى حيان ٨/١٧٥ .

(٩٥) البيت من الرمل وهو لسويد بن ابى كاهل وينظر فى المقتضب ٤/١٧٠ وخزانة الأدب للبغدادى ٢/٥٤٦ ـ ٥٤٧ والاصابة ٣/١٧٣ والامالى الشجرية ٨/١٢٠ والمفضليات للمفضل الضبى ص ١٩٨ تحقيق الاستاذين احمد شاكر وعبد السلام هارون ط دار المعارف ١٣٧١

(٩٦) البيت من الخفيف ولم يعرف قائله وينظر فى المقتضب للمبرد ٤/١٧٠ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة .

ضاحكا ما قبلتها حين قالوا   نقضوا صكها وردت عليا

وقاس المبرد أمثلة مصنوعة كقولهم : ضاربا عمرا رأيت زيدا ، وأنت تريد رؤية العين ، وشاتما أخاه أقبل عبد الله (٩٧) .

وعندما يرى المبرد أن الحال قد جاء متقدما كما في القرآن الكريم والشعر العربي القديم فإنه يطمئن الى صحة وضع القاعدة التى تميز تقديم الحال على عاملها .

ثم يقول في النهاية : « فهل يرى الدكتور أنيس بعد ذلك أن صياغة القواعد العربية على مثال ما جاء في القرآن الكريم والشعر نوع من الفوضى والاضطراب تتنزه عنه اللغة العربية ؟ وربما كان السبب في تجنيه على النحاة أن استقراءه لم يكن دقيقا بما فيه الكفاية » (٩٨) أ هـ

ولهذا الغرض الذى ذكره النحاة في منع التقديم فيما سبق ، وهو ارتباط العوامل بالمعمولات ، وعدم الفصل بينها ، وجدناهم يذكرون ثلاثة عشر شيئا لا يجوز فيها التقديم وهى كما ذكرها ابن السراج في أصوله ، ونقلها عنه السيوطي في الأشباه والنظائر :

---

(٩٧) المقتضب ١٦٩/٤ ـ ١٧٠ ، ٣٠٠ .
(٩٨) أثر النحاة في البحث البلاغى ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧ د/عبدالقادر حسين .

١ ــ الصلة على الموصول ، سواء كان الموصول اسميا أم حرفيا ، لأنهما يشبهان الاسم المركب تركيب مزج .

٢ ــ المضمر على الظاهر فى اللفظ والمعنى ، الا ما جاء على شريطة التفسير .

٣ الصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الأســـماء .

٤ ــ المضاف اليه وما اتصل به على المضاف .

٥ ــ ما عمل فيه حرف اذا اتصل به لا يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف بالفعل ، فنصب ورفع ، فلا يقدم مرفوعها على منصوبها .

٦ ــ الفاعل لا يقدم على الفعل .

٧ ــ الأفعال التى لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها .

٨ ــ الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، والصفات التى لا تشبه أسماء الفاعلين ، لا يقدم عليها ما عملت فيه .

٩ ــ الحروف التى لها صدر الكلام لا يتقدم عليهـــــــا ما بعـــدها .

١٠ ــ ما عمل فيه معنى الفعـــــل فلا يقـــــــدم المنصوب عليه .

١١ — لا يقدم التمييز ولا ما بعد الا ٠

١٢ — حروف الاستثناء ، لأنها لا تعمل فيما قبلها ٠

١٣ — ما عمل فيه معنى الفعل ، لا يقـــدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العامل والمعمولات فيه بشيء لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات (٩٩) ٠

وسوف نفرد القول لكل واحد من هذه الأشياء ، لنقف على دقائق الآراء فيها ان شاء الله ٠

---

(٩٩) اصول النحو لابن السراج ٢/٢٣١ تحقيق د / عبد الحسين الفتلي وينظر الاشباه والنظائر للسيوطي ١/١٤٠ — ١٤١ تحقيـــق طه عبد الرؤوف سعد ٠

الفصـــل الثـــانى

تقديم الصلة أو معمولها على الموصول

يتفق النحاة فى منع تقديم الصلة على الموصول ، والسبب فى ذلك أن الصلة والموصول كجزأى اسم واحد ، أو أن الصلة بعض الموصـــول .

يقول ابن السراج وهو يتحدث عن الأشياء التى يمتنع تقديمها :

« شرح الأول من ذلك وهو الصلة »

لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه ، وذلك نحو صلة « الذى » و « أن » ..

فلو قلت : الذى ضرب زيدا عمرو ، فأردت أن تقـــدم « زيدا » على « الذى » لم يجز » (١) أ هـ .

(١) أصول النحو لابن السراج ١٣٣ تحقيق عبد الحسين الفتلى

ويؤكد ذلك أيضا ما ذكره ابن جنى فى كتابه الخصائص حيث قال : « ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول » (٢) أ هـ .

وما ذكره ابن مالك حينما قال : « الموصول والصلة كجزأى اسم ، فلهما ما لهما من ترتيب » (٣) أ هـ .

وقد شبه السيوطى الصلة والموصول بالاسم المركب تركيبا مزجيا ، ولذا أوجب فيهما تقديم الموصول وتأخير الصلة (٤) .

ولعلنا اذا استقصينا آراء النحاة فى ذلك فلن نجد واحدا منهم يخرج عن هذا ، وهم على الرغم من اتفاقهم فى ذلك إلا أنهم يختلفون فى تقديم معمول الصلة من موصول إلى آخر .

فالبصريون يمنعون تقديم معمول الصلة منعا مطلقا ،

---

(٢) الخصائص لابن جنى ٢/٢٨٥ تحقيق الاستاذ محمد على النجار ط بيروت .

(٣) شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ١/٢٤٨ تحقيق د/الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي — المكتبة الفيصلية — مكة المكرمة .

(٤) همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ١/٣٠٢ تحقيق د/عبدالعال سالم مكرم ط الكويت .

سواء كان الموصول إسميا أم حرفيا ، وسواء كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا أم غير ذلك .

أما الكسائي من الكوفيين فيجيز تقديم معمول صلة « كي » عليها كما في قولهم : جاء زيد العام كي يتعلم (٥) .

والفراء يجيز تقديم معمول صلة « أن » عليها نحو : أعجبني أن تشرب (٦) .

ويلحظ من رأي الكسائي والفراء أنهما لم يفرقا بين كون هذا المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا أو غير ذلك .

وأقول ذلك لأن بعض النحاة يجيزون تقديم معمول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا مطلقا ، وهذا رأي الكوفيين ، واختاره السيوطي في الهمع حيث قال وهو يبين مذاهب النحاة في تقديم معمول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا

« في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول إسميا أو حرفيا مذاهب

(٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٥٣٩ تحقيق د/ مصطفى النماس ط المدني ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

(٦) ينظر الارتشاف ٢/٣٨٩ .

أحدها : المنع مطلقاً وعليه البصريون .

والثاني : الجواز مطلقا وعليه الكوفيون ، وهو اختيارى التوسع فيهما .

والثالث : الجواز مع « أل » إذا جرت « بمن » نحو : «وكانوا فيه من الزاهدين»(٦) ،«إني لكما من الناصحين»(٧)، « وأنا على ذلكم من الشاهدين »(٨) .

والمنع في غير « أل » مطلقاً فيها إذا لم يجر « بمن » وعليه ابن مالك »(٩) أ هـ .

ويبين السيوطي بعد ذلك أن تقديم معمول الصلة جائز في غير « أل » ويستدل له بأبيات من الشعر فيقول : « ويدل للجواز في غير « أل » قوله (١٠) :

لا تظلموا مسورا فإنه لكم   من الذين وفوا في السر والعلن

---

(٦) يوسف / ٢٠ .
(٧) الأعراف / ٢١ .
(٨) الأنبياء / ٥٦ .
(٩) همع الهوامع ١/٣٠٤ - ٣٠٥ وينظر رأى ابن مالك في المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/١٨٠
(١٠) البيت مجهول القائل وهو من البسيط وينظر الهمع ١/٣٠٥ والدرر اللوامع للشنقيطي ١/٦٦ والمساعد لابن عقيل ١/١٨٠ تحقيق د/ محمد كامل بركات والبيت من بحر البسيط .

وقوله(١١) : [illegible]
واعرض عنهم عن هجائى

وقوله (١٢) : [illegible] كأن جرادة بالفضاء أن أجادل (١٣) [illegible]

كما يستدل السيوطي للجواز في غير « ال » مجرورة بقول الشاعر (١٤) :

فإن [illegible] عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب

وبقوله (١٥) [illegible]

---

(١١) عجز بيت من الوافر لم يعلم قائله وصدره : واهجو من هجائى من سواهم وهو في الهمع ١/٢٠٥ والدرر اللوامع للشنقيطي ١/٦٦ والمساعد لابن عقيل ١/١٨٠ .

(١٢) من أرجوزة للعجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ٧٦ وفي المحتسب لابن جني ٢/٣٠ والخصائص لابن جني ١/٢٣٣ [illegible] ١٢٠ وابن يعيش ٩/١٥١ وخزانة الأدب للبغدادي ٣/٥٦٢ والعيني ٤/٤١٠ [illegible] الهمع ١/٢٠٥ .

(١٤) البيت لامرىء القيس وهو في الهمع ١/٢٠٥ والتصريح ١/٢٠٢ والدرر اللوامع ١/١٠١ والعيني ٢/١٢٦ بهامش خزانة الأدب والأشموني ١/١٥٢ وديوان امرىء القيس ص ٤٢ تحقيق محمد أبو الفضل ط المعارف والبيت من بحر الطويل .

(١٥) البيت للشماخ وهو في ديوانه ص [illegible] بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي ط السعادة ١٣٢٧ هـ والهمع ٢/٢٠٥ والدرر ١/٦٧ والبيت من بحر الطويل .

فتى ليس بالراضى بادنى معيشـــة
ولا فى بيوت الحى بالمتولج (١٦)

وإذا كان السيوطى كما راينا قد اجاز تقديم معمـــول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا على اعتبـــار أن ذلك توسع فيهما فإن ابن السراج يمنع ذلك منعــا باتا حيث قـــال :

« ولا يصلح أن تقدم شيئا فى الصـــلة ظرفا كان أو غيره على « الذى » البتـــة فأما قوله : (وكانوا فيـــه من الزاهدين) (١٧) فلا يجوز أن نجعل « فيه » فى الصلة .. والذى عندى فيه أن التاويل (وكانوا فيه زاهـــدين من الزاهدين) فحـــذف زاهدين ، وبينه بقـــوله : « من الزاهدين » (١٨) أ هـ .

ولو رجعنا إلى ما قاله ابن جنى فى هذه النقطة – وقد ذكرته فى بداية الحديث عنها – لرايناه يمنع هو الآخـــر تقديم معمول الصلة على الموصول حيث قال :

« ولا يجوز تقـــديم الصـــلة ولا شىء منهـــا على الموصول » (١٩) أ هـ .

(١٦) الهمع ١/٣٠٥
(١٧) يوسف / ٢٠
(١٨) أصول النحو لابن السراج ٢/١٣٢ – ١٣٣
(١٩) الخصائص ٢/٣٨٥ وينظر الأشباه والنظائر للســـيوطى ١/٢٧٨ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد .

وما أرجحه فى هذه المسألة هو رأى المانعين تقـــديم الصلة أو معمولها على الموصول منعا مطلقا حيث إن الصلة والموصول كما عرفنا كالشئ الواحد أو أن الصـــــلة بعض الموصول ولا يجوز أن يتقدم بعض الشئ على بعضه ، ولا يغرنا ما أجازه السيوطى من تقدم معمول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، فقد تراجع عن ذلك فى كتابه الأشـــباه والنظائر حيث قال :

« ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه ، كمـــا لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها ، وفيـــه فروع : الأول : الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شئ منها لأنها بمنزلة الجزء من الموصول » (٢٠) أ هـ .

---

(٢٠) الأشباه والنظائر ٢٧٨/١

[illegible] فليعلم أن [illegible] بالصحابة [illegible]
[illegible] بالصحابة [illegible]
[illegible] لا بالصحابة [illegible]

[illegible]

[illegible] لا يتصفون بالصحابة لا [illegible]
[illegible] الصحابة » (٥٢) اهـ .

---

(٥٢) الاصابة [illegible]

تقـــديم الضمير على الظاهر

الضمير المقصود هنا والذى جعله النحاة من الأشـياء التى لا تتقدم على الإسم الظاهر هو ضمير الغيبـــة ، لأنه لابد له من مفسر يتقدمه ، ويعرف هذا المفسر بالمرجع ، ولعل السبب فى ذلك هو أن هذا الضمير مبهم ، ولا يزيل إبهـامه ولا يكشف غموضه إلا هذا المفسر أو المرجع الذى يتقدمه ·

ومعروف أن مفسر الضمـــير لا يكــون إلا اسمـا ، فلا يكون فعلا ولا حرفاً ، خلافا لما ذهب إليه المازنى من أن « أل » فى نحو قولنا : جاء المنتصر أخوه ، موصـــول حرفى وقد عاد عليه الضمير وهو الهاء فى « أخوه » (٢١) ·

ولتقدم مرجع الضمير أو مفسره ثلاثة أحوال :

١ ـ التقدم الصريح : وهو ما كان المفسر فيه متقـــدما على الضمير لفظا ورتبـــة ، نحو : جاءنى طالب فأكرمته ، فالمفسر هنا وكو كلمة « طالب » متقدم لفظا ـ كما نرى ـ ورتبة ، لأنه فاعل فى الكلام ، والفاعل رتبته التقدم ·

---

(٢١) ينظر شذور الذهب لابن هشام ص ١٩٢ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، والصفوة من القواعد الاعرابية ص ٩٨ ـ ٩٩ تاليف د/عبد الكريم بكار ط دار القلم دمشق ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م ·

٢ ـ التقدم المعنوى : وهو ما كان المفسر فيه متأخرا عن الضمير لكنه فى قوة المتقدم ، لتقدمه رتبة ، كما فى قولنا . ضرب غلامه زيد ... اللفظ لكنه فى قوة المتقدم ، لأنه فاعل ، وهو « زيد » .

أو لتضمن الكلام السابق إياه نحو قوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » (٢٢) فإن الفعل فى « اعدلوا » متضمن لرجع الضمير وهو العدل .

أو لاستلزام الكلام إياه استلزاما قريبا نحو قوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » (٢٣) أى الميت بقرينة ذكر الإرث (٢٤) .

أو استلزاما بعيدا نحو قوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب » (٢٥) أى الشمس على قول ، بقرينة ذكر العشى (٢٦) .

٣ ـ التقدم الحكمى : وهو ما كان المفسر فيه متأخرا

(٢٢) المائدة / [illegible] .
(٢٣) النساء / ١١ .
(٢٤) ينظر الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى ١/١١٣ . تحقيق د/عبد المنعم خفاجى
(٢٥) ص / ٣٢ .
(٢٦) ينظر شرح الكافية للرضى ١/٢٤٠ .

لفظا ورتبة ، لكنه ملحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع ، وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل .

وهذا لا يكون إلا فى مواضع معينة حصرها النحاة وعدوها سبعة مواضع :

ولا شك أن هذه المواضع التى سنبينها – إن شاء الله تعالى – مخالفة للأصل ، لأنه من المعروف أن جمهور النحويين يمنعون عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة ، ويوجبون فى مثل هذه الحالة أن يتقدم ما رتبته التأخير ، طالما أن الضمير عائد عليه ، حتى يكون حينئذ عائدا على متقدم فى اللفظ وإن كان متأخرا فى الرتبة ، كما فى قوله تعالى : « وإذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن » (٢٧) .

فالضمير المتصل بالفاعل فى الآية وهو « رب » يعود على « ابراهيم » وهو مفعول به فى الكلام ، ولو أخر للزم عندئذ عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، ولذا وجب تقديم المفعول به (٢٨) .

(٢٧) البقرة / ١٢٤ .

(٢٨) ينظر مغنى اللبيب بحاشية الأمير لابن هشام ٢ / ٣٠ ، وشذور الذهب ص ١٧٩ وشرح الكافية للرضى ٢ / ٤ .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن جمهور النحويين يؤولون ما ورد من ذلك ، أى ما جاء فيه الضمير عائدا على متأخر فى اللفظ والرتبة كما فى قول الشاعر (٢٩) :

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا
وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

وقوله (٣٠) :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا
من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

لكن بعض النحاة أجازوا هذه المسألة وهم عبد الله الطوال من الكوفيين ، والأخفش من البصريين وكذا ابن جنى وابن مالك (٣١) .

---

(٢٩) لم يعلم القائل والبيت من البسيط وهو فى شرح ابن عقيل ١٠٦/٢ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد وشرح الشواهد الكبرى للعينى ٥٠١/٢ بهامش خزانة الأدب ط الاميرية وشرح الكافية للرضى ٧٢/١ وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسلسيلى ٤٢٢/١

(٣٠) البيت لحسان بن ثابت رضى الله عنه وهو من الطويل وينظر فى ديوانه ص٣٦٩ بشرح البرقوقى ط الرحمانية ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ١٠٤/٢ وشرح شواهده للسيوطى ص٢٩٦ والشواهد الكبرى للعينى ٤٩٧/٢ والأشمونى ٥٨/٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٩ تحقيق السيد صقر وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسلسيلى ٢٠٢/١ ، ٤٢٣

(٣١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١١٢/١ — ١١٣ تحقيق د/محمد كامل بركات مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز — مكة المكرمة وشرح ابن عقيل ١٠٥/٢ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد والأشمونى ٥٩/٢ بحاشية الصبان .

وقد نص على ذلك ابن جني في كتابه الخصائص، فجعل الضمير في كلمة «ربه» الواردة في قول الشاعر (٣٢) :

جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

جعله عائدا على كلمة «عدي» المؤخرة، وبين أن ذلك خلاف ما عليه الجماعة، يقول في باب: نقض المراتب إذا عرض هناك عارض: «من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه وهي: إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيدا غلامه. وعليه قول الله سبحانه «وإذ ابتلى ابراهيم ربه» (٣٣) وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامه زيدا، لتقدم

(٣٢) البيت للنابغة كما نسبه ابن جني وقيل لأبي الأسود أو عبد الله ابن همارق كما في معجم الشواهد العربية لهارون ١/٢٥٨ وهو من الطويل وينظر في الخصائص ١/٢٩٤ والأمالي الشجرية ١/١٠٢ وابن يعيش ١/٧٦ وشرح الكافية للرضي ١/٧٢ والخزانة ١/١٣٤ والعيني ٢/٤٨٧ والتصريح ١/٢٨٣ والأشموني ٢/٥٩ وديوان النابغة ص ٧٩ وملحقات ديوان أبي الأسود ص ١٢٤.

(٣٣) البقرة / ١٢٤.

المضمر على مظهره لفظا ومعنى ، وقالوا فى قول النابغة (٣٤) :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل ، فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى ، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء فى قوله :

« جزى ربه عنى عدى بن حاتم »

عائدة على (عدى) خلافاً على الجماعة » (٣٥) أ هـ .

وقد أيد الإمام الرضى هذا الرأى ـ أعنى رأى الأخفش وابن جنى ـ لكن على قلة ، فقال فى كتابه شرح الكافية :

« وقد جوز الأخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا ، أى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به ، كاقتضائه للفاعل ، واستشهد بقوله :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

---

(٣٤) سبق تخريجه .
(٣٥) الخصائص لابن جنى ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

وبقـــوله (٣٦) :

لما عصى أصحابه مصعبا أدى إليه الكيل صاع بصاع

ويجوز التأويل برب الجزاء ، وأصحاب العصيان •

وبقـــوله (٣٧) :

ألا ليت شعرى هل يلومن قومه
زهيرا على ما جر من كل جانب

والأولى تجويز ما ذهبا إليه (٣٨) ، لكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنـــــــازع بمـــــا قالوا » (٣٩) أ هـ •

ولعل الإمام الرضى تابع فى رأيه هذا لابن مالك حيث إن ابن مالك نص على جواز هذه المسألة على قلة فقال بعد أن بين أن الأكثرين يوجبون تقديم المفعول إذا عاد عليه الضمير : « والصحيح جوازه على قلة ، ومن وروده قول الشاعر :

---

(٣٦) البيت للسفاح بن بكير وهو من السريع وينظر فى شرح الكافية للرضى ٧٢/١ والخزانة ١٤٠/١ والمفضليات للمفضل الضبى ص ٣٢٣

(٣٧) البيت لأبى جندب الهذلى وهو من الطويل وينظر فى شرح الكافية للرضى ٧٢/١ والخزانة ١٤١/١ وديوان الهذليين ٨٧/٣ وملحقـــات ديوانه ص ٢٨٩ •

(٣٨) اى الأخفش وابن جنى •

(٣٩) شرح الكافية للرضى ٧٢/١ •

ولو أن مجدا أخلد الدهر ... البيت (٤٤) الخ ١ هـ

وإذا كنا قد حكمنا على الإمام الرضى بأنه تابع فى رأيه لابن مالك بناء على ما ذكرناه من قول ابن مالك نفسه فيجب أن نبين هنا أن ابن عقيل فى شرحه للتسهيل حكم على ابن مالك بأنه فى هذه المسألة تابع لابن جنى فقال وهو يشرح قول ابن مالك :

(وقد يقدم الضمير المكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح كثيرا ، إن كان المعمول مؤخر الرتبة ، وقليلا إن كان مقدمها) : « والمصنف فى إجازته هذه المسألة تابع لابن جنى ، وأجازها قبلهما الأخفش من البصريين ، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وخص بعضهم جوازها بالشعر » (٤٦) أ هـ

ونشير هنا إلى أن الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد قد أيد رأى الأخفش وابن جنى والطوال وغيرهم ، واستدل على ذلك بكثرة الشواهد الواردة فيه .

يقول : « ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه ابن جنى والإمام عبد القاهر

---

(٤٥) شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ٢٣٣/١ تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسينى البركاتى .

(٤٦) المساعد لابن عقيل ١١٢/١ ، وينظر الأشمونى أيضا ٥٩/٢ .

الجرجانى ، وابو عبد الله الطوال وابن مالك والمحقق الرضى من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخليق بأن نأخذ ونعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمـــة على ما ذهبوا إليه ، وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها » (٤٢) أ هـ ٠

وأرى أن ما ذهب إليه هؤلاء الأعلام مع كثرته لا يرقى إلى درجة أن نأخذ به فى السعة ونقيس عليه ، لأن القرآن الكريم — كما وجدنا — ورد بخلاف ذلك ، فحينما كان الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، وجدنا المفعول قد قدم كما فى آية البقرة السابقة وهى قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن » (٤٣) وأن ما ورد من ذلك داخل تحت الضرورة الشعرية (٤٤) ٠

فالضرورة الشعرية فى قول حسان السابق :

ولو أن مجـــدا أخلد الدهر ٠٠٠ البيت

(٤٢) منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل للشيخ محمـــد محيى الدين ٢/١١٠ ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ ٠
(٤٣) البقرة / ١٢٤ ٠
(٤٤) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٩ تحقيق السيد أحمد صقر والضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ص ٣٩٠ ، ٣٩١

وفي غيره من الشواهد التي استشهدوا بها هي التي ألجأت الشاعر إلى تقديم المضمر على الظاهر ، مع كون الفاعل مضافا إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضي ذلك أن يرجع الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة .

ولعل ما خرج به ابن يعيش قول الشاعر :

جزى ربه عني عدي بن حاتم ... البيت

يؤكد ما ذهبنا إليه ، فقد بين أن رأي ابن جني الذي تبع فيه الأخفش فيما سبق خلاف ما عليه الجمهور ، وذكر ابن يعيش أن الصواب أن يجعل الضمير في البيت عائدا على المصدر المدلول عليه بقوله : جزى ، والتقدير : جزى رب الجزء ، ثم بين أن بعضهم يجعل الضمير في البيت عائدا على المفعول بعده ، ولكن على سبيل الضرورة ..

يقول ابن يعيش : « وقد أقدم أبو الفتح بن جني على جواز مثل ذلك ، وجعله قياسا ، قال : وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالأصل ، وحمل عليه قول الشاعر :

جزى ربه عني عدي بن حاتم (٢)
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء

عائدة إلى المصدر والتقدير : جزى رب الجزاء ، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر إذا كان دالا عليه ، ومثله قولهم : من كذب كان شرا له ، أى كان الكذب شرا له ».

وبعضهم يقول : الضمير فى البيت يعود إلى المفعول بعده، ولكن على سبيل الضرورة ؛ ولا يجوز مثله فى حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه » (٤٥) أ هـ.

ويجعل ابن الحاجب رأى الأخفش وابن جنى ومن تبعهما فى هذه المسألة ضعيفا ويبين أن ما استدلوا به من البيت السابق الذى ذكره ابن يعيش ومن غيره مردود عند المحققين ، ثم يعلق على أحد الأبيات التى استدلوا بها وهو قول الشاعر (٤٦) :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار

فيقول : « ومن يجيز ضرب غلامه زيدا يحتج به وهو ضعيف » (٤٧) أ هـ.

---

(٤٥) شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٦ .
(٤٦) البيت من البسيط وهو لسليط بن سعد وينظر فى الأمالى الشجرية ١/١٠١ والعينى ٢/٤٩٥ والهمع ١/٢٣٠ تحقيق عبد العال سالم مكرم والدرر ١/٤٥ والأشمونى بحاشية الصبان ٢/٥٩ وشرح ابن عقيل ٢/١٠٩ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد
(٤٧) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٦٠ - ١٦١

ولو رجعنا إلى كتب الضرائر لوجدنا أن أصحابها يخرجون مثل هذه الأبيات على هذا الأساس (٤٨) :

ونعود إلى هذه المواضع التى سبق أن بينا أن الضمير يعود فيها إلى متأخر لفظا ورتبة والتى خالفت الأصل كما قلنا وهى :

١ ــ رفع الضمير بنعم وبئس أو ما حمل عليهما نحو : ساء وكبر وظرف ، ولا يكون مفسرا إلا بالتمييز مثل : نعم رجلا محمد ، وبئس رجلا زيد ، وظرف رجلا على (٤٩) ومنه قوله تعالى : « ساء مثلا القوم » (٥٠) .

٢ ــ رفعه بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كما يرى البصريون نحو قول الشاعر (٥١) :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى
لغير جميل من خليلى مهمل

---

(٤٨) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٩ تحقيق السيد ابراهيم محمد والضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ص ٢٩٠ ــ ٢٩١ د/عبد العال شاهين نشر دار الرياض للنشر والتوزيع

(٤٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ والمساعد لابن عقيل ١١٤/١ تحقيق محمد كامل بركات

(٥٠) الأعراف / ٧٧

(٥١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله وينظر فى المغنى بحاشية الأمير ١٠٢/٢ وشرح شواهده للسيوطى ٢٩٦ والعينى ١٤/٣ والمساعد ٤٥٨/١ والتصريح ٣٢/١ والأشمونى ٩٠/٣ ، ١٠٤

وهذا يخالف ما يراه الكوفيون ، حيث يرون أن الفعل الأول أولى بالعمل لتقدمه .

ومن المعروف في هذه المسألة أنه لو أعمل أحد العاملين في الظاهر ، وأهمل الآخر عنه وجب إعمال المهمل في ضمير هذا الظاهر ، ويلتزم حينئذ الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ، ولا يجوز حذفه ، نحو : يحسن ويسيء ابناك . فكل فعل من هذين الفعلين يطلب « ابناك » بالفاعلية ، وعلى ذلك فإن أعملنا الثاني وجب أن نضمر في الأول فاعله ، وكذا لو أعملنا الأول وجب أن نضمر في الثاني فاعله ، ولا يجوز ترك الإضمار هنا خلافا للكسائي ، حيث أجاز ذلك على الحذف ، بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل ، وأجاز الفراء ترك الإضمار ، على أساس توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر (٥٢) .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن أبا علي الفارسي علق على رأي الفراء في هذه المسألة وأبطله ، وبين أن هذا الرأي أبعد من رأي البصريين والكوفيين فقال :

قال بعض البغداديين : إن الفراء قال في قولهم : ضربني وضربت زيداً ، لا يجوز قول الكسائي ، لأن الفعل

---

(٥٢) ينظر الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ ـ ٦٤٧ تحقيق د/ عبد المنعم هريدي وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٨ والمغني ٢/٢ : ٨ وشرح ابن عقيل ١٦٠/٢ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين

لا يكون بلا فاعل ، ولا يجوز قول البصريين ، لأنه لا يضمر قبل الذكر ، ولا يجيزه هو إلا أن يجعل الفعلين كشيء واحد ، كأنه رفع زيدا بهما .

وهذا الذى أخذ به وترك قول الناس إليـــه أبعد من الأقوال التى تركها ، وذلك أنه لا يخلو فى قوله : الفعـــلان كفعل واحد ، وجعله إياها بمنزلة من أن يكون رفع الفاعـــل بالفعلين او بأحدهما ، أو جعلهما جميعا كالشيء الواحد .

فإن كان رفع الفـــاعل بالفعلين ، فذلك ممتنع ، لأنا لا نعلم فاعلا عمل فيه فعلان فى موضع واحد . بل لم نعـلم شيئا واحدا إسما مفردا ، ولا كلمة مفردة عمل فيهـــا عاملان ، ولا يمكن أحدا أن يوجد ذلك . الا ترى أن كل عامل يوجب عملا ، فلو عمل فيه عاملان ، للزم ان يكون فى حرف الإعراب منه إعرابان ، كما أنه إذا عمل فيه عامل واحـــد ، صار فيه ضرب واحد من الإعراب ، وذاك مما لا خفـــاء بفســـاده .

وإن كان رفع الفاعل بأحدهما فقد ترك الآخر بلا فاعل ، ودخل فيما عابه على الكسائى . فإن كان قد جعلهما كالشيء الواحد ، فجعله إياهما كالشيء الواحد غير جـــائز ، لأنه لا دلالة عليه ، ولا نظير له . ألا ترى أنه لا يوجد فى الأفعال فعلان ، جعلا بمنزلة فعل واحد . ولا فصل بين أن يقول : أجعل فعلين كفعل واحد ، وبين ما زاد على الواحد الاثنان

فما فوقهما · ويقال له : كيف جعلتهما بمنزلة الفعل الواحد ؟ أبأن أعملتهما جميعا فى الفاعل الواحد ؟ فهذا لا نظير له ، أم بأن أعملت أحدهما وتركت الآخر ؟ بين ذلك ، فإنه إنما هو عبارة لا يصح لها معنى ولا يلتئم · فأما ما ذكرته من أنه لا يضمر قبل الذكر ، فقد أريناه أشياء أضمرت قبل الذكر » (٥٣) أ هـ ·

ثم يأتى بعد ذلك الفارسى ويخطىء الكسائى أيضا فى رأيه فيقول : « وقول الكسائى أشبه وإلى الصواب أقرب ، وإن كان خطأ عندنا ، لأن له أن يقول : شبهت الفاعل بالمبتدأ فحذفته من حيث اجتمعا فى أن كل واحد منهما محدث عنه ، وإن كان الفاعل لا يشبه المبتدأ للفصول التى أريناها فى موضعهما » (٥٤) أ هـ ·

الموضع الثالث من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة « جره » برب ، مفسرا بتمييزه بعده (٥٥)، نحو قول الشاعر (٥٦) :

---

(٥٣) المسائل الحلبيات للفارسى ص ٢٣٨ – ٢٣٩ تحقيق د / على توفيق الحمد ط بيروت ·

(٥٤) السابق نفسه ·

(٥٥) ينظر البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٤١/٤ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط بيروت وابن عيش ١١٨/٣ ، ٢٨/٨ ·

(٥٦) لم يعرف القائل والبيت من البسيط وهو فى الاشمونى بحاشية الصبان ٢٠٨/٢ وشفاء العليل ٢٠٢/١ وشرح الالفية للمرادى ١٨٥/٢ تحقيق د / عبد الرحمن سليمان والعينى ٢٥٧/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ص ١٨١ تحقيق د/عبد الرحمن السيد واللسان (ربب)

واه رأيت وشيكا صدع أعظمه
وربه عطبا أنقذت من عطبه

وقول الشاعر (٥٧)

ربه فتية دعوت إلى ما
يورث المجد دائبا فأجابوا

فالهاء في « ربه » في البيتين عائدة على متأخر لفظا ورتبة ، فهي في البيت الأول عائدة على « عطبا » وفي الثاني عائدة على « فتية » وكلاهما تمييز .

[illegible] أن يبدل منه المفسر نحو : اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم . وقد ذكر السيوطي أن هذا مذهب الأخفش ، وصححه ابن مالك وأبو حيان ، ومنع ذلك قوم وقالوا : البدل لا يفسر ضمير المبدل ، وبين السيوطي أن أبا حيان رد ذلك بالورود كما في قول الشاعر (٥٨)

قد أصبحت بقرقرى كوانسا
فلا تلمه أن ينام البائسا (٥٩)

---

(٥٧) لم يعرف القائل والبيت من الخفيف وهو في العيني بحاشية الأمير ٢/٢٠٣ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٩٦ وشذور الذهب ص ١٧٥ والعيني ٣/٢٥٩ والتصريح ٢/٤ والأشموني ٢/٦٠ ، ٢٠٨

(٥٨) رجز للعجاج وهو في سيبويه ١/٢٥٥ ط الأميرية والمغني ٢/٢٠٣ والهمع ٢/٢٣١ والدرر ١/٤٥ ، ٢/٢٤٩

(٥٩) ينظر الهمع ٢/٢٣١ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/١٦٤

٥ ـ ضمير الشأن ، فإن مفسره يكون بعده ، ويكون جملة خبرية مصرحا بجزأيها ، ويزعم الكوفيون أنه يفسر بمفرد ؛ فيقولون في ظننته قائما زيد : إن الهاء ضمير الشأن ، وقائم يفسره (٦٠) . ولهذا الضمير أحكام ليس المجال مجال ذكرها .

٦ ـ أن يخبر عنه بالمفسر نحو قوله تعالى : « إن هي إلا حياتنا الدنيا » (المؤمنون/٣٧) والأصل إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع الضمير في موضع « الحياة » لأن الخبر يدل عليها ويبينها ومن ذلك قول الشاعر :

هي النفس تحمل ما حملت (٦١)

وقولهم : هي العرب تقول ما شاءت (٦٢) .

ومما يلحظ هنا أن النحويين يعللون لتقديم المضمر على الظاهر في هذه المواضع ، ومخالفة الأصل فيه بتعليلات بلاغية فيقولون : إن التقديم هنا لنكتة الإجمال ثم التفصيل وبأن ذلك ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه ، حيث إنه متى لم

---

(٦٠) ينظر المساعد ١/١١٤ ـ ١١٥ وشفاء العليل ٢/٢٠٣ .

(٦١) لم يعرف له تتمة ولا قائل وهو في المغني ٢/١٠٢ والهمع ٢/٢٣٢ والمساعد ١/١١٤

(٦٢) ينظر المساعد ١/١١٤ وحاشية الصبان ١/١٠٨ والهمع ٢/٢٣٢ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٣٧ ـ ٣٨ والمغني ٢/١٠٢ بحاشية الأمير .

يفهم من الضمير معنى ، فيبقى منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون ، فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه (٦٣).

وهذا يبين لنا مدى مشاركة النحوى للبلاغى فى النظر إلى ما يفيده التقديم من معنى طالما أن هذا التقديم على نية التأخير . وإليك طرفا مما قاله بعض النحويين والبلاغيين فى تعليلاتهم لهذه المسألة التى نحن بصدد الحديث عنها .

يقول الصبان فى حاشيته : إنما خالفوا فى المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره ، لأنهم قصدوا التفخيم بذكر الشىء أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس إلى التفسير ، فيكون ذلك أوقع فيها ، والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل ، فيكون آكد » (٦٤) أ هـ .

ويقول السكاكى فى مفتاح العلوم وهو يتحدث عن وضع المضمر موضع المظهر :

« ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظا أو قرينة حال : رب رجلا ، ونعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو ، فكان رب رجل ، ونعم الرجل ، وبئس

---

(٦٣) ينظر حاشية الصبان ١٠٨/١ ومفتاح العلوم للسكاكى ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٦٤) حاشية الصبان ١٠٨/١ .

الرجل ، على قول من لا يرى الأصل : زيد نعم رجلا ، وعمرو بئس رجلا ، وقولهم هو زيد عالم ، وهي هند مليحة ، فكان الشأن زيد عالم والقصة هند مليحة ، ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه ، وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى ، بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون ؟ فيتمكن فى ذهنه المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه ، وهو السر فى التزام تقديمه » (٦٥) أ هـ .

ولعل ما ذكره الزركشى وهو يتحدث عن ضمير الشأن ، يفيد ما علل به النحاة لتقديم المضمر على الظاهر كما سبق ، حيث جعل تقديم ضمير الشأن من مؤكدات الجملة الإسمية ؛ كما بين أن تقديمه يأتى لتنظيم الأمر فى نفسه ، والإطناب فيه ، وأن ذلك يكون فى مواضع التفخيم ، وأن الغرض من تقديمه هو أن تطلع السامع إلى الكشف عنه ، وطلب تفسيره (٦٦) .

وما قاله عبد القاهر فى هذه المسألة يؤكد لنا ذلك كله حيث قال فى باب التقديم :

« وجملة الأمر انه ليس إعلامك الشىء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجرى مجرى

(٦٥) مفتاح العلوم للسكاكى ص ١٩٧ – ١٩٨ .

(٦٦) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢/٤١٠ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط بيروت .

تكرير الإعلام في التأكيد والأحكام ، ومن ههنا قالوا : إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار ، ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى : « فإنها لا تعمى الأبصار » (٦٧) فخامة وشرفا وروعة لا نجد منها شيئا في قولنا : فإن الأبصار لا تعمى : وكذلك السبيل في كل كلام كان فيه ضمير قصة » (٦٨) أ هـ

ويمكننا بناء على هذا أن نرد ما اتهم به الإمام عبدالقاهر النحاة في نظرتهم إلى التقديم كما سبق ، حيث اتهمهم بأنه قد صغر أمر التقديم في نفوسهم ، وهونوا الخطب فيه ، لأنهم يرون أن تتبعه والنظر فيه ضرب من التكلف » (٦٩) .

---

(٦٧) الحج / ٤٦ .

(٦٨) دلائل الإعجاز ص ١٠٢ .

(٦٩) ينظر ص ٢٧ من البحث وينظر دلائل الإعجاز ص ٨٥ .

تقـــديم الصفة على الموصوف

عرفنا قبل ذلك أن القياس في التوابع بصفة عامة عدم جواز تقديمها على المتبوع ، والصفة أو النعت كما يسميـــه الكوفيون ، واحدة من هذه التوابع فلا يجوز تقديمهـــا على الموصوف وهذا رأى جمهور النحاة ، والعلة في ذلك أن الصفة موضحة للموصوف ومخصصة له ، فهي تتشبه بذلك الصلة ، وقد سبق أن بينا الصلة لا تتقدم على الموصول ، وما ينطبق على الصفة ينطبق على ما يتصل بها كالمعمول مثلا .

يقول ابن جني في كتابه الخصائص : « وتقديم الصفة او ما يتعلق بها على موصوفها قبيح ، الا ترى أنك لا تجيز هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا ، لأنك تريد : هذا رجـــل ورد اليوم من موضع كذا ، وإنما يجوز وقوع المعمول فيـــه بحيث يجوز وقوع العامل . فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها ، كذلك لا يجوز تقـــديم ما اتصـــل بها على موصوفها » (٧٠) .

وقد ذكر ابن جني ذلك في معرض كلامه عن قبـــول الشاعر : (٧١)

---

(٧٠) الخصائص ٢/٣٩١ .

(٧١) لم يعرف القائل والبيت من الوافر وهو في الخصـــائص ١/٣٣٠ ، ٢/٣٩٠ ومغني اللبيب ١/١٤٨ وشرح شواهده ١٦٧

فقد والشك بين لى عناء ... بوشك فراقهم صرد يصيح

حيث بين أن قوله : « بوشك فراقهم » معمول «يصيح» وقد قدمه كما نرى ، ويصيح صفة لصرد (٧٢) .

ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدناه يجعل تقـديم الصفة على الموصوف من القليل ، وأن أكثر ورود ذلك يكون فى الشعر .

يقول سيبويه معلقا على قول كثير عزة (٧٣) :

لمية موحشـا طلل ... يلوح كأنه خلل

« وهذا كلام أكثر ما يكون فى الشعر وأقل ما يكون فى الكلام » (٧٤) أ هـ .

وقد علق أحد المحدثين على كلام سيبويه هنا والذى جاء فى معرض حديثه عن تقديم الصفة على الموصوف فقـال :

---

(٧٢) ينظر الخصائص ٢/٣٩١ .

(٧٣) البيت من الوافر وهو فى الكتـاب ٢/١٢٣ هارون والعينى ٣/١٦٣ والاشمونى ٢/١٧٤ والأمالى الشجرية ١/٢٦ والخصـائص ٢/٤٩٢ ومجالس العلماء للزجاجى ص ١٧٤ والخزانة ١/٥٣٣ وديوان كثير ٢/٢١٠ بعناية هنرى بيرس ط الجزائر ١٩٢٨ م ويروى أيضا «لعزة»

(٧٤) الكتاب لسيبويه ٢/١٢٣ ـ ١٢٤ تحقيق الشيخ عبد السلام هارون .

ويبدو واضحا من كلام سيبويه ، أن ذلك شاذ لا يقاس عليه فى الكلام المنثور ، وقد نصب الشاعر « موحشا » على الحال، وكان أصله صفة لـ « طلل » فتقدمت على الموصوف » (٧٥) أ هـ

وعلى الرغم من أن جمهور النحاة يمنع تقديم الصفة على الموصوف إلا أن بعض النحـــاة يجيز ذلك إذا كان النعت لاثنين أو لجماعة بشرط تقدم احد الموصوفين .

يقول أبو حيان : « ولا يجوز أن يتقدم معمول الصـفة على الموصوف ، فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكله . وأجـــاز ذلك الكوفيون ، وتبعهم الزمخشرى فى قوله تعالى : (وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا) (٧٦) جعل فى « أنفسهم » متعلقا بقوله : « بليغا » وتقول : جاء زيد وعمرو العاقلان . هـــذا ترتيب الكلام ، وأجاز صاحب البديع تقـــديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين او جماعة ، وقد تقـــدم أحـــد الموصوفين تقول : قام زيد العاقلان وعمرو ، ومنه قـــول الشـــاعر (٧٧) :

---

(٧٥) ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى ص ١٩٣ د / فتحى عبد العال الدجنى ط الكويت .

(٧٦) النســـاء / ٦٣ .

(٧٧) لم يعرف القائل والبيت من الطويل وهو فى الارتشاف لأبى حيان ٣/٦٠٠ والمغنى ٢/١٦٢ وشرح أبيات المغنى للبغـــدادى ٧/٢٨٩ والعينى ٤/٧٣ والهمع ٥/١٨٥ والدرر ٢/١٥١ وضرائر الشـــعر لابن عصفور ص ٢١٢ والأشمونى ٣/٥٨ .

ولست مقرا للرجـــــال ظلامة

أبى ذاك عمى الأكرمان وخاليا

يريد أي ذالا عمى وخالى الأكرمان » (٧٨) أ هـ .

وما ذكره أبو حيان عن صاحب البديع ذكره السيوطي أيضا في كتابه همع الهوامع (٧٩) .

ولأن جمهور النحـــــاة لم يجيزوا تقديم النعت على المنعوت كما رأينا ، رفضوا أن يكون قوله : « العزيز الحميد » نعتين للفظ الجلالة في قوله تعـــالى : (إلى صراط العزيز الحميد . الله الذى له ما في السموات والأرض) (٨٠) مع أن لفظ الجلالة منعوت من حيث المعنى بهما ، وأعربوا على ذلك لفظ الجلالة بدلا أو عطف بيان .

كما رفضوا أن يكون « الحق » في قوله تعالى « والوزن يومئذ الحق » (٨١) نعتا لـ « الوزن » لهذا السبب نفسه حيث لا يجوز تقديم النعت على المنعوت (٨٢) .

---

(٧٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/٥٩٩ – ٦٠٠ تحقيق د/ مصطفى النحاس ط المدنى

(٧٩) الهمع ٥/ ١٨٥ .

(٨٠) ابراهيم / ١ ، ٢

(٨١) الأعراف / ٨ .

(٨٢) المشوقة من القراءة الإعرابية ص ١٧٤ د/ عبد العليم بكار ط دار القلم دمشق ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م

وطالما أن الأمر كذلك فيجب أن يخرج ما ورد من الشواهد التى قيل فيها بتقديم النعت على المنعوت على الضرورة كما بين أحد الباحثين حيث قال :

« والنعت تابع والتوابع ينبغى أن تلى متبوعها كمـــا أسلفنا القول إلا فى ضرورة نحو قول علقمة بن عبدة (٨٣) :

فأوردتها ماء كأن جمامه — من الأجين حناء معا وصبيب

يريد كأن جمامه حناء وصبيب معا » (٨٤) أ هـ ٠

---

(٨٣) البيت في ديوان علقمة ص ١٤ ط دار الفـــكر بيروت ١٩٦٨ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٢ واللسان (صبب)

(٨٤) الضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ص ٣٩٥ د / عبد العال شاهين ط دار النصر للطباعة الاسلامية وينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٢ السيد ابراهيم محمد ٠

[illegible] [illegible] ما يتضح أن [illegible] كذلك الأمر أن [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] .

[illegible] [illegible] أن [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
(٢٨) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لا [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible] (٤٨) [illegible]

(٢٨) [illegible]
[illegible]
(٤٨) [illegible]
[illegible]
[illegible]

تقـــديم المعطوف على المعطوف عليه

يرى الكوفيون أن تقـــديم المعطوف على المعطوف عليه جائز في الشعر والاختيار بشرط أن يكون العطف بالواو ، ويشدون في ذلك قول الشاعر(٨٥) :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السـلام

وقوله (٨٦) :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

وقوله (٨٧) :

---

(٨٥) البيت للأحوص وهو من الوافر وينظر في مجالس ثعلب ص ٢٣٩ والجمل للزجاجي ص ١٥٩ وأمالي الزجاجي ص ٨١ تحقيق عبد السلام هارون والأمالي الشجرية ١/١٨٠ وأصول النحو لابن السراج ٢/٢٢٥ والخصائص ٢/٣٨٦ والبسيط شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢/٨٠٣ تحقيق د/عياد عبد الثبيتي

(٨٦) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي وهو من الطويل وينظر في أمالي القالي ١/٦٨ والخصائص لابن جني ٢/٣٨٣ والخزانة ١/٥٨٩ والعيني ٣/٨٦ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ٢/٧٩٦ تحقيق د / الشريف عبد الله الحسيني البركاتي والتصريح ٢/٣٤٤ و ٢/١٣٧ والأشموني ٢/١٣٧

(٨٧) لم يعلم قائله وهو من البسيط وينظر في شفاء العليل للسلسيلي ٢/٧٩٧ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٨٠٤ تحقيق الأستاذين أحمد أمين وعبد السلام هارون ط لجنة التأليف ١٣٨٧ هـ ومعجم البلدان لياقوت ٤/٤١٨ (قهد)

ثم اشتكيت لأشكانى وشاكته قبر بسنجار أو قبر على قهد

يريد لأشكانى قبر بسنجار وساكنه .

ويجيز هشام وثعلب تقديم المعطوف مع الفاء وثم ، وأو، ولا (٨٨) أيضا كما فى قول الشاعر (٨٩) :

أطلال دار بالنياع فحمت سألت فلما استعجمت ثم صمت

أى سألت فحمت ، فقدم المعطـــوف بالفـــاء على المعطوف عليه .

وكما فى قوله (٩٠) :

فلست بنازل إلا ألمت برحلى أو خيالتها الكذوب

أى الكذوب أو خيالتها ، فقدم المعطوف بأو على المعطوف عليه وهو الكذوب .

وفى قوله (٩١) :

---

(٨٨) ينظر المساعد لابن عقيل ٢/٤٧٦ والهمع ٥/٢٧٥

(٨٩) البيت لكثير عزة وهو من الطويل وينظر فى الارتشـــاف لأبى حيان ٢/٦٦٣ تحقيق د / مصطفى النماس والهمع ٥/٢٧٥ والدرر ١٤٨/٦ ، ١٩٠ والتصريح ١/٣٤٤ ، ٣٧٦ وديوانه ٢/١٠٩ والخزانة ١/١٩٢

(٩٠) البيت لرجل من بحتر بن عتود وهو من الوافر وينظـــر فى الخزانة ٢/٣٣٦ والهمع ٥/٢٧٥ والدرر ٢/١٩٤

(٩١) لم يعرف قائله وهو من الطويل وينظر فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٠ والأشمونى ٣/١١٩

وانت غريم لا أظن قضاءه ... ولا العترى القارظ الدهر جائيا

يريد لا أظن قضاءها جائية ولا العترى القارظ الدهر .

فقدم المعطوف بـ « لا » على المعطوف عليه وعاملة وهو الضمير المستتر في « جائيا » .

أما البصريون فيمنعون تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الاختيار ، ويجعلون ما جاء من ذلك في الشعر من باب الضرورة التي لا يقاس عليها ولا يجيزونه في الشعر إلا فيما كان معطوفا بالواو ، ووقوع ذلك في المنصوب عندهم أقبح منه في المرفوع (٩٢) .

لذا فقد رد ابن السراج مذهب الكوفيين وفند ما استدلوا به . يقول :

« وأما العطف فهو كذلك لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه ، وكذلك ما اتصل به . والذين أجازوا من ذلك شيئا أجازوه في الشعر ، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولا ، لزال الكلام عن جهته ، فقدموا النسق مع

---

(٩٢) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٢/٦٦٢ تحقيق د/مصطفى النماس ، والمساعد لابن عقيل ٢/٤٧٥ — ٤٧٦ وشفاء العليل للسلسيلي ٢/٧٩٦ — ٧٩٧ .

المنسوق به على نسق ما نسق به عليه ، وقالوا إذا لم يكن شيء يرفع لم يجز تقديم الواو » (٩٣) أ هـ

ثم علق ابن السراج على البيت الأول الذى استشهد به الكوفيون على جواز تقديم المعطوف بالوو فقال :

« والبيت الذى أنشدوه
عليك ورحمة الله السلام

فإنما جاز عندهم ، لأن الرافع فى مذهبهم « عليك » وقد تقدم ، ولا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقول : إن وزيدا عمرا قائمان ، لأن « إن » أداة وكل شيء لم يكن يرتفع ، لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حال ، فهذا شاذ لا يقاس عليه ، وليس شيء منصوب مما بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيء أجازه الكوفيون فقط » (٩٤) أ هـ .

وقد خرج ابن جنى هذا البيت السابق أيضا الذى استشهد به الكوفيون على وجه لا تقديم فيه ولا تأخير ، فجعل قوله : و (رحمة الله) معطوفا على الضمير فى (عليك) على أساس أن قوله (عليك) خبر مقدم لقوله (السلام) .

---

(٩٣) أصول النحو لابن السراج ٢/٢٢٥
(٩٤) المرجع السابق نفسه

وفى هذا التخريج عطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، لكن ابن جنى يرى أن ذلك أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه .

يقول ابن جنى : « فأما قوله (٩٥) :

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

فحمله الجماعة (٩٦) على هذا ، حتى كان عندهما : عليك السلام ورحمة الله ، وهذا وجه ، إلا أن عندى فيه وجها لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف . وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفا على الضمير فى (عليك) وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو (عليك) ففيه إذا ضمير مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ، ذهب عنك مكروه التقديم . لكن فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندى من تقديم المعطوف على المعطوف عليه . وقد جاء فى الشعر قوله (٩٧) :

قلت إذ اقبلت وزهر تهادى   كنعاج الفلى تعسفن رملا ... » أ هـ

---

(٩٥) سبق تخريجه .
(٩٦) أى جماعة البصريين .
(٩٧) البيت من الخفيف وهو لعمر بن ابى ربيعة وينظر فى الكتاب ٢/٣٧٩ هارون والخصائص ٢/٣٨٦ والعينى ٤/١٦١ وابن يعيش ٣/٧٤ ، ٧٦ والانصاف ٢/٤٧٥ ، ٤٧٦ وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٨ بتحقيق

والعجيب فى تخريج ابن جنى لهذا البيت أنه أراد ان يخرج به من محظور عند جمهور البصريين وهو تقـــديم المعطوف على المعطوف عليه ، فدخل فى محظور آخر وهـــو العطف على الضمير المرفوع المستتر من غير توكيد له بضمير منفصل وقد بين ذلك فى قوله : وهذا أسهل عندى من تقديم المعطوف على المعطوف عليه .

وهو بذلك يخالف الكوفيين فى مسألة تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويوافقهم فى جواز العطف على الضمير المرفوع المستتر من غير فصل ، فالكوفيون يستدلون لرأيهم فى جواز هذه المسألة بالبيت الذى ذكره ابن جنى وهو بيت عمر بن أبى ربيعة السابق

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ... البيت

وبيت جرير الذى يهجو فيه الأخطل (٩٨) :

= الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد وملحقات ديوان عمر بن ابى ربيعة ص ٤٩٠ .

وزهر جمع زهراء وهى المرأة الحسنة الجميلة والنعـــاج البقر الوحشى .

والشاهد فيه عطف « زهر » على الضمير المستكن فى « اقبلت » من غير فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل وهذا ضعيف عند جمهور العلماء .

(٩٨) البيت من الكامل وهو فى الانصاف ٤٧٩/٢ وأوضح المسالك ١٠٤/٣ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط مصطفى محمد وضياء السالك الى أوضح المسالك ٢١١/٣ محمد عبد العزيز النجـــار ط الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣ الشيخ محمد محيى الدين

وربجا الأخطيل من سفاهة رأيه   مالم يكن وأب له سينالا

ولعله أجاز ذلك وجعله أسهل من تقـــديم المعطوف على المعطوف عليه بناء على أن البصريين يجيزونه فى الشـــعر لكنه عندهم شاذ لا يقاس عليه لأنه من الضرورات (٩٩) .

وبناء على ما حكاه سيبويه فى النثر من قولهم : «مررت برجل سواء والعدم » برفع « العدم » بالعطف على الضمير المستتر فى « سواء » دون فصل (١٠٠)

وعلى الرغم من ذلك فإن ســـيبويه جعل العطف على الضمير المرفوع المستتر دون فصل قبيحا .

يقول :

« واما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر فى الفعـــل المرفوع ، وذلك قولك : فعــــلت وعبد الله ، وأفعــــل وعبد الله » (١٠١) أ هـ .

ويقــول :

---

(٩٩) ينظر الانصاف فى مسائل الخلاف ٢/٤٧٧ .
(١٠٠) ينظر الكتاب ٢/٣١ هارون وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٨ - ٢٣٩
(١٠١) الكتاب ٢/٣٧٨ .

« وأما قوله : مررت برجل سواء والعدم ، فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن فى « سواء » إســـما مضمرا مرفوعا » (١٠٢) أهـ .

ويذكر ابن عصفور فى كتابه ضرائر الشعر لتقــديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه شروطا معينة ، لا يجوز التقديم فى الشعر بدونها ، وهذه الشروط ذكرها المغــاربة فى كتبهم ، وعبر عن ذلك أبو حيان بقوله : « ويجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه بخمسة شروط عند أصحابنا .. الخ » (١٠٣) أهـ .

وإليك ما ذكره ابن عصفور من شروط فى هذه المســـألة التى عد ما جاء منها فى الشعر ضرورة .

يقول : « ومنه — أى من باب التقديم — تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وأحسن ما يكون ذلك فى الواو ، ولا يجوز التقديم فيها إلا بشرط أن لا يؤدى التقــــديم إلى وقوعها صدر الكلام ، لا يقال : وزيد عمرو قائمان ، ولا أن تلى عاملا غير متصرف ، لا يقال : إن وزيدا عمرا قائمان ، وبشرط أن لا يكون المعطوف عليه مخفوضا ، لا يقــــال : مررت وزيد بعمرو . فما جاء من ذلك قوله (١٠٤) :

---

(١٠٢) الكتاب ٣١/٢ .
(١٠٣) الارتشاف لأبى حيان ٦٦٢/٢ .
(١٠٤) سبق تخريجه .

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ... ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

وقوله (١٠٥) :

لعن الإله وزوجها معها ... هند الهنود طويلة البظر

يريد لعن الإله هند الهنود وزوجها معها.

وقول ذي الرمة (١٠٦) :

كأنا على أولاد أحقب لاحها ... ورمى السفا أنفاسها بسهام

جنوب ذوت عنها التناهي وأنزلت ... بها ذباب السبيب صيام

يريد لاحها جنوب ذوت التناهي ورمى السفا » (١٠٧) أهـ

ويزيد بعض النحويين شرطا آخر على هذه الشروط التى ذكرها ابن عصفور وهو أن يكون الفعل لا يستغنى بفاعل

---

(١٠٥) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه وهو من الكامل وينظر في المقرب لابن عصفور ١/٢٣٤ تحقيق الجبوري وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٠ والمحتسب لابن جنى ١/٢٤١ تحقيق على النجدي ناصف و د / عبد الحليم النجار والهمع ٥/٢٧٦ والدرر ٢/١٩٤

(١٠٦) البيتان من البسيط وهما فى الكتاب لسيبويه ١/٦٦ ط الأميرية والأشموني ٣/١١٨ والمخصص لابن سيده ١٢/٢١٦ تحقيق الشنقيطي ط بولاق واللسان (سهم)

(١٠٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٩٠

واحد نحو : اختصم زيد وعمرو ، فلا يجوز : اختصم وعمرو زيد ، وأجاز ذلك ثعلب (١٠٨) .

ويبين السيوطى أن هذه الشروط السابقة شرط لجواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فى الاختيــــــار عنــد الكوفيين ، وفى الضرورة عند البصريين .

ويقول بعد أن ذكر هذه الشروط : « فإن فقد شرط من هذه الشروط لم يجز فى الاختيار عند الكوفيين ولا فى الضرورة عند البصريين ، فلا يقال وعمرو زيد قائمان ، ولا إن وعمرا زيدا قائمان ، ولا مررت وعمرو بزيد ، ولا اختصم وعمرو زيد ، وخالف ثعلب فى الأخير فلم يشترطه ، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد » (١٠٩) أ هـ .

وزاد الرضى على هذه الشروط أيضا شرطا آخر وجعله خاصا بتقديم المعطوف على المعطوف عليه اضطرارا فقال بعد أن ذكر الشروط السابقة وجعلها عامة فيما كان معطـــوفا بالواو أو الفاء أو ثم ، أو « أو » ، أولا .

« ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو : ضربت وعمــرا أو

(١٠٨) ينظر الارتشاف ٢/٦٦٢ والهمع ٥/٢٧٦
(١٠٩) الهمع ٥/٢٧٦

فعمرا ، أو ثم عمرا ، أو وعمرا ، أو لا عمرا زيدا بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل ... الخ » (١١٠) .

ثم يقول : « ويشترط أيضا في تقديم المعطوف اضطرارا، أن لا يكون المعطوف عليه مقرونا بإلا ، أو بمعناها ، فـلا تقول : ما جاءني وزيد إلا عمرا ، وإنما جاءني وزيد عمرو ، وذلك لما تقدم في باب الفاعل أن ما بعد إلا في حيز غير حيز ما قبلها ، لتخالفهما نفيا وإثباتا » (١١١) أ هـ .

ويفهم من كلام الرضي هنا أنه يجيز تقـديم المعطوف بالواو أو بالفاء أو ثم أو « أو » أو « لا » في الاضطرار ، وهو بذلك يخالف مذهب البصريين الذين يشترطون أن يكـون العطف بالواو ، ولذا لم يذكر هذا الشرط ضمن الشروط التي ذكرها لجواز تقديم المعطوف اضطرارا ، وزاد هـذا الشرط الأخير كما عرفنا .

ومما يجدر ذكره هنا ويتطلبه المقام - حيث إن الموضوع يتناول التقديم من الوجهة النحوية والبـلاغية - أن السكاكي وهو أحد أئمة البلاغة نظر إلى البيت الأول من هذه الأبيات التي استدل بها الكوفيـون على رأيهم نظرة بلاغية ، وهو قول الشاعر : (١١٢) .

---

(١١٠) شرح الكافية للرضي ١/٣٢٦ ط دار الكتب العلمية بيروت
(١١١) شرح الكافية للرضي ١/٣٢٦
(١١٢) سبق تخريجه .

عليك ورحمة الله السلام

فرأى أنه لا يسوغه إلا نية التقديم والتـــأخير ، وعلل ذلك بلزوم كونه عديم النظير • يقول وهو يتحدث عن الفصل والوصل : « إعلم أن تمييز موضع العطف عن غير موضعه فى الجمل كنحو أن تذكر معطوفا بعضها على بعض تارة ، ومتروكا العطف بينها تارة أخرى هو الأصل فى هذا الفن ، وهو نوعان :

نوع يقرب تعاطيه ، ونوع يبعد ذلك فيه ، فالقريب هو أن تقصد العطف بينها بغير الواو أو بالواو بينهما ، لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الإعراب ، والبعيــد هو أن تقصد العطف بينهما بالواو ، وليس للمعطوف عليها محل إعرابى •

والسبب فى أن قرب القريب ، وبعد البعيد هو أن العطف فى باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة :

أحدها : الموضع الصالح له من حيث الوضع وثانيها : فائدته ، وثالثها : وجه كونه مقبولا لا مردودا •

ثم قال : وكذلك إذا أتقنت أن الإعراب صنفان لا غير : صنف ليس بتبع ، وصنف تبع ، وأتقنت أن الصنف الثانى منحصر فى تلك الأنواع الخمسة : [illegible]

البدل والوصف والبيان والتأكيد ، واتباع الثانى الأول فى الإعراب بتوسـط حرف ، ثم رجعت فتحققت أن الواو يستدعى معناه أن لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه ، لامتناع أن يقال : جاء زيد وزيد ، وأن يكون زيد الثـانى هو زيد الأول ، حصل لك أن الصنف الأول ليس موضعا للعطف بأى حرف كان من حروف العطف ، لفوات شرط العطف فيه وهو تقدم المتبوع ٠ ولم يذهب عليك أن نحو : جاء وزيد ، وعرفت فعمرا وأتانى خالد وراكبـا ، وما جـرى هذا المجرى غير صحيح ، وأن نحو قوله :

عليك ورحمة الله السـلام

يلزم أن يكون عديم النظير ، وأن لا يسوغه إلا نيـة التقديم والتأخير » أ هـ

ولعله بهذا يتفق مع البصريين لأنه يفهم من كلامه أن التقديم هنا للضرورة ولا يسوغ البيت إلا أن يكون التقديم فيه على نية التأخير لفوات شرط العطف فيه كما قال وهـو تقـدم المتبـوع (١١٣) ٠

ونشير هنا إلى أن تقديم المعطوف على المعطوف عليـه قد وقع مع مصاحبة الحرف العاطف للمعطوف ، بمعنى أنه

---

(١١٣) مفتاح العلوم للسكاكى ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ شرح الأسـتاذ عبد النعيم زرزور ط دار الكتب العلمية — بيروت بتصرف يسير ٠

تقدم معه ، ولنا هنا أن نتساءل : هل يجوز تقديم الحرف العاطف وحده على المعطوف ؟ وهل هناك من تكلم عن ذلك ؟

وللإجابة عن هذه النقطة نقول : إذا كان حرف العطف قد تقدم مع المعطوف وجعل النحويون غير الكوفيين ذلك من باب الضرورة ، ووضعوا لذلك كما رأينا شروطا معينة ، فمنع تقديم حرف العطف وحده على المعطوف عليه من باب أولى .

ولعل بعضهم يقول : إن هذه مسألة واضحة تفهم من كلام النحويين فيما سبق عرضه ، لأنهم إذا لم يجيزوا تقديم الواو مع المعطوف على المعطوف عليه فمن باب أولى يمنعون تقديمها وحدها كما سبق وبينت .

لكنى رأيت أحد الباحثين المحدثين يعترض على بعض العلماء ، ويبين أن فى كلامه خلطا بين المسألتين ، أعنى مسألة تقديم المعطوف مع الواو على المعطوف عليه ، ومسألة تقديم الواو وحدها على المعطوف عليه ، فقال بعد أن تكلم عن تقديم المعطوف على المعطوف عليه على أساس أنه ضرورة :

« وإلى هذا الحد والأمر مألوف ، والدرس مستساغ ومقبول ، من جانب الذين توفروا على الكتابة فى الضرورة ... غير أن الشىء اللافت (١١٤) للنظر هو أن نلحظ على واحد

(١١٤) عبارة الباحث « اللفت » .

من أولئك الأئمة خلطا بين المسمى والمضمون ، أو قل انقطاع صلة بين العنوان والموضوع ، ولندع التصور ونتكلم فى الواقع .

تكاد كتب الضرائر تتفق على تسمية هـــذا الموضوع بتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويتشاطرون الشواهـد على اختلاف فى القلة والكثرة . إلا أن القزاز فى كتابه . ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، واكب العلماء فى عرضه التى نعدها قاسما مشتركا فى أدلة هذا الباب ، وعقب عليه بعبارة توشك أن تكون تضمينا لما قدمناه للعلماء ، وليس فى هـــذا أدنى بأس ، لكن البأس فى صياغة عنوان الفصل ، فلقـــد وسمه بالعنوان التالى : « وما يجوز له تقديم واو العطف على المعطوف كما قال الشاعر : ... لأنه ليس فى تقديم واو العطف على المعطوف ضرورة ، بل إن ذلك هو القيـــاس المألوف .

ويبدو لى أن فى الأمر سهوا من المصنف ، أو خطأ من الناسخ ، إذ الشواهد التى سيقت لهذا الموضع تنبىء عن غير ذلك ، وتكشف عن إرادة (تقديم المعطوف على المعطوف عليه فى الضرورة) .

وما لى لا أستأذن فى إيراد طرف من ذلك .

أنشد القزاز فى هذا الموضع (تقديم واو العطف على المعطوف قول الشاعر (١١٥)

جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى

ثم قال : وإنما يجوز هذا عند أكثرهم فى المنصوب ، ولا يجوز فى المجرور عند جميعهم ، لا يجوز أن تقول : مررت وعمرو بزيد ، لأن الفعل لا يدل عليه ... إلخ » (١١٦).

ثم علق الباحث على ما أورده من كلام القزاز السابق فقال :

وبعد : أفهذا الذى عرضناه فى هذا المدار يتلاقى مع العنوان من قريب أو بعيد ، لهذا تجدر الإشارة والتنبيه على أن المراد بهذا التعبير هو تقديم العطف والمعطوف على المعطوف عليه » (١١٧) أ هـ .

ونقول : ليس فى الأمر سهو من المصنف ولا خطأ من الناسخ كما ذهب الأستاذ الباحث لأن هذا التعبير جار على

(١١٥) سبق تخريجه وروايته هناك « ثلاث خصال » بدلا من « خصالا ثلاثا » ويروى أيضا : « خصالا ثلاثا » كما فى شفاء العليل للسلسيلى ٣/٧٩٦

(١١٦) الضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ص ٣٩٣ – ٣٩٤ د/ عبد العال شاهين وينظر ما يجوز للشاعر فى الضرورة لأبى جعفر القزاز ص ٢١٧ – ٢١٨ تحقيق المنجى الكعبى نشر الدار التونسية ١٩٧١ م

(١١٧) الضرائر اللغوية ص ٣٩٤

السنة كثير من النحويين ، وبالطبع لا يقصدون به إلا تقديم المعطوف وحرف العطف على المعطوف عليه ، فهذا هو أبو على الفارسي يستخدم نفس التعبير وهو يتكلم عن حكم تقديم المعطوف على المعطوف عليه فيقول :

« الواو في العطف للاجتماع ، ولا يجوز تقديمها قبل المنسوق عليه ، لأنك إذا قلت : « قام وزيد عمرو » فقدمت زيدا والفعل إنما سبيله أن يعمل في أول اسم يخلص إليه ؛ و « زيد » قد حلت بينه وبين الفعل بالواو ، وإنما أدخلته في فعل عمرو ، وكان التقدير أن العامل يأتي بعد الواو ، فإذا أنت فعلت هذا ، نقضت ما كنت رتبته » (١١٨) أ هـ .

---

(١١٨) المسائل المنثورة لأبي على الفارسي ص ٤٠ تحقيق مصطفى الحدري ط مجمع اللغة العربية بدمشق

تقـــديم التوكيد على المؤكد
والبـــدل على المبـــدل منه

لم أر — فيما وقعت يدى عليه من مراجع — من النحاة من تكلم عن تقديم التوكيد على المؤكد والبدل على المبدل منه إلا ابن السراج فى كتابه أصول النحـــو ، وابن جنى فى الخصائص ، وكمال الدين ابن الانبارى فى مسائل الخلاف ، وابن أبى الربيع فى كتابه البسيط والحيدرة اليمنى فى كشف المشكل فى النحو .

ولو تحرينا الدقة نجد أن الأربعة الأول ، قد تكلموا عن تقديم البدل فقط ولم يتكلموا عن تقديم التوكيـــــد ، لكن الحيدرة اليمنى تكلم عنهما معا .

ولا يعترض على ما قررته بما ذكره بعض النحـــــاة كالسيوطى من حكم تقديم المصدر المؤكد على الجملة المؤكدة نحو قولهم : له على دينار اعترافا ، وهو ابنى حقا ، فهذا موضع آخر غير ما نحن بصدده (١١٩) .

ولعل عزوف النحويين عن تناول هاتين المسألتين راجع

(١١٩) ينظر الهمع ٣/١٢٤ تحقيق عبد العال سالم مكرم

إلى اعتقادهم أنها من الأشياء الظاهرة ، حيث إن كلا منهما تابع لما قبله ، والتابع لا يتقدم على المتبوع كما عرفنا .

وللحق والإنصاف فإن ما ذكره الحيدرة اليمنى كان فيه شيء من التفصيل والتوضيح عما ذكره الآخرون ، وسوف يتضح لنا ذلك من خلال ما نذكره من أقوال كل منهم ، ولذلك سأقدم ما ذكره الحيدرة اليمنى أولا .

يقول وهو يتحدث عن أحكام التوكيد « وأما أحكام التوكيد فكثير ، ينقسم ثلاثة أقسام : واجب وجائز وممتنع ، فالواجب : أن التأكيد يتبع المؤكد فى تسعة أشياء ، فى رفعه ونصبه وجره غالبا . وتوحيده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه وتعريفه .

ثم قال : وأما الجائز فاتباع بعض التوكيد بعضا بغير حرف عطف » (١٢٠) أ هـ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن القسم الثالث وهو الممتنع ، وهو ما يهمنا هنا فقال :

« وأما الممتنع فتقديم التوكيد على المؤكد ، لأن معناه البيان ، فلا يتقدم المبين وإقامته مقامه ، لأنه تخصيص له ،

---

(١٢٠) كشف المشكل فى النحو للحيدرة اليمنى ١٢/٢ تحقيق العواس .

فلو اطرح المخصص ، لم يكن للتخصيص معنى يفهم (١٢١)أهـ

وبعد ذلك تكلم الحيدرة اليمني عن البدل فبين أن له أحكاما نذكر منها ما يهمنا فى هذا المقام وهو الممتنع .

يقول : وأما الممتنع فتقديم البدل على المبدل ، وبدل المرفوع من غير المرفوع والمنصوب من غير المنصوب والمجرور من غير المجرور ، سوى المســــتثنى من ذلك فى الأحكام الواجبة والجائزة .. الخ (١٢٢) أ هـ .

هذا ماذكره الحيدرة اليمنى فى هاتين المسألتين اما ابن السراج وابن جنى فكما قلت لم يتحدثا إلا عن البدل فقط وكان حديثهما عنه مقتضبا للغاية .

ولعل ما عللت به لسبب عزوف النحاة عن الحديث فى هاتين المسألتين هو الذى دفع هذين العالمين إلى هــــذا الاقتضاب ، وبعرض ما قاله كل منهما يتضح لنا ذلك .

يقول ابن السراج : وأما البدل فلا يقدم على المبدل منه ، وكذلك ما اتصل به لا يتقدم على الإسم المبدل منه (١٢٣) أ هـ

(١٢١) كشف المشكل فى النحو ٢/١٣
(١٢٢) كشف المشكل فى النحو ٢/٢٠
(١٢٣) الاصول فى النحو لابن السراج ٢/٢٣٤

ويقول ابن جنى وهو يتحدث عن امتناع تقديم المستثنى على الفعل الناصب له قياسا على البدل ٠

« ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له ـ لو قلت إلا زيدا قام القوم لم يجز ، لمضارعة الاستثناء البدل ، ألا تراك تقول : ما قام أحد إلا زيدا وإلا زيد والمعنى واحد ، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه ٠

فإن قلت : فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه ، والبدل لا يصح تقديمه على المبدل منه ؟

قيل : لما تجاذب المستثنى شبهان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه بدلا خليت له منزلة وسيطة ، فقدم على المستثنى منه ، وأخر البتة عن الفعل الناصبة » (١٢٤) أ هـ

ومما يذكر هنا أن ابن جنى عقد فصلا خاصا بالتقديم والتأخير فى كتابه الخصائص ، تناول فيه الحديث عن تقديم الصفة على الموصوف والبدل على المبدل منه والمعطوف على المعطوف عليه ، وغير ذلك ، إلا أننا نجد أنه أسهب فى الحديث عن بعضها ، كتقديم المعطوف ـ كما رأينا فيما سبق ـ واقتضب حديثه عن بعضها الآخر وذكره عرضا ، ومن ذلك

---

(١٢٤) الخصائص لابن جنى ٢/٣٨٢

البدل فقد تكلم عنه مجملا وهو يذكر الأشياء التي لا يجوز تقديمها (١٢٥) .

وما فعله ابن جني فعله ابن الأنباري في الإنصاف حيث تكلم عن تقديم البدل على المبدل منه أثناء حديثه عن ناصب الاسم المشغول عنه ، وإبطاله لرأي الكوفيين في هذه المسألة ، حيث يرون أن الإسم المشغول في نحو : « زيدا ضربته » منصوب بالفعل الواقع على الهاء .

يقول ابن الأنباري : « وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، لأن المكنى هو الأول في المعنى ، فينبغي أن يكون منصوبا به ، كقولهم : « أكرمت أباك زيدا » قلنا هذا فاسد ، وذلك لأن انتصاب « زيد » في قولهم : « أكرمت أباك زيدا » على البدل، وجاز أن يكون بدلا ، لأنه تأخر عن المبدل منه ، إذ لا يجوز أن يكون البدلا إلا متأخرا عن المبدل منه ، وأما ههنا فقد تقدم « زيد » على الهاء ، فلا يجوز أن يكون بدلا منها ، لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه (١٢٦) ا هـ

وكذا فعل ابن أبي الربيع أيضا فقد تكلم عن تقديم البدل على المبدل منه عرضا وهو يتكلم في باب « رب » عن تعدى فعل الظاهر إلى المضمر ، أو فعل المضمر إلى مضمره ،

---

(١٢٥) الخصائص ٢/٣٨٥

(١٢٦) الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ١/٨٢ - ٨٣

حيث بين أن زيدا فى قولهم : « زيدا ضربته » يمتنع أن يكون منصوبا بضرب الظاهر فى العبارة ، لأنه أى الفعل ، قـــد تعدى إلى المضمر ، ولا يمكن أن يكون المضمر بدلا من الظاهر، لاتصاله بالفعل ، ولا يجوز أن يكون الظاهر بدلا من المضمر لتقدمه ، ثم علل ذلك بقوله : « ولا يتقدم البدل على المبـــدل منه » (١٢٧) أهـ

(١٢٧) البسيط لابن أبى الربيع ٢/٨٦٢

تقديم المضاف إليه أو ما اتصل به على المضاف

يرى النحاة أن المضاف إليه وما اتصل به لا يجوز تقديمهما على المضاف لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف .

ويحكمون على ما ورد من ذلك في الشعر أو في غيره بأنه من الضرورة أو الشاذ الذي لا يقاس عليه .

وسوف نستعرض آراء بعض النحاة في حكم تقديم المضاف على المضاف إليه أولا ثم نعقب ذلك بذكر آرائهم في تقديم ما اتصل بالمضاف على المضاف إليه .

فها هو ذا ابن السراج يمنع تقديم المضاف إليه على المضاف فيقول :

« لا يجوز أن تقدم (١٢٨) على المضاف ، ولا ما اتصل به ، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به ، فتفصل بين المضاف والمضاف إليه ، إذا قلت : هذا يوم تضرب زيدا ، لم يجز أن تقول : هذا زيدا يوم تضرب ، ولا هذا يوم زيدا

---

(١٢٨) يعنى المضاف إليه .

تضرب » وكذلك ، هذا يومُ ضَربك زيداً ، لا يجوز أن تقـــدم « زيداً » على يوم ، ولا على « ضربك » (١٢٩) أ هـ .

كما نرى ابن جني يذكر في أكثر من موضع في كتابه الخصائص أنه لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ويجعل ما ورد من ذلك في الشعر أو في غيره قبيحاً وفاسداً فساداً بيناً .

يقول : « ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا شيء مما اتصل به (١٣٠) أ هـ

ويقول : « لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف ، لما لم يجز تقديم المضاف إليه عليه » (١٣١) أ هـ

ويقول معلقاً على بيت من الشعر : « فأما قوله (١٣٢) :

فليست خراسان التي كان خالد
بها أسد إذ كان سيفاً أميرها

ففي هذا التنزيل أشياء :

---

(١٢٩) الأصول لابن السراج ٢/٢٣٥
(١٣٠) الخصائص ٢/٢٨٧
(١٣١) الخصائص ٢/٢٩١
(١٣٢) البيت من الطويل ولم يعلم قائله وهو في الخصائص٢/٣٩٧

منها : الفصل بين اسم كان الأولى ، وهو « خالد » ، وبين خبرها الذي هو « سيفا » بقوله : « بها أسدا إذ كان » فهذا واحد .

وثان : أنه قدم بعض ما « إذ » مضافة إليه ، وهو « أسد » عليها .

وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح والفساد ما لا خفاء به ولا ارتياب » (١٣٣) أ هـ .

ويرى ابن عصفور أن تقديم المضاف إليه على المضاف أشد من الفصل بينهما وبخاصة إذا كان الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، ويستشهد على ذلك ببيت من الشعر .

يقول في معرض حديثه عن الفصل بين المضاف إليه والمضاف :

« وقد فعلوا أيضا ما هو أشد من هذا كله ، وتحموا مع ذلك المضاف إليه على المضاف : أنشد أبو عبيدة (١٣٤) :

تذرق آلاف الحجيج على منى
وصدعهم مس النوى عنه أربع

---

(١٣٣) الخصائص ٢/٢٩٧
(١٣٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٤٠

يريد : وصدعهم النوى عند مس أربع ليال ، ففصل بين « عند » وما أضيف إليه وهو « مس » بـ « النوى » وليس بظرف ، وقدم مع ذلك « مس » عليها » (★) أ هـ .

ويذكر السيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر أشـــياء لا يجوز تقديمها على ما قبلها ، لأنها كالجزء من متعلقه ويعد منها المضاف إليه . يقول :

المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف ، فلا يتقـــدم عليه » (١٣٥) أ هـ .

هذا عن حكم تقديم المضاف إليه على المضاف .

أما عن تقديم ما اتصل بالمضاف إليه ، فهذا يشتـــمل أمرين :

الأمر الأول يتمثل فى تقديم ما اتصل بالمضاف إليـــه على المضاف نفسه .

والأمر الثانى يتمثل فى تقديمه على المضاف إليه فقط .

(★) البيت لكثير عزة وهو فى الموشح للمرزبانى ص ٢٣٢ برواية : « وفرقهم صرف النوى مس أربع » فى الشطر الثانى .

(١٣٥) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٢٧٨.

والأمر الثانى هو الذى عبر عنه النحاة ، بالفصل بين المضاف إليه والمضاف .

وسوف أتكلم عن الأمرين هنا بالتفصيل .

فبالنسبة للأمر الأول ، فقد رأينا فيما سبق أن النحاة قد منعوا تقديم المضاف إليه أو ما اتصل به على المضاف ، لأن المضاف إليه كما ذكروا كالشىء الواحد ، وأن المضاف إليه كالجزء من المضاف

لكن ابن مالك والكسائى لهما رأى خاص فى هذه المسألة انفردا به عن بقية النحاة فقد أجاز ابن مالك تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان المضاف لفظ « غير » مرادا به نفى . فهو يتفق مع النحاة فى منعهم تقديم ما اتصل بالمضاف إليه على المضاف إذا كان المضاف ليس لفظ «غير» ويختلف معهم إذا كان المضاف لفظ « غير » .

ولتأكيد ما ذهب إليه ابن مالك نعرض ما قاله فى هذه المسألة :

يقول ابن مالك : « لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلا على « غير » مرادا به نفى خلافا للكسائى » (١٣٦) أ.هـ

(١٣٦) شفاء العليل فى ايضاح التسهيل ٢/٧٠٦

وإذا كان ابن مالك قد خالف النحاة فى هذه النقطة فقط ، فإن الكسائى قد وسع دائرة الخلاف فاجاز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف فى نحو : « أنت أخانا أول ضارب » والأصل : أنت أول ضارب أخانا .

وقد علق السلسيلى على رأى ابن مالك وعلى رأى الكسائى فأيد رأى ابن مالك ومنع رأى الكسائى ، وعلل لرأى ابن مالك بأن « غير » مثل « لا ولم ولن » فكما جاز فى المنفى بهذه الأدوات أن يتقدم عليه معموله ، جاز فى « غير » إذا أريد بها النفى ، ثم أتى بشواهد تؤيد رأى ابن مالك .

يقول السلسيلى : « فلا يجوز أن يقال فى « أنت أول قاصد خيرا » : أنت خيرا أول قاصد .

وإنه أبيح ذلك فى « غير » مرادا به نفى ، لأن المنفى بلا ولم ولن ، يتقدم عليها معمولها ، فجاز ذلك فى « غير » ومثال شاهد على ذلك قول الشاعر (١٢٧) :

فتى هو حقا غير ملغ توله   ولا تتخذ يوما سواه خليلا

ومثله :

---

(١٢٧) البيت لم يعلم قائله وهو من بحر الطويل وينظر فى شفاء العليل للسلسيلى ٢/٧٠٦ والهمع ٤/٢٧٨ تحقيق عبد العال سالم مكرم والهمع ٢/٤٩ ط بيروت والدرر ٢/٨٥ والمغنى بحاشية الأمير ٢/١٨٩

إن امرءا خصني يوما مودته
على التنائي لعندي غير مكفور (١٣٨)

والأصل : غير ملغ حقا ، وغير مكفور عندي ، وحكى ثعلب عن الكسائي أنه يقال :

« أنت أخانا أول ضاربٍ » (١٣٩) ، بمعنى « أنت أول ضارب أخانا » فإن لم يرد بـ « غير » نفي امتنع التقديم ، فلا يجوز في أكرم القوم غير شاتم زيدا ، تقديم « زيد » على « غير » (١٤٠) أ هـ .

ويرى ابن عقيل أن الصحيح في هذه المسألة المنع ، وأن البيت ونحوه من الشذوذ ، وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره ، ويبين أن ابن مالك نظر إلى المعنى ، وإلى ظاهر ما ورد (١٤١) .

وقد صحح أبو حيان المنع في هذه المسألة وجعله مذهب

---

(١٣٨) البيت من البسيط وهو لأبي زبيد الطائي وينظر في الكتاب ٢/١٣٤ تحقيق هارون والكتاب ١/٢٨١ ط الأميرية والأعلم ١/٢٨١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٣٢ والانصاف ١/٤٠٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦ والمغني بحاشية الأمير ٢/١٨٩ وشرح شواهده للسيوطي ٣٢٢ وشفاء العليل ٢/٧٠٦ والهمع ٤/٢٧٨ والـــدرر ١/١١٦ ، ٢/٥٩ والاشموني ٢/٨٠ .

(١٣٩) ينظر مجالس ثعلب ٨/١٤١ .

(١٤٠) شفاء العليل للسلسيلي ٢/٧٠٦ .

(١٤١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/٣٣٧ .

ابن السراج ، فقد ذكر أن في تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان المضاف لفظ « غير » مرادا به نفي ثلاثة مذاهب وهي الجواز والمنع والتفصيل بين أن يكون المعمول ظرفا أو مجرورا أو غيرهما .

يقول : معمول المضاف إليه من تمامه ، فلا يتقدم على المضاف ، كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فإذا قلت : جاءني أخو ضارب زيدا ، لم يجز : جاءني زيدا أخو ضارب ، فإن كان المضاف (غير) مرادا به نفي ، فثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على « غير » مطلقا ، فتقول في : جاءني زيد غير ضارب عمرا ، جاءني زيد عمرا غير ضارب ، وهو مذهب السيرافي .

الثاني : المنع مطلقا وهو الصحيح وهو مذهب ابن السراج .

الثالث : التفصيل بين أن يكون المعمول ظرفا أو مجرورا فيجوز ، أو غيرهما فيمنع ، فإن لم يرد به نفي نحو : أكرم القوم غير شاتم زيدا ، لم يجز التقديم باتفاق ومعناه : إلا شاتما زيدا » (١٤٢) أ.هـ

(١٤٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٥٠٩ تحقيق د / مصطفى النماس ط المدني ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٧ م وينظر حاشية الصبان بشرح الأشموني ٢/٢٨٠

ويلحظ أن ما خرج به ابن عقيل البيتين السابقين هو ما قاله أصحاب المذهب الثالث فيما ذكره أبو حيان .

وهكذا يتبين لنا أن شراح التسهيل وغيرهم ممن علقوا على رأى ابن مالك قاسوا « غير » المراد بها النفى فى جواز تقديم معمول المضاف إليه عليها على « لا » و « لم » و « لن » على اعتبار أن معنى : زيد غير ضارب : زيد لا يضرب ، ولذلك علق الصبان فى حاشيته على كون « غير » أريد بها النفى بقوله : « بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها » (١٤٣) أ هـ .

وعلى ذلك فقولنا : « أنا زيدا غير ضارب » جائز على رأى ابن مالك ، لأن غير أريد بها النفى ، أما قولهم : قاموا زيدا غير ضارب » فغير جائز لعدم قصد النفى بغير (١٤٤)

وقد تبين لنا ذلك من خلال ما أوردناه من نصوص فى هذه المسألة حيث ذكر الجميع أن « غير » إذا لم يرد بها نفى امتنع التقديم باتفاق .

هذا ما يتعلق بالأمر الأول من هذه المسألة وهو تقديم ما اتصل بالمضاف إليه على المضاف .

أما بالنسبة للأمر الثانى وهو تقديم ما اتصل بالمضاف

---

(١٤٣) حاشية الصبان بشرح الاشمونى ٢/ ٢٨٠
(١٤٤) ينظر شرح الاشمونى بحاشية الصبان ٢/ ٢٨٠

إليه عليه ، فهذا ما عبر عنه النحاة بالفصل بين المضاف إليه والمضاف . وأقول ذلك لأن النحاة حينما مثلوا لهذه المسألة جاءوا بأمثلة فصل فيها بين المضاف إليه والمضاف بمعمول المضاف إليه أو بما اتصل به ومعنى ذلك أنهم يقدمون ما اتصل بالمضاف إليه عليه .

ولعل ما ذكره سيبويه — وهو إمام النحاة — فى كتابه يؤكد لنا ذلك . فقد أورد أمثلة الفصل بين المضاف إليه والمضاف ، كان الفصل فيها كما سنرى ، بتقديم معمول المضاف إليه أو ما اتصل به عليه ، ويجب أن نعرف أن سيبويه لا يجيز ذلك إلا فى الشعر .

يقول فى باب « ما جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى » .

« ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار ، إلا فى شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار (١٤٥) والمجرور » (١٤٦)

ثم يقول : « ومما جاء فى الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

---

(١٤٥) يقصد بالجار والمجرور هنا : المضاف والمضاف اليه وهذا من مصطلحات سيبويه فى الكتاب .
(١٤٦) الكتاب ١٧٦/١ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون

لما رأت ساتيد ما استعبرت
لله در اليوم من لامها (١٤٧)

وقال أبو حية النميرى :

كما خط الكتاب بكف يوما
يهودى يقارب أو يزيل (١٤٨)

ومما جاء مفصولا بينه وبين المجرور قول الأعشى :

ولا نقاتل بالعصى ولا نرامى بالحجارة (١٤٩)
إلا علالة أو بداهة قارح نهد الجزارة

---

(١٤٧) البيت من بحر السريع وهو في ديوانه ص ٦٢ والخزانة ٢٤٧/٢ وفرحة الاديب ص ٧٦ ومجالس ثعلب ١٢٥/١ والافصاح للفارقى ص ١١٦ ، ١٥٦ والانصاف ٤٣٢/٢ والبسيط ٨٨٩/٢ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ص ٢٦٧/١ وقد فصل فيه بين المضاف وهو « در » والمضاف اليه وهو « من » بالظرف وهو « اليوم »

(١٤٨) البيت من بحر البسيط وهو في الأمالي الشجرية ٢٥٠/٢ والعينى ٤٧٠/٣ والانصاف ٢٥١ والكتاب ٩١/١ ط الاميرية والمقتضب ٢٣٧/١ ، ٣٧٧/٤ والهمع ٦٦/٢ والاشمونى ٢٧٨/٢

وقد فصل فيه بين المضاف وهو « كف » والمضاف اليه وهو « يهودى » بالظرف وهو « يوما »

(١٤٩) البيتان من مجزوء الكامل وهما في العينى ٤٥٣/٣ والمقتضب ٢٢٨/٤ الثانى فقط وابن يعيش ٢٢/٣ والكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ الأميرية والخصائص ٤٠٧/٢ والخزانة ٨٣/١ ، ٢٤٦/٢ ، ١٣/٣ وديوان الأعشى ص ١١٥ – ١١٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٢١٩

والشاهد في البيت الثانى حيث فصل بين « بداهة » وهو المضاف و « نهد » وهو المضاف اليه بقوله : « قارح » وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، وهذا اشد قبحا من الفصل بهما .

وقال ذو الرمة (١٥٠) :

كأن أصوات من إيغالهن بنـــا
أواخر الميس أصوات الفراريج

وقالت درنا بنت عبعبه من بنى قيس بن ثعلبة (١٥١) :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له
إذا خاف يوما نبوة فدعاهمـــا

وقال الفرزدق (١٥٢) :

يا من رأى عارضـــا أسر بـه
بين ذراعى وجبهة الأسد » (١٥٣) أ هـ

---

(١٥٠) البيت من البسيط وهو فى الخزانة ١١٩/٢ والكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ الأميرية ، وأسرار البلاغة ص ١٠٢ والخصائص ٣٠٤/٢ وابن يعيش ٧٧/٣ والحماسة بشرح المرزوقى ص ٢٠٨٣ والانصاف ٤٣٣/٢ وقد فصل بين المضاف وهو « أصوات » والمضاف اليه وهو « أوخر » بقوله : « من ايغالهن » وهو جار ومجرور .

(١٥١) ذكر لاستاذ هارون أن الأصوب نسبة هذا البيت الى عمرة الخثعمية والبيت من الطويل وينظر فى العينى ٤٧٢/٣ والحماسة بشرح المرزوقى ص ١٠٨٣ وابن يعيش ٢١/٣ والانصاف ٤٣٤/٢ وائتلاف النصرة ص ٥٣ والهمع ١٢٦٣/٤ والدرر ٦٦/٢ واللسان (أبى) والتخمير شرح المفصل للخوارزمى ٥٠/٢ تحقيق د/العثيمين

(١٥٢) البيت من المنسرح وهو فى العينى ٤٥١/٣ والخزانة ٣٦٩/١ والمقتضب للمبرد ٢٢٩/٤ وابن يعيش ٢٠/٣ والبسيط لابن أبى الربيع ٨٩٠/٢ والتصريح ١٧٦/١ واعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٦٨١/٢ تحقيق ابراهيم الابيارى وقد فصل بين المضاف وهو « ذراعى » والمضاف اليه وهو « الاسد » بما اتصل بالمضاف اليه وهو لفظ « جبهته »

(١٥٣) الكتاب ١٧٨/١ - ١٨٠ هارون .

ولم يقتصر كلام سيبويه عن الفصل بين المضاف إليه والمضاف على ما ذكرنا ، بل تحدث عنه عند كلامه عن « كم » حيث أجاز جر تمييزها بإضافتها إليه مع الفصل بينهما ، ولكنه كما سبق جعل ذلك خاصا بالشعر (١٥٤)

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المبرد قد عارض سيبويه فى بيت الفرزدق السابق ، ونفى أن يكون ذلك من الفصل بين المضاف إليه والمضاف ، ولكن جعله من باب العطف

يقول معلقا على هذا البيت : « أراد بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد » (١٥٥) أ هـ

وقد اختار الزمخشرى رأى المبرد هنا (١٥٦)

والحقيقة أن ابن يعيش وابن عصفور دافعا عن سيبويه وخرجا البيت بما يجعل رأى سيبويه فيه صحيحا

يقول ابن يعيش : « وأما قول الفرزدق (١٥٧) :

---

(١٥٤) ينظر الكتاب ٢/١٦٦ — ١٦٧ هارون
(١٥٥) المقتضب ٤/٢٢٩ وينظر ابن يعيش ٣/٢١
(١٥٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١ — ٢٢ والتخمير شرح المفصل للخوارزمى ٢/٥٠ تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الاسلامى ببيروت .
(١٥٧) سبق تخريجه .

يامن رأى عارضا أرقت له ... بين ذراعى وجبهة الأسد

أنشده سيبويه على أنه فصل بين المضاف والمضـــاف إليه ، وأن المعنى : بين ذراعى الأسد ، والجبهة مقحمة على نية التأخير ، وقد رد عليه محمد بن يزيد وقال : لو كان كما ظن لقال : وجبهته ، لكنه من باب العطف والتقـــدير بين ذراعى الأسد وجبهته ، ومثله فى حذف المضـــاف إليه من الأول لدلالة الثانى عليه قوله (١٥٨) :

يا تيم تيم عـدى

والمراد : يا تيم عدى تيم عدى ، فهو من قبيل : مررت بخير وأفضل من ثم ، والمراد بخير من ثم وأفضل ، وقد اختار صاحب هذا الكتاب هذا الوجه ، وهذا لا يقدح فيمـــا ذهب إليه سيبويه ، لأنه يجوز أن يكون المراد ما ذكره ويكون الفصل صحيحاً بالجبهة ، ويجـــوز أن يكـــون كما ذكره أبو العباس ، ولا يخرج عن الفصل ، وإن كان المضاف إليـــه مقدرا ، لأن المضاف إليه لما حذف من اللفظ ولى المضـــاف شيئا غير المضاف إليه ، وهذه صورة الفصل بين المضـــاف والمضاف إليه ، ألا ترى أنه استقبح علمت أن يقوم زيد ، وإن كانت الهاء مقدرة ، لأنهما لما لم يخرج إلى اللفظ ولى الحرف

---

(١٥٨) جزء من صدر بيت لجرير والبيت بتمامه :

يا تيم تيم عدى لا أبالكم ... لا يلقينكم فى سوأة عمر

* وينظر فى الكتـــــاب ٢٦/١ ، ٣١٤ ط الاميرية والمقتضب ٢٢٩/٤ والخزانة ٣٥٩/١ والعينى ٢٤٠/٤ وابن يعيش ٢١/٣

الفعل ، فقبح عندهم حتى تعوضوا السين أو سوف ، أو قد ، فكما أن هذا المحذوف لما لم يخرج إلى اللفظ لم يعتد به ، كذلك المضاف إليه إذا حذف لم يقع به اعتداد ، فحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأما قوله : كان يلزم أن يقول : وجبهته فتقول : وعلى ما ذهب إليه أبو العباس يلزمه أن يقول وجبهته أيضا فعذره عن ذلك عذر سيبويه » (١٥٩) أ هـ

وأرى أن ابن يعيش كان موفقا فى رده على المبرد ، لأنه بين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه حاصل على كلا التخريجين للبيت ، وأيد ما ذكر بالدليل ، ثم إننا نعرف أن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه كما يرى البلاغيون فيأخذ إعرابه ، على الرغم من أن المضاف مقدر كما فى قوله تعالى : « واسأل القرية »(★) والتقدير على رأى بعضهم واسأل أهل القرية ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأخذ حكمه .

فالمضاف على هذا وإن كان مقدرا ، لكنه لم يعتد به بدليل أننا أعطينا المضاف إليه إعراب هذا المضاف المحذوف (١٦٠)

---

(١٥٩) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١ - ٢٢ .

(★) يوسف / ٨٢

(١٦٠) ينظر التلخيص فى علوم البلاغة لجلال الدين القزوينى الخطيب ص ٣٢٦ شرح الاستاذ عبد الرحمن البرقوقى ط دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان والايضاح للخطيب القزوينى ص ٢٩١ تحقيق د / عبدالمنعم خفاجى ط بيروت وقد أرجع الشيخ البرقوقى حذف المضاف هنا الى غرض المتكلم فقال : واعلم أن الحكم بالحذف ههنا انما هو لأمر يرجع الى غرض المتكلم فقال : واعلم أن الحكم بالحذف ههنا انما هو لأمر يرجع الى غرض محذوفا ، لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد أهلها ، فأراد =

وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن يعيش من أن المضاف إليه لما حذف لم يقع به اعتداد فحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

وكما أبطل ابن يعيش اعتراض المبرد على سيبويه في البيت السابق ، أبطله ابن عصفور أيضا واستدل على بطلانه بدليلين :

أولهما : أنه لو كان الأمر كما يقول المبرد للزمه أن يثبت النون في « ذراعي » فيقول : بين ذراعين وجبهة الأسد ، وبما أن الشاعر حذف النون كما نرى ، فإن ذلك يدل على إضافة « ذراعي » إلى « الأسد » ، وهذا يشبه « كل وبعض » لأنهما حينما يحذف المضاف إليهما يثبت فيهما التنوين .

ثانيهما : أنه يلزم المبرد حينئذ أن يقول : رأيته بين ذراعي وجبهتك ، يعني رأيته بين ذراعيك وجبهتك ، لأنه لا مانع يمنع من ذلك على مذهبه ، وهذا لا يجوز ، لأن ضمير الخفض شديد الاتصال بما يخفضه ، فلم يجز الفصل بينهما لذلك ، ولما لم يسمع من كلامهم مثل : بين ذراعي وجبهتك ، دل ذلك على صحة مذهب سيبويه (١٦١) .

أن يقول لصاحبه واعظا ومذكرا أو لنفسه متعظا ومعتبرا سل القمرية عن أهلها ، وقل لها ما صنعوا ، على حد قولهم : سل الأرض من شق أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك ، فإنها إن لم تجبك حوارا أجابتك اعتبارا . » ا هـ

(١٦١) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٥ ـ ١٩٦ .

وإذا كان سيبويه قد جعل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور خاصا بالشعر ، فإن ابن عصفور لم ينكر مجيئه في النثر حتى لو كان الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور ، وإن كان كما نرى لم يجعل ذلك قياسا مطردا ، واستدل ابن عصفور على ما رآه بما سمع من بعض الأعراب « إن الشاة تسمع صوت - قد علم الله - ربها ، فتقبل إليه وتثغو ، وجعل من ذلك قراءة ابن عامر في قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » (١٦٢) ببناء الفعل للمفعول ونصب « أولادهم » وخفض « شركائهم » ولذلك وجدناه يرد على الفراء الذى يخطىء النحويين الذين يأخذون بهذه القراءة .

يقول ابن عصفور : « ومن هذا القبيل (١٦٣) قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركائهم » بنصب « أولادهم » وخفض « شركائهم » ، التقدير : قتل شركائهم أولادهم ، وزعم الفراء : أن هذه القراءة خطأ عند النحويين . وادعى أن الذى دعا ابن عامر إلى ذلك أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في « شركائهم » فقدر لذلك أن الشركاء هم المضلون لهم الداعون إلى قتل أولادهم ، فأضاف القتل إليهم ، كما يضاف المصدر إلى فاعله ، ونصب « أولادهم » لأنهم المفعولون ، ولو أضاف المصدر إلى المفعولين فقال : « قتل أولادهم » للزمه أن يرفع الشركاء ، فيكون مخالفا للمصحف ، فكأن اتباع المصحف أثر عنده .

(١٦٢) الانعام ١٣٧ .
(١٦٣) يعنى الفصل بين المضاف اليه والمضاف بغير ظرف ولا جار ولا مجرور .

وهذا عندى تحامل عليه ، ولا ينكر مجىء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور فى الكلام ، وإن لم ينقس ذلك ، فقد حكى أبو عبيدة عن أبى سعيد وهو أعرابى لقيه أبو الدقيش ، أنه سمعه يقول : « إن الشاة تسمع صوت — قد علم الله — ربها ، فتقبل إليه وتثغو ، يريد : صوت ربها قد علم الله ، فقدم الجملة وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة ابن عامر أسهل من هذا » (١٦٤) أ هـ

ومما يذكر هنا أن رأى ابن عصفور فى هذه المسألة هو رأى الكوفيين ، حيث إنهم هم الذين أجازوا الفصل بين المضاف إليه والمضاف بغير الظرف أو الجار والمجرور واستدلوا على ذلك بما ورد عن العرب فى كلامهم مفصولا بينه وبين المضاف بغير الظرف أو الجار والمجرور سواء كان ذلك فى الشعر أم فى السعة .

وقد نسب ذلك إليهم صاحب الإنصاف وصاحب ائتلاف النصرة ، وأوردا لهم فى ذلك شواهد كثيرة شعرا ونثرا (١٦٥)

ولعل ذلك هو الذى جعل ابن عصفور ينسب القول السابق فى تخطئة النحاة الذين أخطئوا بقراءة ابن عامر إلى الفراء ، وإن كان ذلك غير مسلم له لأن بعض النحاة يرى أن هذا هو كلام الزمخشرى فى الكشاف (١٦٦) .

(١٦٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٨ — ١٩٩
(١٦٥) ينظر الانصاف فى مسائل الخلاف ٢/٤٢٨ وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٥١
(١٦٦) ينظر الكشاف للزمخشرى ١/٥٣٠

وقد تنبه إلى ذلك محقق كتاب « ضرائر الشعر » لابن عصفور (١٦٧) ، فبين أن ما قاله الفراء فى معانى القرآن ، وهو يتناول هذه الآية السابقة غير ما ذكره ابن عصفور هنا ، وأن النص هو نص الزمخشرى (١٦٨)

ونحن معه فى ذلك وإن كنا نرى أنه ليس من الضرورى أن يكون ما ذكره ابن عصفور عن الفراء موجودا فى معـــانى القرآن ، فربما قال بذلك فى كتاب آخر من كتبه التى لم تصل إلينا ، لكن ما جاء فى بعض كتب النحو يؤيد ما ذهب إليه المحقق من أن النص هو نص الزمخشرى .

فقد رد الخوارزمى – وهو من شراح المفصل – هذه القراءة السابقة ، لكنه نسبها إلى عاصم فقال بعد أن رد بيتـــا للطرماح فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بغير الظـرف « وكذلك قراءة عاصم : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم »(١٦٩) أيضا مردود » (١٧٠) أ هـ

كما نسب صاحب التضريح هذا القول أيضـــا إلى الزمخشرى وفنده ، فقال بعد أن ذكر أن الفصل بين المضاف

---

(١٦٧) هو الاستاذ السيد ابراهيم محمد
(١٦٨) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٩
(١٦٩) تنظر قراءة عاصم فى كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٠ وحجة القراءات لابن زغلة ص ٢٧٣ تحقيق سعيد الافغانى وأعراب القرآن للنحاس ٥٨٣/١ والكشف عن وجوه القراءات لمكى ٤٥٣/١ تحقيق محيى الدين رمضان – دمشق ١٩٧٤ م .
(١٧٠) التخمير شرح المفصل ٥٢/٢

إليه والمضاف في الآية الكريمة على قراءة ابن عامر حسنه ثلاثة أمور :

« كون الفاصل فضلة ، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية .

فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف ، وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته » (١٧١) أ هـ

ومما يلزم ذكره هنا أنه قد جاء في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج أن الآية على قراءة ابن عامر فيها تقديم وتأخير لكنه ذكر الآية برفع « شركاؤهم » وجعل تقديم المفعول فيها على المضاف خارجا عن الضرورة واستدل على ذلك بكثرة وروده .

يقول صاحبه : « ومن التقديم والتأخير قراءة ابن عامر « وكذلك زين لكثير تقدم المفعول على المضاف إليه ، قالوا :

---

(١٧١) شرح التصريح للشيخ خالد الازهري ٢/٥٧
(١٧٢) الانتصـــام / ١٣٧

وهذا ضرورة ليس بضرورة ، لأنه قد كثر عنـــدهم ذلك ، وأنشــدوا فيه أبياتا جمة فمن ذلك قوله (١٧٣) :

كأن أصوات من إيغــالهن بنا
أواخر الميس أصوات الفراريج

أى : كأن أصوات أواخر الميس ٠

وقال (١٧٤) :

هما أخوا من لا أخا له فى الحرب

وقال (١٧٥) :

بين ذراعى وجبهة الأسد

أى بين ذراعى الأسد وجبهته (١٧٦) أ هـ

ولعل ما ذكره صاحب إعراب القرآن هنا يؤكد ما ذهبت إليه وبينته فى صدر حديثى عن تقديم ما اتصل بالمضاف إليه عليه حيث عبروا عن ذلك كما قلت سابقا : بالفصـــل بين المضاف إليه والمضاف (١٧٧) .

وإذا كنا قد رأينا هذا الخلاف فى نسبة هذا القـــول

---

(١٧٣) سبق تخريجه ٠
(١٧٤) سبق تخريجه ٠
(١٧٥) سبق تخريجه ٠
(١٧٦) اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٦٨١/٢
(١٧٧) ينظر ص ١٢٨ — ١٣٢ من البحث ٠

السابق فى تخطئة قراءة ابن عامر إلى الفراء أو الزمخشرى، فإن صاحب كتاب ائتلاف النصرة ، ذكر هذا القول منسوبا إلى النحاس وابن الأنبارى (١٧٨)

وهذا يدعونا إلى القول بأنه ربما يكون هذا الكلام هو كلام الفراء فعلا ، ونقله عنه الزمخشرى دون أن ينسبه إليه، وليس من الضرورى كما قلت قبل ذلك أن يذكر الفراء ذلك فى كتابه معانى القرآن وهو يعلق على هذه الآية الكريمة فلعله ذكر ذلك فى كتاب آخر من كتبه التى لم تصل إلينا ، فالفراء آراء كثيرة منثورة فى كتب النحو ولم تكن موجـــــودة فى مؤلفاته التى بين أيدينا ، ويؤكد ذلك أن بعض المحدثين الذين قاموا بدراسة مفصلة لشخصية الفراء وآرائه نسب هـــذا الرأى إليه وهاجمه فيه (١٧٩)

يقول الدكتور أحمد مكى الأنصارى ناقلا رأى الفراء عن مصورة لمعانى القرآن يمتلكها سيادته :

قال الفراء فى معانيه عند قراءة ابن عامر : « وفى بعض مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء ، فإن تكن مثبتـــة

---

(١٧٨) ينظر ائتلاف النصرة لعبـــد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزبيدى ص ٩٤

(١٧٩) ينظر الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ص ١٠٤ د / أحمد مكى الأنصارى وينظر أيضا أبو بكر زكريا الفراء ومذهبه فى النحو ص ٣٩٠ للمؤلف نفسه ط المجلس الأعلى للفنون والآداب بمصر دار المعارف بمصر .

عن الأولين فينبغى أن يقرأ « زين » أى بالبناء للمفعول ، ويكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم فى النسب والميراث، فإن كانوا يقرأون « زين » أى بالبناء للفاعل قلت لا أعـــرف جهتها » (١٨٠) ، فهو يتشكك فى قراءة سبعية حين يقول : فإن تكن مثبتة عن الأولين ، وربما كان ذلك قولا محتمـــلا بعض الشيء ، ولكنه لما وصل إلى قراءة تماثلها فى ســــورة إبراهيم اصابته لوثة البصريين ، فكأن عنيفا مثلهم ، أو أشد قسوة حين قال :

« وليس قول من قال : (مخلف وعده رسله) بشئ ، ولا (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بشيء، قال الفراء : هذا باطل . ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله (زج القلوصى أبى مزاده)

والصواب : (زج القلوصى أبومزاده) » (١٨١) أ هـ

---

(١٨٠) معانى القرآن للفراء ١/٣٥٧ وينظر الدفاع عن القـــرآن ص ١١٦ — ١١٧ .

(١٨١) الدفاع عن القرآن ص ١١٦ — ١١٧ د / أحمد على الانصارى ط دار الاتحاد العربى للطباعة بمصر .

حكم تقديم معمول الحرف المتصل به عامله
وما شبه من هذه الحروف

هذا هو الشيء الخامس من الأشياء التى ذكرها النحاة فيما يمتنع تقديمه ، وقد عبر عنه ابن السراج قبل ذلك بقوله: ما عمل فيه حرف إذا اتصل به لا يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف ، فنصب ورفع ، فلا يقدم مرفوعها على منصوبها .

والحديث فى هذا الفصل يشمل أمرين :

الأمر الأول : يتعلق بتقديم معمولات الحروف الداخلة على الأسماء مثل حروف الجر ، والحروف الداخلة على الأفعال مثل كى ولم ولما وغير ذلك .

والأمر الثانى : يتعلق بحكم تقديم اسم « إن » وأخواتها أو خبرها أو معمول الخبر .

أما بالنسبة للأمر الأول فالنحاة يرون أنه لا يجوز أن

يقدم على حروف الجر ما عملت فيه ، ولا يفرق بينها وبين ما تعمل ، ولا أن يفصل بين الجار والمجرور حشوا إلا فى ضرورة الشعر ، بمعنى أنه لا يجوز أن تقول فى قولهم : زيد فى الدار اليوم : زيد فى اليوم الدار

وكذلك بالنسبة للحروف الداخلة على الأفعال ســـــواء كانت عاملة أم غير عاملة ، فلا يجوز لنا أن نقول فى نحو : خفت أن يقول زيد ذاك : خفت أن زيد يقول ذاك وهكذا (١٨٢) ولأن الكلام بالنسبة لهذا الأمر واضح أردت ألا أطيل فيه وآثرت أن أفصل القول فى الأمر الثانى من هذين الأمرين المذكورين هنا لما له من أهمية خاصة ، ولأن الحـــديث عن التقديم فيه سوف يكون عن الإسم والخبر ومعمول الخبر ٠

(١٨٢) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠

الأمر الثانى : حكم تقديم إسم إن وخبرها ومعمول الخبر

البحث فى هذه المسألة يتناول عدة نقاط :

النقطة الأولى : فى حكم تقديم الإسم على العامل نفسه .

النقطة الثانية : فى حكم تقديم الخبر عليه .

النقطة الثالثة : فى حكم تقديم الخبر على الإسم .

النقطة الرابعة : فى حكم تقديم معمول الخبر على الحرف نفسه .

النقطة الخامسة : فى حكم تقديم معمول الخبر على الإسم .

النقطة السادسة : فى حكم تقديم معمول الخبر على الخبر

أما النقطة الأولى : فقد ذكر النحاة أن أسماء هذه الحروف (إن وأخواتها) لا تتقدم عليها ، وعللوا ذلك بأمور .

الأول : أنها حروف صدور ، والحروف الصدور لا يتقدم عليها ما كان فى خبرها

الثانى : أن هذه الحروف غير متصرفة فى نفسها فلا تتصرف فى معمولها لأن هذه الحروف مشبهة فى العمل بالفعل والمعروف أن ما يتصرف من الأفعال فى نفسه يتصرف فى معموله بالتقديم أو التأخير ، وما لا يتصرف فى نفسه لا يتصرف فى معموله ، فكذلك ما شبه بها (١٨٣) .

الأمر الثالث : أن هذه الأحرف نصبت الإسم تشبيها بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل ، كما كانت كان وأخواتها ترفع الإسم تشبيها بالفاعل وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول .

ولما كانت « كان » نفسها مشبهة بالفعل المتعدى إلى واحد جاز فيها أن يتقدم ما يتقدم فى الفعل المشبه به ، والفعل المشبه به يقدم فيه المفعول على الفاعل ، ويتقدم فيه المفعول على الفعل ، لذا قالوا : كان قائما زيد ، وقائما كان زيد ، إجراء لهذه الأفعال مجرى ما شبهت به ، ولم يقولوا : زيد كان قائما على أساس أن « زيد » إسم كان مقدم ، لأن الفاعل لا يقدم على الفعل .

وإذا كان اسم « إن » منصوبا تشبيها بالمفعول كما فى

---

(١٨٣) ينظر البسيط فى شرح جمال الزجاجى لابن أبى الربيع ١/٤٧٦ ، ٢/٧٧١ والايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٣٥ تحقيق د / مازن المبارك

كان وأخواتها ، فأولى به ألا يتقـــــدم على عامله وهـــو الحرف (١٨٤)

هذا بالنسبة للنقطة الأولى وهى تقـــديم اسم « إن » وأخواتها عليها .

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهى تقـــديم الخبر على العامل فقد منعه النحاة وعللوا لمنعه بما عللوا لتقديم الاســم عليه فيما سبق ، غير أنهم بينوا أن سبب منع تقديم الخبر على العامل هو تشبيهه بالفاعل ، والفاعل لا يقدم على الفعل، فلذا منع تقديم هـــذه الأخبـــار ، وإن كانت ظروفا أو مجرورة (١٨٥)

يقول السكاكى وهو يتحدث عن « إن » وأخواتهـــا : « ويمتنع تقديم الخبر فى هذا البـــاب على العـــــامل البتة » (١٨٦) أ هـ

النقطة الثالثة ، وهى : تقديم الخبر على الاسم

وللنحاة فى هذه النقطة رأى يختلف عن رأيهـــم فى النقطتين السابقتين حيث أجازوا تقديم الخبر على الاســم إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ومنعوه فى غير ذلك

(١٨٤) ينظر البسيط ٢/٧٧٢ – ٧٧٣ .
(١٨٥) الســـابق نفســـه
(١٨٦) مفتاح العلوم ص ١١٠ ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان

وعلل بعضهم المنع بأحد التعليلات التى ذكرت فى منع تقديم الاسم ، وهو أن هذه الحروف لا تتصرف فى نفسها ، فلا تتصرف فى معمولاتها ، ولأن موجب المنع عنا من جهة واحدة جاز تقديمه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا .

يقول ابن أبى الربيع وهو يتحدث عن حكم تقديم خبر « إن » وأخواتها على أسمائها :

وأما تقديم أخبارها على أسمائها ، فيمنعه شىء واحد ، وهو أنها لا تتصرف فى نفسها ، فلا تتصرف فى معمولاتها ، وتقديم أخبارها على أسمائها تصرف فى المعمولات ، فلما كان الموجب لمنع تقديم الخبر على الاسم فيها من جهة واحدة ، جاز ذلك إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا ، فقالوا : إن فى الدار زيدا ، وإن عندك عمرا » (١٨٧) أ هـ

ويذكر ابن الأنبارى فى كتابه أسرار العربية علتين لوجوب تقديم اسم « إن » على خبرها أى منع تقديم الخبر على الاسم وهما :

١ - شبه هذه الحروف بالأفعال لفظا ومعنى ، وحينئذ لو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هى حروف أو أفعال .

---

(١٨٧) البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن ابى الربيع ٢/٧٧٢

ويجيب فى هذه النقطة عن اعتراض افترضه وهو أنه لو قيل : إن الأفعال تتصرف والحروف لا تتصرف ، وهـــذا دليل على عدم اللبس بينها وبين الأفعال .

ويقول : « إنه قد يوجد أفعال لا تتصرف وهى نعـــم وبئس ، وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فلما كان ذلك يؤدى إلى الإلتباس بالأفعال ، وجب تقديم المنصـــوب على المرفوع ، رفعا لهذا الالتباس » (١٨٨) أ هـ .

٢ — حمل هذه الحروف على الفعل فى العمل ، لأنها كما ذكر تشبهه لفظا ومعنى ، فكانت فرعا عليه فى العمـــل ، ولما كان تقديم المنصوب على المرفوع فرعا ، ألزموا الفـــرع الفـــرع (١٨٩) .

ولعل أوجه الشبه بين « إن » والأفعال واضحة ولذا لم يذكرها النحاة هنا ، إلا أنى رأيت إتماما للفائدة أن أبين هذه الأوجه وهى كما ذكرها النحاة :

الاختصاص ، أى اختصاصها بالدخول على الأسمــاء — ومنها أنها على ثلاثة أحرف ، فصاعدا مثلها ، وأنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضى ، وأن معانيها معانى الأفعـــال فى التأكيد والتشبيه والترجى والتمنى ، وأنها تلحقهـــا نون

(١٨٨) أسرار العربية لأبى البركات بن الانبارى ص ١٤٩ — ١٥٠
(١٨٩) السابق نفسه وينظر الانصاف فى مسائل الخلاف ١/١٧٦ المســـألة رقم ٢٢

الوقاية ، كما تلحق الفعل ، وانها تطلب إسمين طلب الفعل المتعدى لهما (١٩٠) .

وإذا كان النحاة قد منعوا تقديم الخبر على الإسم كما رأينا إذا لم يكن ظرفا أو مجرورا ، فلماذا أجازوه إذا كان ظرفا أو مجرورا ؟

ولعل ما ذكره المبرد فى هذه المسالى يوضحها ويجليها فقد علل ذلك بأن الظروف ليس مما تعمل فيه « إن » لوقوع غيرها فيه .

ثم أجاب بعد ذلك عن اعتراض افترضه فى هذه النقطة مضمونه ، أنه إذا كان التقديم هنا جائزا بسبب عدم عمل « إن » فى الظروف ، فلماذا منع فى نحو قولنا : إن يقوم زيدا ؟ على أساس أن الفعل « يقوم » ليس مما تعمل فيه « إن » فقال :

« وإن قال قائل فقل « إن يقوم زيدا » لأن يقوم ليس مما تعمل فيه « إن » ؟ فإن هذا محال من وجهين :

أحدهما : أن « إن » مشبهة بالفعل فلا يجوز أن تلى الفعل ، كما لا يلى فعل فعلا ، وليس فيها ضمير ، فيكون بمنزلة كاد يقوم زيد ، لأن فى « كاد » ضميرا حائلا بينها وبين الفعل .

---

(١٩٠) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٢٢/١ تحقيق د / صاحب ابو جناح ط العراق

والجهة الأخرى : أن « يقوم » فى موضع « قائم » فلا يجوز أن يفصل بين « إن » وإسمها ، كما لا يجوز أن يفصل بقـــائم » (١٩١) أ هـ

وقد رأينا قبل ذلك أن ابن أبى الربيع قد علل لجـــواز تقديم الخبر على الاسم إذا كان ظرفا أو مجرورا بأنه لما كان موجب المنع فيما إذا كان الخبر غير ظرف أو مجرور من جهة واحدة وهو عدم تصرف هذه الحروف فى نفسها فلا تتصرف فى معمولاتها ، جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا ، ولعل هذا ما أراده المبرد فيما مضى ٠

النقطة الرابعة والخامسة وهما : تقديم معمول الخبر على الحرف « إن » وتقديمه على الاسم ـ

والتقديم فى هاتين النقطتين مرتبط بجـــواز أو منع التقديم فى الخبر نفسه ، لأن الخبر بالنسبة للمعمول عامل فيه ، فما يجوز فى العامل يجوز فى المعمول وهكذا ٠

ولما كان تقديم الخبر على « إن » ممتنع كما رأينا ، حتى لو كان ظرفا أو مجزورا ، امتنع أيضا تقديم معمول الخبر عليها باتفاق جميع النحاة ، لأن هذه الحروف كما عرفنـــا

---

(١٩١) المقتضب للمبرد ١١٠/٤ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط عالم الكتب — بيروت

حروف صدور ، ولأن المعمول لا يجوز تقديمه إلا إذا جاز تقدم العامل ، فلا يقال : « اليوم إن زيدا جالس » .

وقد يقال فى هذه النقطة : لم لم يجز تقديم المعمول على الحرف إذا كان ظرفا أو مجرورا ، لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها ؟

والإجابة عن ذلك ، أن الاتساع لا يتعدى ، وإنما يوقف فيه مع السماع (١٩٢) .

هذا عن تقديم معمول الخبر على الحرف « إن » نفسه

أما عن تقديمه على الاسم ، فلا يجوز إلا إذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا ، نحو : « إن اليوم زيدا جالس » ومنه قول الشاعر (١٩٣) :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها   أخاك مصاب القلب جم بلابله

ويرى النحاة أن القياس كان يجب أن يمنع تقديم المعمول هنا ، لأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل وهو الخبر ، لكن العرب اتسعت فى الظروف والمجرورات .

---

(١٩٢) ينظر البسيط لابن أبى الربيع ٢/٧٧٦

(١٩٣) البيت من الطويل وهو فى شرح الاشمونى بحاشية الصبان ١/٢٧٢ والكتاب ٢/١٣٢ هارون والخزانة ٣/٥٧٢ والعينى ٢/٣٠٩ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ص ٢٢٧ ولم يعرف قائله .

بقى لنا فى هذا الموضوع نقطة واحدة وهى تقديم **معمول** الخبر على الخبر نفسه وهذا جائز بلا خلاف سواء كان ظرفا أو مجرورا أو غير ذلك (١٩٤) .

(١٩٤) ينظر البسيط ٧٧٦/٢

الأفعال التي لا تتصرف وحكم تقديم معمولها عليها

الأفعال التي لا تتصرف نحو : نعم وبئس وفعل التعجب لا يجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه لأنها كما هو واضح غير متصرفة ، وقد بينا قبل ذلك أن ما لا يتصرف في نفســـه لا يتصرف في معموله لا بتقديم ولا بتأخير وقد ظهر لنا ذلك واضحا أثناء حديثنا عن تقديم اسم « إن » وخبرها .

ومعنى ذلك لا يجوز لنا أن نقول في نحو : « نعم الرجل محمد » وبئس الطالب المهمل : الرجل نعم محمد ، والطالب بئس المهمل ، على أساس أن يكون الرجل والطالب فاعلين لنعم وبئس مقدمين ، كذلك لا يجوز لنا أن نقول في : نعم زيد رجلا : رجعلا نعم زيد ، كما لا يجوز أن نقول في : ما أحسن محمد : ما محمد أحسن ، لأن ذلك كما قلنا تصرف ، وأفعـــال التعجب غير متصرفة ، لأنها وقعت لمعنى ، فمتى تقدم عليها معمولها تصرفت ، ومتى تصرفت زال ذلك المعنى (١٩٥)

وقد بين المبرد ذلك في باب : الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعــال ، ويلزم طريقة واحدة ، لأن المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب

---

(١٩٥) ينظر المقتضب ١٧٣/٤ ، ١٧٧ والبسيط ٣١٨/٢

التعجب ، ومثل لذلك بقـــوله : ما أحسن زيدا ، وقال إن التقدير : شيء أحسن زيدا ، إلا أن معنى التعجب دخله مع « ما » (١٩٦)

ثم تساءل بعد ذلك فقال : فإن قال قائل : فإذا قلت . ما أحسن زيدا ، فكان بمنزلة : شيء حسن زيدا ، فكيف دخله معنى التعجب ، وليس ذلك فى قولك : شيء أحسن زيدا ؟ قيل له : قد يدخل المعنى فى اللفظ ولا يدخل فى نظيره . فمن ذلك قولهم : علم الله لأفعلن ، لفظة لفظ رزق الله ، ومعنـــاه القسم (١٩٧) أ هـ

ونشير هنا إلى أننا نســـير فى نعم وبئس وما على شاكلتهما على أساس أنهما فعلان ماضيان غير متصرفين ، لأن هذه المسألة مثار خلاف بين النحويين وليس المقام مقام تناولها ، فليرجع إليها فى مظانها (١٩٨) .

---

(١٩٦) المقتضب للمبرد ٤/١٧٣

(١٩٧) المقتضب للمبرد ٤/١٧٥

(١٩٨) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى صص ٢٧٤ ، ٢٨٥ تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الاسلامى — بيروت — لبنان — ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م والانصـــاف ٩٧ — ١٢٦ المسالة رقم ١٤ وائتلاف النصرة مسالة رقم (٤) ومعـــانى القرآن للفراء ٢/١٤١ تحقيق يوسف نجاتى ومحمد على النجار ط دار الكتب المصرية والانصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى١/٩٧ المسالةرقم١٤

تقديم المفعول على الفاعل

سبق لي أن بينت أن النحويين يمنعون تقديم الفاعل على فعله ، لأن الجملة تتحول بسبب هذا التقديم من جملة فعلية إلى جملة إسمية فتأخذ سمة غير سمتها ، ويأخذ الاسم المتقدم رتبة غير رتبته وإعرابا غير إعرابه .

وقد شرحت وجهة نظر البلاغيين والنحويين في ذلك عند تعليقي على تقسيم الإمام عبد القاهر للتقديم إلى قسمين :

تقديم على نية التأخير ، وتقديم لا على نية التأخير (١٩٩)

ولنا هنا أن نتساءل فنقول : هل ما يقال في الفاعل هنا من حيث منع تقديمه على فعله يقال أيضا في نائب الفاعل ؟

والإجابة عن ذلك بسيطة وواضحة وقد تكفل بها المبرد وهو يتحدث عن نائب الفاعل فقال :

« واعلم أن التقديم والتأخير والإظهار والاضمار في هذا الباب مثله في الفاعل ، يجوز فيه ما جاز في ذلك » (٢٠٠) .

---

(١٩٩) ينظر ص ٨ - ٩ من البحث

(٢٠٠) المقتضب للمبرد ٤/٥٣ تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة

وهذا شيء واضح ، لأن نائب الفاعل يأخذ أحكام الفاعل كاملة فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا ، ويجب تأخيره عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه .. الخ هذه الأحكام، لأن هذا النائب كان مفعولا به .

وبناء على ذلك لا يجوز لنا أن نقول في : قام محمد : محمد قام على أن يكون (محمد) مرفوعا بقام ، كما لا يجوز أن تقول في : ضرب محمد : محمد ضرب ، لأن ما قام مقام الفاعل مما لم يسم فاعله - كما قلت - حكمه حكم الفاعل (٢٠١)

وقد بينت قبل ذلك أن الكسائي وبعض الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على فعله ، وعرفنا أن ذلك مردود عليهم بما ذكره العلماء من تخريجات لذلك (٢٠٢) ، ولأنني أرجأت الحديث هناك عن هذه المسألة دون أن نفصلها هنا

فقد ذكر ابن هشام أن من أحكام الفاعل وقوعه بعد المسند ، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم ، وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ، وجعل الاسم المقدم إما مبتدأ ، وإما فاعلا حذف فعله - يعني على حسب الجملة التي ورد فيها ، ثم أبطل استشهاد الكوفيين ببيت للزباء على جواز تقديم الفاعل بأنه ضرورة ، أو أن الاسم المقدم

---

(٢٠١) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢٣٧/٢ والأشباه والنظائر ٦٢/٢ .

(٢٠٢) ينظر ص ٥٠ من البحث .

مبتدأ حذف خبره . يقول ابن هشام وهو يتحدث عن الفاعل :

« وله أحكام : أحدها الرفع ...

الثاني : وقوعه بعد المسند ، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم ، وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو : زيد قام ، وإما فاعلا محذوف الفعل في نحو : « وإن أحد من المشركين استجارك » (٢٠٣) ، لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية ، وجاز الأمران في نحو : « أبشر يهدوننا » (٢٠٤) .. « أأنتم تخلقونه » (٢٠٥) والأرجح الفاعلية ، وعن الكوفيين جواز تقديم الفاعل تمسكا بنحو قول الزبا (٢٠٦) :

ما للجمال مشيها وئيدا

وهو عندنا ضرورة ، أو « مشيها » مبتدأ حذف خبره ،

---

(٢٠٣) التوبة / ٦
(٢٠٤) التغابن / ٦
(٢٠٥) الواقعة / ٥٩
(٢٠٦) رجز نسبه الصبان للخنساء وبعده : أجندلا يحملن أم حديدا وينظر في المغني بحاشية الأمير ٢/١٤٥ وأوضح المسالك ١/١٣٠ والهمع ٢/٢٥٥ تحقيق عبد العال سالم مكرم والدرر ١/١٤١ والاشموني ٢/٤٦ والتصريح ١/١٧١ ومجمع الامثال للميداني ١/٢١٦ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين ومعاني القرآن للفراء ٢/٧٣ ، ٤٢٤ وامالي الزجاجي ص ١٦٦ تحقيق عبد السلام هارون وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٩ تحقيق د / صاحب جناح ط العراق . والبسيط لابن ابي الربيع ١/٢٧٤ ، وخزانة الادب ٢/٣٦٨

أى يظهر وئيدا كقولهم : « حكمك مسمطا » أى : حكمك لك مثبتا ، قيل أو « مشيها » بدل من ضمير الظرف » (٢٠٧) أ هـ

وما ذكره ابن هشام هنا قاله ابن عقيل والأشمونى فى شرحهما على الفية ابن مالك .

غير أن ابن عقيل لم يتعرض للبيت الذى استشد به الكوفيون فيما سبق ولم يذكره (٢٠٨) .

ولعل ذلك هو الذى جعل الشيخ محمـــد محيى الدين عبد الحميد يعلق — فى كتابه — منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل — على كلام ابن عقيل فيشرحه ويبين ما استدل به كل من الكوفيين والبصريين فيقول :

استدل الكوفيون فى جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب فى نحو قول الزبا (٢٠٩) :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

فى رواية من روى « مشيها » مرفوعا ، قالوا : ما : اسم

(٢٠٧) أوضح المسالك لابن هشام ١/١٢٩ — ١٣٠ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين ط مصطفى محمد ١٣٥٤ هـ

(٢٠٨) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٧٧ تحقيق محمـــد محيى الدين والاشمونى بحاشية الصبان ٢/٤٦

(٢٠٩) سبق تخريجه

استفهام مبتدأ وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشى » فاعل تقدم على عامله وهو « وئيدا » ومشى مضاف والضمير العائد إلى « الجمال » مضاف إليه و «وئيدا» حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها .

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين :

أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، لا يجوز تقديم الفاعل على فعله .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت : « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد « قام » المذكور إلى «زيد» المذكور على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ؟

ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل ، وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت ، وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان

للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ ، مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما (٢١٠) أ هـ .

وهذا التعليق الواضح الوافى يؤكد لنا ما سبق أن ذهبنا إليه من هذه الفروق الواضحة بين نظرة النحويين إلى التقديم ونظرة البلاغيين إليه لأن النحويين كما قلنا يهمهم ترتيب الجملة فى المقام الأول وعدم اللبس ، أما البلاغيون كما بين الشيخ محمد محيى الدين فهم يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ بصرف النظر عن كون الكلمة فى موضعها الطبيعى أو لا .

هذا وقد أجاب البصريون عن استدلال الكوفيين لرأيهم فى جواز تقديم الفاعل على فعله بالبيت السابق .

فبينوا أن البيت يحتمل غيره ما ذكروا من وجوه الإعراب، إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ لا فاعلا ، والضمير مضاف إليه ، و « وئيدا » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيدا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصلح دليلا (٢١١).

---

(٢١٠) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ٢/ ٧٧ – ٧٨ هـ(١)

(٢١١) السابق نفسه ص ٧٨ وينظر الهمع ٢/ ٢٥٥ ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ٢/ ١٤٥ .

وقد أوضح ابن أبى الربيع هذه المسألة وفند مزاعـــم الكوفيين فذكر لهم أدلة أخرى استدلوا بها غير التى ذكرها النحاة فيما سبق وأبطلها وهذا ما جعلنى أختتم بحيثـــه هذه المســـألة ٠

يقول وهو يتحدث عن حكم تقديم الفاعل : « وأما الفصل الثانى وهو أن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، فلا أعلم فيه خلافا بين النحويين ، إلا خلافا ضعيفا نقل عن بعض الكوفيين ، قال فى مثل : زيد قام : إن زيدا فاعل مقدم ، والأصل : قام زيد ، وكذلك محمد قعد ، وما أشبه ذلك ٠ وهذا عند جمهـــور النحاة خطأ ٠

واستدلوا على بطلانه بأربعة أدلة :

أحدها : أن فصحاء العرب تقول : قام الزيدان وقـــام الزيدون ، فإذا تقدم الزيدان قالوا : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فلو كان الزيدان فى تقدمه على حاله فى تأخره ، لكان الاختيار أن يقال : الزيدان قام ، والزيدون قام ، كما كان الاختيار : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، لأنه وإن تقدم ، فالنية فيه التأخير عنده ٠

الثانى : أن العرب تقـــول : طلع الشمس ، وطلعت الشمس ، فإذا تقدم الشمس لم يقولوا إلا : الشمس طلعت ، فدل على أن حال الشمس فى تقديمه على الفعل غير حاله فى تأخيره ، وليس فاعلا تقـــدم ٠

الثالث : أن العرب تقول : الزيدان أبواهما قائمان ، ولا يجوز غير ذلك ، فإن قدمت قائما ، فقلت : الزيدان قائم أبواهما ، جاز لك فى قائم وجهان :

أحدهما : الإفراد وهو أحسن

الثاني : التثنية ، فمن ثنى جعله خبرا مقدما ، ومن أفرد جعله خبرا عن زيد ، وأبوه فاعل به . فلو جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن تقول : الزيدان أبواهما قائم ، ويكون قائم خبرا عن الزيدين ، وأبواهما فاعل مقدم .

الرابع : أنك تقول : مررت برجل قائم أبوه ، ويكون قائم نعتا لرجل ، فإذا تقدم الأب لم يك فى قائم إلا الرفع ، لأنه يكون خبرا عن الأب ، فلو جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن تقول : مررت برجل أبوه قائم بخفض قائم ، وكذلك تقول : كان زيد قائما أبوه ، فإذا قدمت الأب قلت : كان زيد أبوه قائم ، لم يكن فى قائم إلا الرفع ، لأن الأب عند التقديم لا يكون إلا مبتدأ ، فلو كان الفاعل يجوز فيه التقديم لجاز أن تقول : كان زيد أبوه قائما » (٢١٢) ا هـ

ثم يعقب ابن أبي الربيع بعد ذلك باعتراض افترضه ، قارن فيه بين الفاعل والمفعول من حيث تقديم كل منهما فبين

---

(٢١٢) البسيط لابن أبي الربيع ١/٢٧٣ – ٢٧٤

أن الفاعل يختلف عن المفعول فى ذلك ، لأن الفاعل مع فعله كالشيء الواحد لذا كره تقديمه على هذا الفعل .

يقول : « فإن قلت : فقد صح أن العرب لا تقدم الفاعل ، ومتى تقدم فإنما يتقدم على تقدير الابتداء ، بخلاف المفعول فما وجه ذلك ؟

قلت : لما كان الفاعل يطلبه الفعل بالبنية ، صار الفعل والفاعل لذلك كالشيء الواحد ، فكرهوا تقديمه عليه ، كما يكرهون تقديم آخر الشيء على أوله » (٢١٣) أ هـ

ونخرج من كلام ابن أبى الربيع هذا ، بما يؤكد لنا اختلاف نظرة النحويين إلى التقديم عن نظرة البلاغيين إليه ، فقد بين ابن أبى الربيع أننا متى قدمنا الفاعل على فعله صار مبتدأ بعد أن كان فاعلا ، ومعنى ذلك أن الكلمة لم تحتفظ مع التقديم برتبتها التى كانت لها قبل التقديم ، وهذا ما يرفضه النحويون كما عرفنا .

---

(٢١٣) البسيط ١/٢٧٤

حكم تقديم معمول الصفة المشبهة عليها

يرى النحاة أن الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجرى على الموصوفين فى إعرابها جرى أسماء الفاعلين ، وليست مثلها فى جريانها على أفعالها فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وإنما لها شبه بها ، وذلك من قبل أنها تذكر وتؤنث ، وتدخلها الألف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون (٢١٤)

هذا وقد قسم ابن يعيش هذه الصفة ثلاثة أقسام ، أو بمعنى آخر جعلها على ثلاث مراتب فقال :

واعلم أن الصفات على ثلاث مراتب : صفة بالجارى كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وهى أقواها فى العمل ، لقربها من الفعل ، وصفة مشبهة باسم الفاعل فهى دونها فى المنزلة، لأن المشبه بالشىء أضعف منه فى ذلك الباب الذى وقع فيه الشبه ، ثم المشبهة بالمشبهة وهى المرتبة الثالثة «(٢١٥)أهـ

ولأن هذه الصفات المشبهة باسم الفاعل تأتى كما رأينا من خلال كلام ابن يعيش — فى المرتبة الثانية وهى فروع عن

---
(٢١٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٦
(٢١٥) السابق نفسه

أسماء الفاعلين ، لأنها محمولة عليها انحطت عن هذه الأسماء ونقص تصرفها عن تصرف هذه الأسماء ، وأسماء الفاعلين فى الأصل أقل مرتبة من الأفعال ، لهذا كله منع النحاة تقديم معمول الصفة المشبهة عليها ، لأنه كما بينا قبل ذلك أن تقديم المعمول على ما قبله نوع من التصرف ، وهذه الأسماء كما ظهر واضحا ينقص تصرفها عن تصرف أسماء الفاعلين ، لذا لم يجز ما جاز فيها من التقديم والتأخير (٢١٦) .

وقد أوضح النحاة هذه الحقيقة ونصوا عليها فى كتبهم ، فبينوا أنها ليست كالفاعل فى الحقيقة ، ولذلك امتنع تقديم معمولها عليها (٢١٧)

يقول سيبويه وهو يتحدث عن حكم تقديم معمول هذه الصفة عليها :

« وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء ، تفقأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل فى غيره من المعارف ، ولا يقوم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ، ولا فى هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل » (٢١٨) أ هـ

---

(٢١٦) ينظر شرح المفصل ٨١/٦ وشرح ابن عقيل ١٤٣/٢ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد

(٢١٧) ينظر المغنى لابن هشام بحاشية الامير ٨٧/٢

(٢١٨) الكتاب لسيبويه ٢٠٤/١ — ٢٠٥ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون مكتبة الخانجى القاهرة .

وبهذا التعليل الذي علل به سيبويه منع تقديم معمول الصفة المشبهة عليها علل المبرد أيضا حيث قال :

واعلم أن هذه الصفة لا يجوز أن يتقدمها مفعولها ، وذلك أنها ليست كالفاعل في الحقيقة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد ضارب عمرا ، وزيدا ضارب عمرو ، وزيدا عمرو ضارب — أن الثاني عمل في الأول ، وأن « ضاربا » صار بمنزلة يضرب في المعنى . ولو قلت : زيد الحسن وجها ، أو الحسن الوجه ، لم يكن الحسن عمل في الوجه شيئا ، وإنمـــا الحسن في المعنى للوجه ، فمن ثم لم يجز أن تقول : وجها زيد حسن ، ولا زيد وجها حسن (٢١٩) أ هـ

ولعلنا أدركنا هنا أن منع تقديم معمول الصفة هنا عليها يشمل الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، والصـــــفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين أيضا .

وقد جعل ابن السراج منع تقديم معمول الصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين أبعد مما تشبه أسماء الفاعلين حيث قال : « وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين ، فهو أبعد له من العمل والتقديم ، وكل ما كان فيه معنى فعـــــل وليس بفعل ولا اسم فاعل ، فلا يجوز أن يتقدم ما عمل فيه عليه » (٢٢٠) أ هـ

---

(٢١٩) المقتضب للمبرد ٤/١٦٤ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة .
(٢٢٠) أصول النحو لابن السراج ٢/٢٣٨

الحروف التى لها صدر الكلام وحكم تقديم ما بعدها

الحروف التى لها صدر الكلام كثيرة منها « لا » النافية للجنس و « ما » النافية المشبهة بليس و « إن » الشرطية وألف الاستفهام ، ولام الابتداء .

ومعنى أن هذه الحروف لها صدر الكلام ، أى أنها تقع فى أول الجملة ، فلا يتقدم ما بعدها عليها ، ونشير إلى أن بعض هذه الأحرف عامل ، وبعضها غير عامل .

فمن الحروف العاملة « لا » النافية للجنس فى نحو قولنا : لا رجل فى البيت ، فلا يجوز لنا فيها أن نقدم إسمها عليها ، لأن حكمها فى ذلك حكم « إن » وقد سبق أن بينت ذلك فيما مضى والسبب فى عدم التقديم هنا هو أنها فرع فى العمل عن الفعل ، فهى أى « لا » فرع الفرع ، فلما لم يجز تقديم اسم « إن » عليها امتنع أيضا تقديم اسم « لا » عليها ، وما قيل فى « إن » بصفة عامة يقال فى « لا » هنا (٢٢١)

---

(٢٢١) ينظر اصول النحو لابن السراج ١/٢٤٥ وانظر ما سبق فى حكم تقديم اسم « ان » عليها ص ١٥٣ من البحث

ومن هذه الحروف أيضا « ما » العاملة عمل « ليس » مثل: ما خالد آكلا طعامك .

فلا يجوز على رأى البصريين أن تقول : « طعامك ما خالد آكلا » وهذا التقديم جائز على رأى الكوفيين ، ودليلهم على ذلك أنها مشبهة « بلم ولن » فهى نافية كما أن هذه الأحرف نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو : زيدا لم أضرب ، وعمرا لن أكرم ، فكذلك « ما » المشبهة بها .

وأما البصريون فيحتجون لرأيهم بأن « ما » النافية تشبه حرف الاستفهام ، لأنه يليها الاسم والفعل ، ولما كان حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله كانت « ما » النافية كذلك (٢٢٢)

وقد وقف ثعلب وهو من الكوفيين موقفا وسطا فى هذه المسألة ، حيث يرى أن تقديم معمول خبر « ما » عليها جائز من وجه ، فاسد من وجه آخر .

فإن كانت « ما » ردا لخبر كما فى قولنا : ما زيد آكلا طعامك ، ردا بالنفى على من قال : زيد آكل طعامك ، جاز

---

(٢٢٢) ينظر ائتلاف النصرة ص ١٦٥ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٢٧ - ٣٢٨

التقديم فنقول : « طعامك ما زيد آكلا » لأن « ما » هنـــا بمنزلة « لم » كما يرى .

وإن كانت جوابا للقسم كما فى قولنا : « والله ما زيد بآكل طعامك » امتنع التقديم ، لأن « ما » فى هذه الحالة بمنزلة اللام فى جواب القسم .

وقد رد بعض النحويين رأى ثعلب وبينوا أنه فاسد ، لأن « ما » فى كلتا الحالتين نافية ، فما لا يجوز فى واحـــد منهما لا يجوز فى الآخر

يقول أبو البركات بن سعيد بن الأنبارى : وأما ما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل – ففاسد ، لأن «ما» فى كلاالقسمين نافية ، فينبغى أن لا يجوز التقديم فيهما جميعا (٢٢٣)

ويقول أبو البقاء العكبرى : « وأما تفريق ثعلب بين القسم والخبر ففرق لا طائل تحته ، بل المانع إذا ثبت فى القسم كان فى الخبر ، لأن القسم خبر أيضا ، ولأن النفى فيها لا يختلف » (٢٢٤) أ هـ .

وما جاء فى ائتلاف النصرة موافق لما ذكره صـــاحبا الإنصاف والتبيين (٢٢٥) .

---

(٢٢٣) الانصاف ١/١٧٣

(٢٢٤) التبيين للعكبرى ص ٣٢٩ تحقيق د . / عبد الرحمن العثيمين

(٢٢٥) ينظر ائتلاف النصرة للزبيدى ص ١٦٦

هذا عن « ما » النافية .

أما « إن » الشرطية فمعروف أنه لابد لها من شرط وجواب وكلاهما أى الشرط والجواب مشبه بالمبتدأ والخبر من حيث إن كلا منهما لا يستغنى عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بالجميع، أى بالأداة والشرط والجواب ، ولذلك لا يجوز لنا أن نقدم شيئا مما بعدها عليها ، فلا نقول فى « إن تضرب عليا أضرب » : « عليا إن تضرب أضرب » ، سواء كان هذا الاسم منصوبا بفعل الشرط أو بالجواب ، وذلك لأنهما لا يتقدمان على الأداة ، وطالما أن العامل لا يجوز أن يتقدم امتنع تقديم المعمول عليه (٢٢٦) .

وقد بين المبرد وجوب تصدير أداة الشرط فقال : « فإن قلت : آتى من أتانى ، واصنع ما تصنع ، لم يكن ههنا جزاء ، وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها » (٢٢٧) أ هـ .

ويعلل الرضى فى شرح الكافية ، لعدم جواز تقديم معمول الشرط على أداة الشرط فيقول : ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط نحو : زيدا إن تضرب يضربك ، وكذا معمول الجزاء ، فلا يجوز : زيدا إن جئتنى أضرب ، بالجزم ، بل إنما تقول : أضرب مرفوعا ، ليكون الشرط متوسطا ، وزيدا أضرب دالة على جزائه ، أى إن جئتنى

---

(٢٢٦) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢٤٥/٦

(٢٢٧) المقتضب للمبرد ٦٨/٢ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة

فزيدا أضرب ، وعلة ذلك كله أن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام » (٢٢٨) ° هـ

ويذكر ابن جنى أن تقديم المجزوم على جازمه محال، وكذا تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما فيقول :

« ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما أو غيرهما ، ألا تراك لا تقول : أقم إن تقم » ، فأما قولك : أقوم إن قمت ، فإن قولك : « أقوم » ليس جوابا للشرط ، ولكنه دال على الجواب ، أى إن قمت قمت ، ودلت أقوم على قمت ، ومثله أنت ظالم إن فعلت ، أى إن فعلت ظلمت ، فحذف « ظلمت » ودل قولك : أنت ظالم عليه ، فأما قوله (٢٢٩) :

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت
فطعنة لا غس ولا بمغمر

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب .

وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز .

---

(٢٢٨) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٢/٢٣٨

(٢٢٩) هو زهير بن مسعود والبيت من الطويل وينظر فى نوادر أبى زيد ص ٢٨٣ تحقيق د / محمد عبد القادر احمد وتهذيب الالفاظ لابن السكيت ص ١٤٣ ط بيروت ١٨٩٥م

وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحـــال تقدم المجزوم على جازمه ، بل إذا كان الجار وهو أقوى من الجازم ، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال – لا يجوز تقديم ما انجر به عليه ، كان ألا يجوز تقـــديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر » (٢٣٠) أ هـ

ثم خرج ابن جني البيت السابق بما يبطـــل رأى أبي زيد فيه .

وهكذا يتبين لنا أن « إن » الشرطية لها صدر الكلام ، فلا يجوز أن يتقدم عليها شيء مما بعدها كما رأينا .

وفي المسألة آراء أخرى ، فقد جوز الكسائي من الكوفيين تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على أداة الشرط نحـــو : خيرا إن تفعل يثبك الله ، وخيرا إن أتيتني تصب .

وقد رد أبو حيان هذا الرأي فقال : « وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب .

ويجيز الأخفش من البصريين تقديم الجواب على أداة الشرط سواء كان هذا الجواب ماضيا أم مضارعا نحـــو : « قمت إن قمت » و « أقوم إن قمت »

---

(٢٣٠) الخصائص ٢/٣٨٧ – ٣٨٨

ويرى المازنى جواز تقديم الجواب إن كان مضارعا وامتناع تقديمه إن كان ماضيا ، ويعلل ذلك بأن المضارع هو الأصل ، فلم يكثر فيه التجوز ، بخلاف الماضى ، فإنه تجوز فيه بأن غير بصيغته عن المستقبل ، فإن قدم وحقه التأخير كثـــر التجـــوز .

ويذكر السيوطى رأيا رابعا دون أن ينسبه إلى أحـــد وهو أنه يجوز تقديم الجواب إن كان الشرط والجواب ماضيين بخلاف ما إذا كان الشرط وحده ماضيا ،ويحتج لهذا الرأى بأنه لما لم يظهر للأداة عمل فى الجواب الماضى إذا تأخر جاز تقديمه ، لأنه مقدما كحاله مؤخرا ، فكأن كأنما لم يعمل فيه ، بخـلاف المضـــارع (٢٣١)

والرأى الراجح فى هذه المسألة هو الرأى الأول وهو رأى أكثر البصريين الذين يمنعون تقديم شىء مما بعد الأداة عليها ، لأن أداة الشرط لها الصدارة .

ولأننا لو قدمنا مثلا الجواب على الأداة لكان فى ذلك إخلال بترتيب الجملة ، لأن الجـــواب ثان عن الشرط فهو متوقف عليه (٢٣٢)

---

(٢٣١) ينظر الهمع ٤/٣٣٢ ـ ٣٣٣
(٢٣٢) المرجع الســابق نفســه

ومن الحروف غير العاملة التى لها صـــدارة الكلام ألف الاستفهام ، ولعلنا ونحن نتحدث عن « ما » النافية العاملة عمل ليس ، وجدناهم يعللون لعدم جواز تقديم ما بعد « ما » عليها بمشابهتها لألف الاستفهام ، وهذا دليل قوى على أن هذه الألف لها صدر الكلام شأنها فى ذلك شأن أدوات الاستفهام بصفة عامة (٢٣٣) ٠

يقول السكاكى مبينا أن الاســـتفهام له صدارة الكلام لأهميته ٠٠٠ « ومن شأن الاستفهام لكونه أهم أن يصـــدر به الكلام ، وأن لا يتقدم عليه شىء مما فى حيزه » (٢٣٤) أ هـ

والعلماء وإن كانوا كما رأينا حكموا لأدوات الاستفهام عامة بالصدارة ، إلا أنهم جعلوا للألف كمال التصدير ، ولذا عدهـا النحاة أصلا فى بابها ، ولأصالتها هذه خصوها بأحكام ليست لغيرها من أدوات الاستفهام ، ومن هذه الأحكام انفرادها — كما ذكر ابن مالك — بتقديمها على العاطف ، تنبيها على أنهـا أصل أدوات الاستفهام ٠

يقول ابن مالك فى شواهد التوضيح : « وأما قول النبى صلى الله عليه وسلم « أومخرجى هم » فالأصل فيه وفى أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة ، كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام نحو : « وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم

(٢٣٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٢٨/٢ تحقيق الأستاذ هارون
(٢٣٤) مفتاح العلوم للسكاكى ص ١١٤

آيات الله » (٢٣٥) . ونحو : « فمالكم في المنافقين فئتين » (٢٣٦) . ونحو : « فأي الفريقين أحق بالأمن » (٢٣٧) ونحو : « فأنى يؤفكون » (٢٣٨) . ونحو : « أم هل تستوي الظلمات والنور » (٢٣٩) . ونحو : « فأين تذهبون » (٢٤٠) .

فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها ، فكان يقال في : « أفتطمعون » (٢٤١) ، وفي : « أفكلما » (٢٤٢) ، وفي : « أثم إذا ما وقع » (٢٤٣) : فأتطمعون ، وفأكلما ، و ثم أإذا ما وقع ، لأن أداة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل ، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف ، تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة ، فأرادوا التنبيه عليه ، فكانت الهمزة أولى لأصالتها في الاستفهام » (٢٤٤) أ هـ

---

(٢٣٥) آل عمران / ١٠١
(٢٣٦) النساء / ٨٨
(٢٣٧) الانعام / ٨١
(٢٣٨) من الآية رقم ٦١ من سورة العنكبوت
(٢٣٩) من الاية رقم ١٦ من سورة الرعد
(٢٤٠) التكوير / ٢٦
(٢٤١) البقرة / ٧٥
(٢٤٢) البقرة / ٨٧
(٢٤٣) يونس / ٥١
(٢٤٤) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٠ — ١٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط بيروت .

بقى لنا من هذه الحروف التى ذكرناها لام الابتداء ، وهى من الحروف غير العاملة ومثالها « لزيد آكل طعامك » ، ولعل تسميتها بهذا الاسم يدل بداهة على أنها لها صدارة الكلام . ولهذا السبب علقت أفعال القلوب أو الظن عن العمل فى لفظ ما بعدها كما فى نحو : علمت لمحمد قائم ، ومنعت أيضا من النصب على الاشتغال فى نحو : زيد لأنا أكرمه ، لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، ولأنها لها الصدارة امتنع تقدم خبر المبتدأ الذى تدخل عليه فلا يقال فى نحو : لزيد قائم : قائم لزيد ، ولا يعترض على ذلك بجواز تأخيرها مع « إن » إلى الخبر ، لأنها حينئذ فى تقدير المقدمة . إلا أنه لما كانت « إن » للتوكيد ولام الابتداء أيضا تفيد التوكيد فرق بينهما ، فلما أزيلت اللام عن المبتدأ وقعت على خبره نحو : إن خالدا لآكل طعامك (٢٤٥) .

وقد بين ابن هشام ذلك أيضا فقال : « وأما اللام غير العاملة فسبع (إحداها) لام الابتداء ، وفائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليص المضارع للحال » (٢٤٦) أ هـ

وبناء على ذلك وعلى ما تقدم نستطيع أن نقرر أن هذه الحروف العاملة منها وغير العاملة لا يجوز أن يتقدم عليها شىء مما بعدها ، لأنها كما علمنا لها صدر الكلام .

---

(٢٤٥) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢/٢٤٤ والصفوة من القواعد الاعرابية ص ١٥٠ د / عبد الكريم بكار

(٢٤٦) المغنى بحاشية الامير ١/١٨٩

حكم تقديم المعمول الذى عامله معنى الفعل

يقصد بهذا النوع من العوامل ، ما كان فيه معنى الفعل ، وليس بفعل ظاهر ، مثل : أسماء الاشارة الواقع بعدها اسم منصوب نحو : « هذا محمد مسرعا » فلا يجوز لنا هنا أن نقدم الاسم المنصوب على اسم الاشارة فنقول : « مسرعا هذا محمد » لأن ما فى اسم الاشارة من معنى التنبيه قد عمل فى هذا المنصوب .

ومثل المبتدأ الواقع بعده اسم منصوب أيضا كما فى قولهم : « هو عبد الله حقا » لا يجوز أن تقول : « حقا هو عبد الله » لما فى هذا العامل وهو الابتداء من معنى الفعل .

فهذه المعمولات لا يجوز تقديمها على هذا النوع من العوامل (٢٤٧) .

وقد أوضح ابن السراج ذلك فقال : « إذا قلت : « هذا زيد منطلقا » لا يجوز أن تقدم « منطلقا » على « هذا » ، لأن العامل هنا دل على ما دل عليه « هذا » وهو التنبيه ، وليس بفعل ظاهر ، ومن ذلك : « هو عبد الله حقا » ، لا يجوز أن تقدم

---

(٢٤٧) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢/٢٥٦ ومفتاح العلوم للسكاكى ص ١٣٤ والكتاب ٢/١٢٢

« حقا » على « هو » ، لأن العامل هو المعنى ، وإنما نصبت « حقا » ، لأنك لما قلت : هو عبد الله ، دلك على « أحق ذلك » فقلت : « حقا » (٢٤٨).

(٢٤٨) أصول النحو لابن السراج ٢/٢٥٦

حكم تقديم التمييز وما بعد إلا

أولا — التمييز :

يطلق النحاة على التمييز أسماء كثيرة ، فيقـــال له التبيين والتفسير والمميز والمفسر (٢٤٩)

ويعرف بأنه ما فيه معنى « من » الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع (٢٥٠) .

وهو إما أن يميز جملة كما في قولنا : تصبب زيد عرقا ، أو مفرداً عددا نحو قوله تعالى : « وواعـــدنا موسى ثلاثين ليلة » (٢٥١) أو مفهم مقدار كيل نحو : عندى أردب قمحا . أو وزن نحو : رطل زيتا ، أو مساحة نحو : شبرا أرضا ، وما أشبه ذلك كما فى قوله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره » (٢٥٢) ... الخ (٢٥٣)

---

(٢٤٩) ينظر المساعد لابن عقيل ٢/٥٤ والهمع ٤/٦٢ والارتشـــاف لأبى حيان ٢/٢٧٧ تحقيق د / مصطفى النماس ط المدنى ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٧ م .

(٢٥٠) ينظر المساعد لابن عقيل ٢/٥٤

(٢٥١) الاعراف / ١٤٢

(٢٥٢) الزلزلة / ٧

(٢٥٣) المرجع السابق نفسه

وما يهمنا هنا هو أن نعرف حكم تقديم التمييـــز على عامله

والعلماء يمنعون تقديم التمييز على عامله أو يجوزونه على حسب نوع العامل المتقدم فإن كان هذا العامل غير متصرف امتنع تقديم التمييز عليه بإجماع النحاة سواء كان هـــذا العامل فعلا نحو : ما أحسن زيد رجلا ، أو غير فعل نحـــو : عندى عشرون درهما . فلا يقال : ما رجلا أحسن زيدا ، ولا درهما عندى عشرون (٢٥٤)

أما اذا كان العامل متصرفا فقد اختلف فيه العلمـــاء فسيبويه ومن وافقه يمنعون أيضا تقديم التمييز عليـــه ، كما كان فى العامل غير المتصرف فلا يقال على مذهب سيبويه فى نحو : طاب زيد نفسا : نفسا طاب زيد .

يقول سيبويه : وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول . ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء وتفقأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ، ولا تفقأته ، ولا يعمل فى غيره من المعارف ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ، ولا

(٢٥٤) ينظر المساعد ٦٧/٢ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين ٢٩٥/٢ والهمع ٧٢/٤ ومفتاح العلوم للســـكاكى ص ١٢٦

فى هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعـــل لا يتعدى إلى مفعول » (٢٥٥) أ هـ

ويجيز الكسائى والمازنى والمبرد تقـــديم التمييز على العامل المتصرف ، فيجوز على مذهبهم أن نقول : نفسا طاب زيد وشيبا اشتعل رأسى ، ومن ذلك قول الشاعر (٢٥٦) :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبهـــا ؟
وما كان نفســـا بالفراق تطيب

وقول الشـــاعر (٢٥٧) :

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا
وما ارعويت ، وشيبا رأسى اشتعلا

ويستدل هؤلاء على رأيهم أيضا بالقيـــاس على سائر الأفعال المتصرفة حيث إن هذه الأفعال يجوز تقديم معمولها عليها نحو : ضرب زيد عمرا ، وعمرا ضرب زيد ، فكذلك التمييز

---

(٢٥٥) الكتاب ٢/٢٠٤ — ٢٠٥ وينظر شرح عيون الاعراب ص ١٦١ والارتشاف ٢/٢٨٤ — ٢٨٥

(٢٥٦) ينسب البيت للمخبل السعدى أو لأعشى همدان . وقيـــل هو لقيس بن الملوح العامرى . والبيت من بحر الطويل وينظر فى شرح ابن عقيل ٢/٢٩٥ والانصـــاف ٢/٨٢٨ وابن يعيش ٢/٧٣ ، ٧٤ والكتاب ١/٨٨ ط الاميرية والمقتضب ٣/٣٧ والاشمونى ٢/٢٠١ والعينى بهامش خزانة الادب ٣/٢٣٥ والخصائص ٢/٣٨٤

(٢٥٧) البيت من البسيط ولم يعلم القائل وهو فى شرح ابن عقيـــل ٢/٢٩٥ والمساعد ٢/٦٦ والاشمونى بحاشية الصبان ٢/٢٠١

إذا كان عامله فعلا متصرفا . كما يستدلون على جواز التقديم هنا بالقياس على الحال ، على الرغم من أنهم يمنعون تقديم الحال على العامل فيها .

أما من يمنع التقديم هنا من البصريين فاحتجـــوا بأن التمييز فاعل فى المعنى ، فالمتصبب فى قولنا : تصبب زيد عرقا – كما يرون – هو العرق ، والمتفقئ فى قولنا : تفقأ الكبش شحما هو الشحم ، فلما كان هو الفاعل فى المعنى ، لم يجـز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا (٢٥٨)

وقد أبطل ابن الأنبارى رأى الكسائى ومن وافقـــــه فقـــــال :

« وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أتهجر ســـلمى بالفـــراق حبيبها
وما كان نفسا بالفـــراق تطيب

فإن الرواية الصحيحة :

« وما كان نفس بالفراق تطيب »

---

(٢٥٨) ينظر الانصاف ٢/٨٢٩ – ٨٣٠ والأصول لابن السراج ٢/٢٣٨ والمساعد ٢/٦٦ والخصائص ٢/٣٨٤

وذلك لا حجة فيه . ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب « نفسا » بفعل مقدر ، كأنه قال : أعني نفسا ، لا على التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرتموه ، فإنما جاء في الشعر على طريق الشذوذ ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم : « إنه فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه » قلنا : الفـــرق بينهما ظاهر ، وذلك ، لأن المنصوب في « ضرب زيد عمـــرا » منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب في نحو : « تصبب زيد عرقا » فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظا ، فإنه فاعـــل معنى ، فبان الفرق بينهما .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها ، فلا حجة لهم فيه ، لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته (٢٥٩) أ هـ

ولابن جني رد قوي عليهم في إبطال استدلالهم بالقياس على تقديم الحال على عاملها غير ما ذكره ابن الأنباري .

يقول ابن جني : « فإن قلت : قد تقدم الحال على العامل فيها ، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى ، نحو

---

(٢٥٩) الإنصاف ٢/٨٣١ — ٨٣٢ بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين

قولك : راكبا جئت ، « خشعا أبصـــــارهم يخرجون من الأجداث » (٢٦٠)

قيل : الفرق أن الحال لم تكن فى الأصل هى الفاعلة ، كما كان المميز كذلك ، ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبى ، كما أن أصل طبت به نفسا ، طابت به نفس ، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف ، ولم تكن قط فاعلة فتقبل الفعل عنها . فأما كونها هى الفاعل فى المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجارى مجرى الفاعل فى المعنى ، وأنت تقدمه على « كان » فتقول : قائما كان زيد ، ولا تجيز تقديم اسمها عليها ، فهذا فرق » (٢٦١) أ هـ

وهكذا يتبين لنا أن النحاة مجمعون على منع تقـــديم التمييز على عامله ، إذا كان العامل غير متصرف ، أما إذا كان متصرفا ، فمنهم من يمنع التقديم وهو سيبويه ومن تبعه . ومنهم من يجيزه وهم الكسائى والمازنى والمبرد .

ونشير هنا إلى أنه قد يكون العامل فعلا متصرفا ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند جميع النحاة ، وذلك إذا كان هـــذا الفعل المتصرف بمعنى فعل غير متصرف مثل الفعل « كفى » فى نحو قولنا : كفى بزيد رجلا ، لأن الفعل هنا بمعنى فعـــل

---

(٢٦٠) القمــر / ٧ .
(٢٦١) الخصائص لابن جنى ٢/ ٣٨٤ - ٣٨٥

التعجب ، وفعل التعجب غير متصرف فمعنى : « كفى بزيد رجلا » ، « ما أكفاه رجلا » (٢٦٢) .

هذا عن تقديم التمييز على عامله ، أما تقديمه بحيث يكون متوسطا بين الفعل – العامل – ومرفوعه ، فهذا لا خلاف فيه نحو : طاب نفسا زيد .

ويرى أبو حيان أنه يقاس على ذلك أيضا توسطه بين الفعل ومنصوبه نحو : فجرت عيونا الأرض (٢٦٣) .

ثانيا – ما بعد إلا :

يمنع النحاة تقديم ما بعد « إلا » عليها ، ســـواء كان الواقع بعدها هو الاسم أو معموله وقاسوا ذلك على الواو التى بمعنى مع ، فحملوا إلا عليها ، ولهذا قالوا : لا يعمل ما بعـــد « إلا » فيما قبلها ، فلا يقال : ما قومه زيدا إلا ضاربون .

ولعل سبب حملهم « إلا » فى عدم جواز تقديم ما بعدها عليها على الواو التى بمعنى « مع » هو أن « إلا » والواو وهذه ، نظيرتان .

---

(٢٦٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٥ – ٢٩٦ بتحقيق الشيخ محمـــد محيى الدين ، والهمع ٤/ ٧٢ [illegible]

(٢٦٣) ينظر الهمع ٤/ ٧١ تحقيق عبد العال سالم مكرم .

وفى هذا المعنى وفى منع تقديم ما بعد إلا عليها حملا لها على الواو التى بمعنى « مع » يقول ابن إياز فيما نقله عنه السيوطى : « (إلا) و (الواو) التى بمعنى (مع) نظيرتان ، لأن كل واحدة منهما تعدى الفعل الذى قبلها إلى الاسم الذى بعدها ، مع ظهور النصب فيه ، ألا ترى أنك لو أسقطت « إلا » اكان الفعل غير مقتض للاسم ... ولا يعمل ما بعد « إلا » فيما قبلها ، فلا يجوز : ما قومه زيدا إلا ضاربون ، لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز ، وكذا معموله ، لأن من أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل ، إذا كان تابعـــا وفرعا عليه ، فإن جاء شيء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور ، وقيل : إنما امتنع ذلك فى « إلا » حملا لها على (واو) « مع » ، ولا يتقدم ما بعد الواو عليهـــا ، فكذلك إلا » (٢٦٤) أ هـ

---

(٢٦٤) الاشباه والنظائر للسيوطى ٢/٧٧ وينظر الهمع ٣/٢٧٦ تحقيق عبد العال سالم مكرم والانصاف ١/٢٧٣ وحاشية الصبان ٢/١٤١ وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى ص ١٧٥

حكم تقديم حروف الاستثناء

من الأشياء التى منع جمهور النحاة تقديمها أول الكلام بسبب ارتباط العامل بالمعمول ، حروف الاستثناء ، ولا فرق فى ذلك بين كون الحرف واقعا فى كلام موجب أو فى كلام منفى ، وعلى هذا لا يقال : إلا محمدا قام الطلاب ، ولا : إلا زيداً ما أكل أحد طعاما ، ولا : ما إلا محمدا قام الطلاب . ويستدل الجمهور على منع ذلك بأنه لم يسمع من كلام العرب ، ولأن « إلا » كما قلنا قبل ذلك مشبهة « بواو » « مع » وبلا العاطفة ، وهما لا يتقدمان .

ويجوز الكوفيون والزجاج من البصريين تقديمه (٢٦٥)، ويستدلون على ذلك بقول الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما
أعد عيالى شعبة من عيالكا (٢٦٦)

---

(٢٦٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٣٠٧ تحقيق د / مصطفى أحمد النحاس ط المدنى ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٧ م

(٢٦٦) البيت لم يعلم قائله وهو من بحر الطويل — وينظر فى الهمع ٣/٢٦٠ والانتصاف من الانصاف للشيخ محمد محيى الدين بهامش الانصاف ١/٢٦٤ وقد نسبه الشيخ محمد محيى الدين فيه الى الأعشى وشرح ابن عقيل بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين ٢/٢٣٤ بدون نسبة ، والاشمونى بحاشية الصبان ٢/١٦٣ والعينى ٣/١٢٧ والتصريح ١/٣٦٣ ، كما نسبه الاستاذ هارون الى الأعشى فى معجم الشواهد ١/٢٥٥

وقـــوله :

وبلدة ليس بهـــا طورى
ولا خـــلا الجن بهـــا إنسى (٢٦٧)

وقـــوله (٢٦٨) :

خلا أن العتـــاق من المطايا
حسين به فهن إليه شوس (٢٦٩)

ويرد الكوفيون على من يبطل رأيهم فيقولون : « ولا يجوز أن يقال إن الاستثناء يضارع البدل بدليل قولهم : ما قام احد إلا زيدا ، وإلا زيد ، والمعنى واحد ، فلما جاز البدل لم يجـــز تقديمه ، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، لأنا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه ، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم ٠

---

(٢٦٧) البيت من ارجوزه للعجاج وهو فى ديوانه ص ٣١٩ برواية : و « خفقة » بدلا من « وبلدة » وينظر فى أصول النحو ١/ ٣٧٣ والهمع ٣/ ٢٦١ والانصاف ١/ ٢٧٤ والخزانة ٢/ ٣ وائتلاف النصرة ص ١٧٥ والمنصـــف لابن جنى ٣/ ٦٢ واللسان (طور) والارتشاف ٢/ ٣٠٧
(٢٦٨) البيت لأبى زبيد الطائى وهو فى الانصاف ٢/ ٢٧٣ وائتلاف النصره ص ١٧٥ واللسان (حسس ، وحسى) وهو من الوافر
(٢٦٩) ينظر الهمع ٣/ ٢٦٠ والانصاف ٢٧٣/١ وائتلاف النصرة ص ١٧٥ والمقتضب ١/ ٣٨٠ ومجالس ثعلب ٤٨٦

قال الكميت :

فما لي إلا آل أحمد شيعة

وما لي إلا مذهب الحق مذهب (٢٧٠)

فقدم المستثنى على المستثنى منه (٢٧١) ٠

وقد بينا فيما سبق ونحن نتحدث عن منع تقديم ما بعد إلا عليها سبب المنع وهو أن ذلك يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهذا لا يجوز ، ولهذا السبب نفسه منع جمهور النحاة تقديم حروف الاستثناء أول الكلام ٠

أما ما احتج به الكوفيون من الشعر واستدلوا به على رأيهم فقد أبطله العلماء بأن حرف الاستثناء لم يكن واقعا أول الكلام ، لأن قبله أبياتا أخرى فقول أبي زبيد :

خلا أن انعتاق من المطايا

---

(٢٧٠) البيت من الطويل وهو في الانصاف ١/٢٧٥ واوضح المسالك لابن هشام ١/١٨٥ بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين وشرح ابن عقيل ٢/٢١٦ بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين والاشموني بحاشية الصبان ٢/١٤٩ ، ويروى البيت برواية : و « مالي » بدلا « فمالي » و « الا مشعب الحق مشعب » بدلا « من مذهب الحق مذهب » وينظر أيضا في مجالس ثعلب ص ٦٠ والاغاني ٥/١١٩ والمقتضب ٤/٣٩٨ وابن يعيش ٢/٧٩ والتصريح ١/٣٥٥

(٢٧١) ينظر الانصاف ١/٢٧٥ — ٢٧٦

مسبوق بقوله :

إلى ان عرسوا وأغب منهـــم
قريبا ما يحس له حسيس

واما قول العجاج :

وبلدة ليس بهـــا طورى
ولا خـــلا الجن بهـــا إنسى

فتقديره : وبلدة ليس بها طورى ولا إنسى خلا الجن ، فحذف إنسيا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل : تقديره : ولا بها إنسى خلا الجن ، فـ « بها » مقدرة بعد « لا » وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ، فلا يكون فيه حجــة (٢٧٢) ·

كما ابطل العلماء ما استدلوا به أيضا على صحة رأيهم من جواز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه مع أن البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه فقالوا :

... لما تجاذب المستثنى شبهان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه بدلا ، خليت له منزلة وسيطة ، فقدم على المستثنى منه ، وأخر البتة عن الفعل الناصبة (٢٧٣) ·

(٢٧٢) الانصاف ١/٢٧٧ بتصرف وينظر ائتلاف النصرة ص١٧٦-١٧٥
(٢٧٣) الخصائص لابن جنى ٢/٣٨٢

وأيضا « فإن من العرب من يجوز البدل مع التقديم ، فيقول : ما جاءنى إلا زيد أحد ، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه » (٢٧٤) .

ويشهد لذلك ما جاء من قول حسان بن ثابت رضى الله عنه (٢٧٥)

لأنهم يرجون منه شفاعة
إذا لم يكن إلا النبيون شافع

فقد قدم المستثنى وهو قوله « النبيون » على المستثنى منه وهو قوله « شافع » ومع ذلك لم ينصبه على الاستثناء ، بل بقى مرفوعا على الاتباع (٢٧٦) .

هذا بالنسبة لتقديم حرف الاستثناء أول الكلام ، وقد رأيناه فى هذه الصورة على رأى الكوفيين متقدما بصحبة المستثنى كما هو واضح فى الأمثلة المتقدمة وهو فيها أيضا متقدم على العامل وعلى المستثنى منه ، وهذا يحتم علينا أن

---

(٢٧٤) الانصاف ١/ ٢٧٧

(٢٧٥) البيت من الطويل وهو فى الانتصاف للشيخ محمد محيى الدين ١/ ٢٧٥ والاشمونى بحاشية الصبان ٢/ ١٤٨ وبشرح ابن عقيل بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين ٢/ ٢١٧ برواية « فانهم » بدلا من « لأنهم » والهمع ٣/ ٢٥٧ وديوان حسان ص ١٥٢ برواية « الا النبيين » بالنصب والعينى ٣/ ١١٤ والتصريح ١/ ٣٥٥ .

(٢٧٦) ينظر الانتصاف على الانصاف للشيخ محمد محيى الدين ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٧

نبين حكم تقديمه مع المستثنى على المستثنى منه وحده ، أو على العامل فى المستثنى منه وحده .

فهاتان صورتان غير الصورة التى تكلمنا عنها وسوف أوضحها هنا بإيجاز لنكون قد تناولنا الموضوع من كل جوانبه .

أما الصورة الأولى وهى تقديم الأداة مع المستثنى على المستثنى منه وحده فهى ما يعبر عنها النحاة دائما بتقديم المستثنى على المستثنى منه وقد رأينا لها مثالا فيما سبق وهو قول الشاعر :

ومالى إلا آل أحمد شيعة
وما لى إلا مذهب الحق مذهب

والنحاة لا يختلفون فى جواز هذه الصورة .

وأما الصورة الثانية وهى تقديم الأداة مع المستثنى على العامل وحده ، نحو : القوم إلا زيدا ضربت ، فللنحاة فيها ثلاثة أقوال :

الأول : الجواز مطلقا .

الثانى : المنع مطلقا .

الثالث : جواز التقديم إذا كان العامل متصرفا نحو :

الطلاب إلا محمدا حضروا ومنعه إذا كان العامل غير متصرف نحو : الطلاب إلا زيدا عسى أن ينجوا (٢٧٧)

وقد بين أبو حيان ذلك كله فى كتابه الارتشاف فقال : « مذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام إجراء لأداته مجرى حرف العطف ، لأن معنى إلا زيدا ، لا زيد .

وأجاز الكسائى تقديمه على حرف النفى نحو : إلا زيدا ما أكل طعامك أحد ، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع ، ومنعه هشام إلا مع الدائم ، ويجوز أن يتوسط المستثنى بين المستثنى منه والمنسوب إليه الحكم سواء كان مسندا إليه الحكم أم واقعا على المستثنى منه نحو : قام إلا زيدا القوم ، والقوم إلا زيدا ذاهبون ، وفى الدار إلا عمرا أصحابك ... فأما إذا تقدم على المستثنى منه وعلى العامل ، وتوسط بين جزأى كلام ، ففى ذلك مذاهب ، أحدها : الجواز على الإطلاق ، كان العامل متصرفا أو غير متصرف .

الثانى : المنع على الإطلاق .

الثالث : التفصيل بين أن يكون متصرفا فيجوز نحو : القوم إلا زيدا جاء ، أو غير متصرف فلا يجوز نحو : القوم

---

(٢٧٧) ينظر منحة الجليل بشرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ٢/٢٢٥ والهمع ٣/٢٦١ .

إلا زيدا فى الدار ، وهو مذهب الأخفش وهو الذى نختاره ، إذ ورد به السماع (٢٧٨) أ هـ .

وبهذا نكون قد بينا القول فى التقديم بصفة عامة فى باب الاستثناء بصوره المختلفة .

(٢٧٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨ تحقيق د / مصطفى احمد النماس .

حكم تقديم ما يؤدى إلى التفريق بين العامل والمعمول بما هو غريب عن العـــامل

عرفنا قبل ذلك أن أمر التقديم عند النحاة قائم على أساس ارتباط العامل بالمعمول فى كثير من الحالات ، بمعنى أنه إذا أدى التقديم فى بعض الكلمات إلى الفصل أو التفريق بين العامل وما عمل فيه ، منعوه (أى التقديم) ، وقد عرفنا قبـــل ذلك أن العوامل إما حروف وإما افعال ، وقد تكلمنا فيما سبق عن الحروف ، والمقصود هنا بيان حكم التقديم إذا أدى إلى التفريق بين الفعل وما عمل ، نحو كان وأخواتها .

وقد ذكر النحاة أن ذلك ممتنع ، فلا يجوز لنا أن نقول : كانت زيدا الحمى تأخذ ، لأننا حينئذ نكون قد فرقنا وفصلنا بين كان واسمها بما هو غريب عنها وهو كلمة « زيد » وزيد فى الجملة ليس باسم لكان ولا خبر .

كما لا يجوز لنا أن نقول فى « زيد فيك رغب وعمرو : زيد فيك وعمر رغب » لأننا أيضا فرقنا بين « فيك » و « رغب » بما ليس منه وهكذا (٢٧٩) .

وقد بين سيبويه ذلك فى الكتاب فقال معلقا على قـــول حميد الأرقط :

(٢٧٩) ينظر الاصول لابن السراج ٢٤٦/٢

فاصبحو والنوى عالى معرستهم
وليس كل النوى تلقى المساكين(٢٨٠)

« ولا يجوز أن تحمل المساكين على « ليس » وقد قدمت ، فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول ، وهذا لا يحسن، لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجز ، وكان قبيحا » (٢٨١) أ هـ .

كما بين المبرد ذلك في المقتضب حيث ذكر انه لا يجوز لنا أن نفصل بين كان وبين اسمها وخبرها بما هو غريب عنها .

يقول : وتقول : كان غلامه زيد ضاربا فهو على وجه خطأ . وعلى وجه صواب : فأما الوجه الفاسد ، فأن تجعل (زيدا) مرتفعا بكان ، ونجعل (الغلام) منتصبا بضارب فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر إنما هو مفعوله مفعولها . وكذلك لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ » (٢٨٢) أ هـ

وبهذا نكون قد انهينا الكلام عن الأشياء التى منع النحاة

---

(٢٨٠) البيت من البسيط وهو فى الكتاب ١/ ٧٠ ، ١٤٧ والأمالى الشجرية ٢/ ٢٠٣، ٤/ ٢٠٤ والعينى ٢/ ٨٢ ، والخزانة ٤/ ٨٥ والمقتضب ٤/ ١٠٠ والأشمونى ١/ ٢٣٩
(٢٨١) الكتاب ١/ ٧٠ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون
(٢٨٢) المقتضب للمبرد ٤/ ٩٨ ـ ٩٩

فيها التقديم بسبب ارتباط العوامل بمعمولاتها ، وهى الأشياء التى سبق أن بيناها وذكرناها مجملة فى آخر الباب الأول من هذا البحث ، وقد أفردنا فى هذا الباب الثانى القول لكل واحد منها حتى تتضح لنا ، ولنعرف بالتفصيل سبب منع النحاة التقديم فيها .

وأشير إلى أن مواضع التقديم فى النحو غير هذه المواضع كثيرة ، ولكنى لم أذكرها هنا لأنه ليس الغرض من البحث سرد هذه المواضع ، وإنما الغرض منه كما بينت سابقا هو معرفة نظرة النحويين والبلاغيين إلى ظاهرة التقديم بصفة عامة والمقارنة بين هاتين النظرتين بمعنى هل نظرتهما إلى التقديم واحدة أو أنهما يختلفان فيها ، وهل هما يلتقيان فى نظرتهما إلى التقديم فى بعض الأحيان أو لا ؟ وقد أوضحت ذلك كله فى الباب الأول .

أما المواضع التى ذكرتها فكانت بمثابة تطبيق عملى لنظرة النحاة إلى التقديم ولنرى من خلالها كيف أنهم يهتمون فى المقام الأول - بالنسبة للتقديم - بالناحية الإعرابية وترتيب الجملة وارتباط العوامل بمعمولاتها ، مع ما يفيده التقديم من أمور أخرى كما ذكر سيبويه من العناية والاهتمام ولذلك أقرر مرة أخرى أن نقطة التقاء النحويين والبلاغيين فى هذا المضمار - أعنى نظرتهما إلى التقديم - هى ما كان التقديم فيه على نية التأخير كما ذكر عبد القاهر الجرجانى فيما سبق (٢٨٣) ، لأن الكلمة حينئذ تكون محتفظة بإعرابها

---

(٢٨٣) ينظر ص ٥٥ من هذا البحث - الباب الأول

كما كانت مؤخرة ، فليس هناك إذن في هذه الحالة إخـــلال بترتيب الجملة ، ولا بارتباط العوامل بمعمولاتها كما يقــرر النحـــويون .

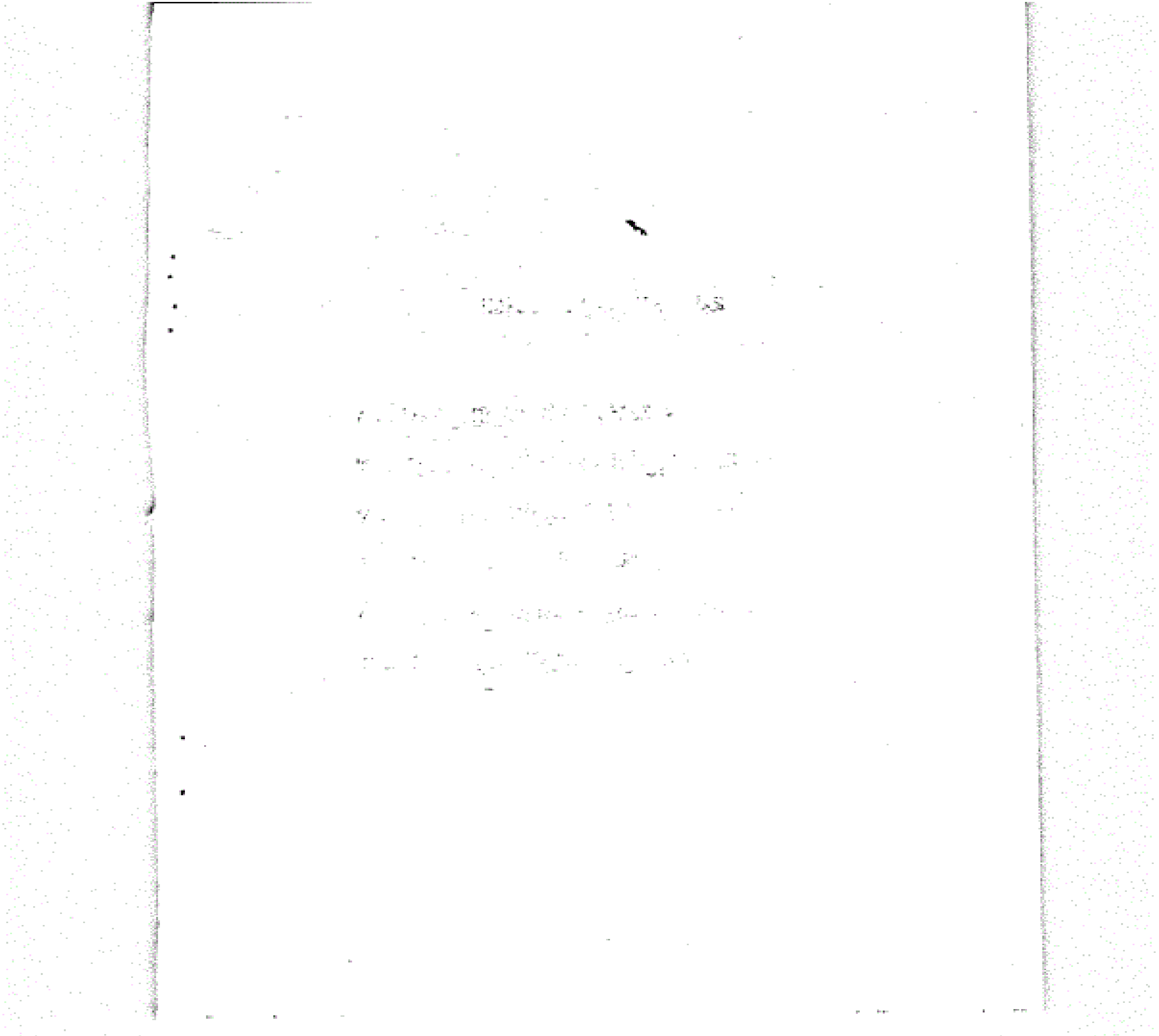
ولعلى بذلك أكون قد طرقت موضوعا يهم عشاق العربية بصفة عامة ، والمهتمين بالنحو والبلاغة بصفة خاصة ، لأنه كما يقال : الإعراب فرع المعنى .

أدعو الله أن يجعل عملى هذا نافعا ، وفى سبيله خالصا إنه على ما يشاء قدير .

تم الفراغ منه فى ليلة السابع والعشرين من شهر الله الحرام رجب لعام ١٤١٢ هـ ـ الموافق الثلاثين من ينـــاير لعـــام ١٩٩٢ م .

د/جابر محمد محمود البراجه

الفهــــارس العــامة



الآيات القـــرآنية

رقم الصفحة

رقم الصفحة

الأحاديث النبــوية الشريفـة

الأبيـــات الشـــعرية

اجـــزاء ابيــــــات

فهـــرس الأعلام

رقم الصفحة

رقم الصفحة

مراجـــع البحث

١ - ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الشرجى الزبيدى ط عالم الكتب - بيروت

٢ - أثر النحاة فى البحث البلاغى د/عبد القادر حسين ط دار نهضة مصر ١٩٧٥ م

٣ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبى حيان تحقيق د/مصطفى أحمد النماس ط المدنى - القاهرة .

٤ - أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى بتعليق المراغى ط الاستقامة ١٣٦٩ هـ

٥ - أسرار العربية لابن الأنبارى تحقيق محمد بهجه البيطار ط دمشق .

٦ - أسرار اللغة د/ابراهيم أنيس الطبعة الثانيـــة ١٩٥٨ م

٧ - أساليب بلاغية د/أحمد مطلوب وكالة المطبوعات - الكويت .

٨ - الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - شركة الطباعة الفنية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٩ - الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة لمحمد بن على الجرجانى تحقيق د/عبد القادر حسين ط دار نهضة مصر - القاهرة .

١٠ - الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ط السعادة ١٣٢٣ هـ

١١ - أصول النحو لابن السراج تحقيق د/عبد الحسين الفتلى ط النعمان - النجف الأشرف العراق .

١٢ - إعراب القرآن المنسوب الى الزجاج تحقيق ابراهيم الابيارى ط بيروت .

١٣ - الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الاعراب للفارقى تحقيق سعيد الأفغانى ط بيروت .

١٤ - أمالى الزجاجى تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ط المدنى ١٣٨٢ هـ

١٥ - الأمالى الشجرية لابن الشجرى ط بيروت

١٦ - الأمالى لأبى على القالى ط دار الكتب ١٣٤٤ هـ

١٧ - الانتصاف من الانصاف للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد بهامش الانصاف ط بيروت .

١٨ - الانصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط بيروت

١٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط مصطفى محمد ١٣٥٤ هـ

٢٠ - الإيضاح للخطيب القزويني تحقيق د/عبد المنعم خفاجي

٢١ - الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق موسى بناى علوان ط العراق .

٢٢ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د/مازن المبارك ط بيروت .

٢٣ - البحر المحيط لأبي حيان مع النهر الماد ط بيروت

٢٤ - بحوث لغوية د/أحمد مطلوب ط دار الفكر - عمان - الأردن ١٩٨٧ م

٢٥ - البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق د/عياد الثبيتي ط بيروت .

٢٦ - البلاغة فنونها وأفنانها د/فضل حسن عباس ط دار الفرقان الأردن ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٢٧ - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري د/محمد أبو موسى ط ...

٢٨ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين

لأبى البقــاء العكبرى تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين ط بيروت .

٢٨ – التخمير شرح المفصل للخوارزمى تحقيــــق د/عبد الرحمن العثيمين ط بيروت .

٣٠ – التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عنـــــد عبد القاهر د/عبد الفتاح لاشين ط دار الجيل القاهرة نشر دار المريخ – الرياض .

٣١ – تهذيب الألفاظ لابن السكيت ط بيروت .

٣٢ – الجمل للزجاجى تحقيق ابن أبى شنب – الجزائر

٣٣ – حاشية السيد شريف على شرح المطــول بهامش المطول لسعد الدين التفتازانى .

٣٤ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط الحلبى

٣٥ – حجة القراءات لأبى زنجلة تحقيق سعيد الأفغانى

٣٦ – خزانة الأدب للبغدادى ط بولاق .

٣٧ – الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ محمد على النجار ط بيروت .

٣٨ – الخلاف بين النحويين د/الســـيد رزق الطويل نشر المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة .

٣٩ – الدرر اللوامع لأحمد الأمين الشنقيطى ط بيروت

٤٠ – الدفاع عن القرآن ضد النحـــويين والمستشرقين د / أحمد مكى الأنصارى ط الاتحاد العربى – مصر ٠

٤١ – دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى تحقيـــق محمد رشيد رضا – ط بيروت ٠

٤٢ – دلالة التراكيب د/محمد أبو موسى ط دار التضامن القاهرة ١٤٠٨ هـ

٤٣ – ديوان الأعشى تحقيق رودلف جاير ٠ فينا ١٩٢٧ م

٤٤ – ديوان امرىء القيس تحقيق محمد أبو الفضـــل ط دار المعارف ٠

٤٥ – ديوان حســـــان بن ثابت بشرح البرقوقى ط الرحمانيـــة ٠

٤٦ – ديوان الشماخ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطى ط السعادة ١٣٢٧ هـ ٠

٤٧ – ديوان طرفة بن العبد ط بيروت ٠

٤٨ – ديوان علقمة ط دار الفكر – بيروت ١٩٦٨ م

٤٩ – ديوان عمر بن قميئة تحقيق حسن الصيرفى ط دار الكتاب العربى ١٩٧١ م

٥٠ — ديوان الفرزدق ط الصاوى ١٣٥٤ هـ

٥١ — ديوان كثير عزة بعناية هنرى بيرس ط الجزائر

٥٢ — ديوان النابغة الذبيانى ط بيروت

٥٣ — ديوان الهذليين ط دار الكتب ١٣٦٩ هـ

٥٤ — رسالة فى بيان ما إذا كان صاحب علم المعـــانى يشارك اللغوى فى البحث عن مفردات الألفاظ لابن كمال باشا تحقيق محمد حسين أبو الفتوح من مجلة الدارة العدد الثالث السنة الخامسة عشرة .

٥٥ — أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو د/أحمـد مكى الأنصارى المجلس الأعلى للفنون والآداب ط دار المعارف .

٥٦ — شذور الذهب لابن هشام تحقيق الشيخ محمـــد محيى الدين عبد الحميد — ط التقدم ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م

٥٧ — شرح أبيات سيبويه لابن الســـيرافى تحقيق د/محمد على سلطان ط دمشق

٥٨ — شرح أبيات المغنى للبغدادى تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق ط دمشق .

٥٩ — شرح الأشمونى بحاشية الصبان ط الحلبى .

٦٠ — شرح الألفية للمرادى تحقيـــق د/عبد الرحمن سليمان ط المكتبة الأزهرية .

٦١ - شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د/محمد بدوى المختون ط هجر - القاهرة .

٦٢ - شرح التصريح على التوضيح للشـــيخ خالد الأزهرى - ط الحلبى

٦٣ - شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د/صاحب أبو جناح - ط العراق

٦٤ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقى تحقيق الأستاذين أحمد أمين وعبد السلام هارون لجنة التأليف ١٣٨٧ هـ

٦٥ - شرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمرى بهـــامش الكتاب - ط الأميرية .

٦٦ - شرح الشواهد الكبرى للعينى بهامش خـــزانة الأدب - ط بولاق .

٦٧ - شرح شواهد المغنى للسيوطى - لجنة التـــراث العربى - رفيق حمدان .

٦٨ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيـــــق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ

٦٩ - شرح عيون الإعراب للمجاشعى تحقيق د/حنـــا جميل حداد - ط الأردن .

٧٠ — شرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني تحقيق نوري ياسين حسين نشر المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .

٧١ — شرح الكافية للرضى — ط بيروت .

٧٢ — شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت .

٧٣ — شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق د/الشريف عبد الله الحسيني البركاتي — المكتبة الفيصلية — مكة المكرمة .

٧٤ — شواهد التوضيح والتصحيح بمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط بيروت

٧٥ — الصفوة من القواعد الإعرابية د/عبد الكريم بكار ط دمشق .

٧٦ — الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي د/محمد بركات حمدي أبو علي دار الفكر — الأردن ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م

٧٧ — ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد ابراهيم محمد — ط دار الأندلس .

٧٨ — الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي د/عبدالعال شاهين — ط دار النصر للطباعة الاسلامية — نشر دار الرياض

٧٩ — ضياء السالك الى أوضح المسالك . الأستاذ محمد عبد العزيز النجار — ط الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية .

٨٠ — ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى د/فتحى عبد العال الدجنى — ط الكويت .

٨١ — عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكى ضمن شروح التلخيص — ط الحلبى

٨٢ — فرحة الأديب للاسود الغندجانى تحقيق د/محمد على سلطانى دمشق ١٩٨١

٨٣ — الكتاب لسيبويه — ط الأميرية .

٨٤ — الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون — الهيئة العامة للكتاب و ط الخانجى

٨٥ — كتاب السبعة لابن مجاهد تحقيق د/شوقى ضيف — ط دار المعارف بمصر .

٨٦ — الكشف عن وجوه القراءات العشر لمكى بن أبى طالب تحقيق محيى الدين رمضان — دمشق ١٩٧٤ م

٨٧ — الكشاف للزمخشرى نسخة من جزأين .

٨٨ — كشف المشكل فى النحو للحيدرة اليمنى .

٨٩ — الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/عبد المنعم هريدى — جامعة أم القرى .

٩٠ — الكامل للمبرد — ط بيروت .

٩١ — لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف

٩٢ ـ اللمع لابن جني تحقيق د/حسين محمد شرف ـ ط عالم الكتب ـ القاهرة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٨ م

٩٣ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي جعفر القزاز تحقيق المنجي الكعبي ـ نشر الدار التونسية ١٩٧١ م

٩٤ ـ مجمع الأمثال للميداني تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط السنة المحمدية ٠

٩٥ ـ مجالس العلماء للزجاجي تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ـ ط الكويت ٠

٩٦ ـ مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون ـ ط دار المعـــارف ٠

٩٧ ـ المحتسب لابن جنى تحقيق على النجدى ناصف و د/عبد الحليم النجار ـ ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية

٩٨ ـ المخصص لابن سيده تحقيق أحمد الأمين الشنقيطى ـ ط بولاق ٠

٩٩ ـ المذكر والمؤنث لابن الأنبارى تحقيق الشـــيخ محمد عبد الخالق عضيمة ـ ط المجلس الأعلى للشـــؤون الاســـلامية ٠

١٠٠ ـ المسائل الحلبيات لأبى على الفارسى تحقيـــق د/على توفيق الحمد ـ ط بيروت

١٠١ - المسائل المنثورة للفارسى تحقيق مصطفى الحدرى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٠٢ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/محمد كامل بركات مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة .

١٠٣ - المصون لأبى هلال العسكرى تحقيق عبد السلام هارون ١٩٦٠ م

١٠٤ - المطول على شرح التلخيص للتفتازانى ١٣٣٠ هـ

١٠٥ - معجم البلدان لياقوت الحموى - ط السعادة ١٣٢٣ هـ .

١٠٦ - معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون - ط الخانجى .

١٠٧ - معانى القرآن للفراء تحقيق يوسف نجاتى ومحمد على النجار - ط دار الكتب المصرية

١٠٨ - معاهد التنصيص للعباس - ط البهية ١٣١٦ هـ

١٠٩ - مغنى الأبيب بحاشية الأمير لابن هشام

١١٠ - مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق د/مازن المبارك - ط الكويت .

١١١ — مفتاح العلوم للسكاكي شرح عبد النعيم زرزور — ط بيروت .

١١٢ — المفضليات للمفضل الضبي تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام هارون — ط المعارف ١٣٧١ هـ

١١٣ — المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة — ط المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية .

١١٤ — المقرب لابن عصفور تحقيق عبد الله الجبوري واحمد عبد الستار الجوارى — ط العراق .

١١٥ — ملحقات ديوان أبى الأسود الدؤلى تحقيق محمد حسن آل ياسين — ط بغداد .

١١٦ — ملحقات ديوان أبى جندب الهذلى .

١١٧ — ملحقات ديوان العجاج بعناية وليم بن الورد ١٩٠٣ م

١١٨ — ملحقات ديوان عمر بن أبى ربيعة تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد — ط السعادة

١١٩ — منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد — ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ

١٢٠ — المنصف لابن جنى تحقيق الأستاذين ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين — ط الحلبى

١٢١ — الموشح للمرزباني تحقيق محب الدين الخطيب — ط السلفية ١٣٤٣ هـ

١٢٢ — النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد — ط دار الشروق

١٢٣ — همع الهوامع للسيوطي — ط بيروت ٠

١٢٤ — همع الهوامع للسيوطي تحقيق د/عبد العال سالم مكرم — ط الكويت .

فهـــرس الموضــوعات

الموضـــوع	الصفحة

رقم الايداع ٧٤٤٦ / ٩٣
الترقيم الدولى ٨ – ٥٥٩٤ – ٠٠ – ٩٧٧

مطابـع الشـــــناوى بطنطـا